مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ترجمات خليجية

- **قطاع النفط العراقي بعد عام على التحرير**
  جال لوفت — معهد بروكينغز
- **لا تحمّلوا الدستور العراقي المؤقت ما لا يحتمل**
  مارينا أوتوي — مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي
- **مستقبل العراق: مرحلة ما بعد تغيير النظام**
  توبي دودج — المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- **الجهاد ما بين التغيير والاستمرارية**
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- **العراق بعد الاستفتاء العام: نُذر انتخابية**
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الناشر مركز الخليج للأبحاث

ترجمات خليجية ٥

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي ـ الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +
بريد الكتروني: info@grc.ae
موقع الانترنت: www.grc.ae

"ترجمات خليجية" عبارة عن مجموعة من المقالات نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل العديد من مؤسسات ودور النشر.

المقالات التي نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية©، جميع الحقوق محفوظة كما تمت الإشارة إلى ذلك في كل مقال على حدة.

تم نشر المجلد الخامس من "ترجمات خليجية" في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل **مركز الخليج للأبحاث** في يوليو ٢٠٠٦.

تمت ترجمة وإعادة نشر جميع المقالات في هذا المجلد من قبل **مركز الخليج للأبحاث** بالترتيب مع الناشرين الأصليين أو بالترتيب مع المؤلفين.

جميع حقوق الترجمة العربية والتحرير محفوظة لـ**مركز الخليج للأبحاث** ٢٠٠٦©.

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من **مركز الخليج للأبحاث.**

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهات نظر المؤلفين فقط، ولا تعكس على الإطلاق آراء ومواقف مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٦-٨١-٤٢٤-٩٩٤٨ ISBN

إن مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا العدد من ترجمات
خليجية ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي
وثقافته إيماناً منه بأن المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

نبذة عن ترجمات خليجية

" هـي سلـسلة علميـة محكّمـة، تتنـاول بالتحليـل والتقيـيم والاستشراف التحولات والتطورات التي تـشهدها دول الخلـيج والجزيرة العربيـة، سـواء عـلى المستوى الـداخلي لكـل منهـا فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة وغيرهـا، أو على مستوى العلاقات والتفاعلات البينية والعربية والإقليمية و الدولية لهذه الدول. والهدف من السلسلة هو الإسهام فى إثـراء حقل الدراسات الخليجيـة، ولـذا فهـي ترحـب بنـشر البحـوث والدراسـات العلميـة الجـادة للمثقفـين والبـاحثين والخـبراء فى الشؤون الخليجية من الخليجيين وغيرهم، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية".

المحتويات

قطاع النفط العراقي بعد عام على التحرير

جال لوفت ٧

لا تحـمّـلوا الدستور العراقي المؤقت ما لا يحتمل

ماريـنا أوتوي ٢٠

مستقبل العراق: مرحلة ما بعد تغيير النظام

توبي دودج ٢٥

الجهاد ما بين التغيير والاستمرارية

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية..... ١١٣

العراق بعد الاستفتاء العام: نُذر انتخابية

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية..... ١٢٢

قطاع النفط العراقي بعد عام على التحرير

جال لوفت

الموضوع: قطاع النفط العراقي بعد عام على التحرير

الكاتب: جال لوفت

معهد بروكينغز

مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط

مذكرة حول الشرق الأوسط، رقم ٤، ١٧ يونيو ٢٠٠٤

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل معهد بروكينغز، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع معهد بروكينغز.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة لمعهد بروكينغز ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Iraq's Oil Sector One Year After Liberation**

Author: Gal Luft

Source: The Brookings Institution

Saban Center for Middle East Policy

Middle East Memo #4

June 17, 2004

This article was originally published in English by The Brookings Institution and has been translated and re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with The Brookings Institution.

English Version © 2004 The Brookings Institution

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

مع اقتراب الموعد المحدد لتسليم السيادة للعراقيين، تعرض قطاع النفط الذي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد العراقي لعدد من الهجمات الكبيرة خلال الفترة الأخيرة كان لها أثر سلبي مباشر على إنتاج وتصدير النفط. وكانت الهجمتان اللتان تعرض لهما اثنان من خطوط أنابيب النفط الرئيسية إضافة إلى اغتيال أحد أهم المسؤولين العاملين في القطاع هي الأبرز والأكثر تأثيراً في صناعة النفط في العراق. وأظهرت التأثيرات السريعة التي سببتها تلك الضربات مدى هشاشة وضعف قطاع مؤسسات إنتاج وتصدير النفط العراقي، كما تسببت بشكل كبير في زيادة إضعاف قدرة القطاع على لعب الدور المنتظر منه في تغطية الجزء الأكبر من فاتورة إعادة بناء البلاد وفي تحقيق تطلعات مرحلة ما بعد الحرب.

وقبل الحرب الأخيرة على العراق، كان هناك شبه إجماع بأن يتمكن قطاع النفط، الذي يكتسي أهمية كبيرة كون أن البلاد تحتضن ثاني أكبر احتياطي في العالم، سيتمكن من توفير معظم إن لم يكن كل التمويل اللازم لمواجهة عملية إعادة البناء. وبرزت التوقعات والآمال الموضوعة على النفط العراقي على مختلف المستويات والأصعدة، وخير مثال على ذلك الإفادة التي أدلى بها بول وولفويتز Paul Wolfowitz مساعد وزير الدفاع الأمريكي أمام الكونجرس في مايو ٢٠٠٣، والتي قال فيها إن النفط العراقي سيحقق خلال السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة عائدات تتراوح قيمتها ما بين ٥٠ إلى مائة مليار دولار. وبنى وولفويتز تقديراته تلك على أساس افتراض أن تتمكن السلطات المختصة من رفع معدل الإنتاج إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٩٠ وهو ٣ ملايين برميل في اليوم على المدى القريب على أن يصل معدل الإنتاج إلى ما متوسطه ٦ ملايين برميل في اليوم في عام ٢٠١٠ و٧ ـ ٨ ملايين برميل بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المؤكد أن تلك التوقعات والآمال كانت مبنية أيضاً على افتراض عدم تعرض حقول ومنشآت النفط العراقية لخسائر كبيرة خلال الحرب، إضافة إلى تحقيق استقرار سياسي سريع.

لكن اليوم وبعد مرور أكثر عام على سقوط صدام حسين بدأت تتلاشى الآمال والتوقعات التي كانت تتحدث عن إمكانية تحول العراق ليصبح واحداً من أكبر عمالقة إنتاج النفط في العالم. وتجيء النكسة التي يتعرض لها قطاع النفط العراقي على الرغم من انخفاض معدل الأضرار إبان الحرب، حيث لم تتعرض للحرق سوى ست آبار فقط، وتشير بوضوح إلى الفشل الأمني الكبير الذي منيت به سلطة الاحتلال في

العراق، والذي يبرز بشكل جلي من خلال الفشل في تأمين المنشآت والبنيات التحتية النفطية ضد هجمات المقاومة.

وأدت الحملة التخريبية الضخمة التي استهدفت خط أنابيب النفط العراقي الرئيسي البالغ طوله نحو ٤٣٠٠ ميل إلى تعطيل قطاع صناعة النفط في البلاد وأعاقت قدرته على تصدير النفط الخام. ومن المعروف أن العراق كان ينتج خلال الفترة الأخيرة التي سبقت تلك الهجمات المكثفة نحو ٢.٤ مليون برميل في اليوم تصدر منها ١.٦ – ١.٩ مليون برميل. لكن هذه الأرقام تراجعت بشكل كبير بعد الهجمات ووصل معدل الإنتاج وفقاً لبيانات صادرة عن الوحدات العسكرية الهندسية الأمريكية المشرفة على عملية إنتاج النفط في العراق إلى أقل من ١.٩٥ مليون برميل في اليوم، وتراجعت نتيجة ذلك معدلات التصدير لتصل إلى نحو ٠.٨٦ مليون برميل في اليوم، وتعتبر هذه أقل معدلات إنتاج وتصدير منذ أكتوبر ٢٠٠٣.

إذاً تشير الأرقام والبيانات السابقة إلى انهيار توقعات سلطات الاحتلال وعدم قدرتها على الوصول إلى السقف المرسوم للفترة الحالية، وهو تحقيق متوسط إنتاج يتراوح ما بين ٢.٨ – ٣ مليون برميل في اليوم، وأدى هذا بدوره إلى تراجع عائدات النفط التي كان يعول عليها كثيراً في دعم خطط عملية إعادة البناء إلى أقل من المتوقع بكثير حيث بلغ مجموع ما عائدات النفط ٨ مليار دولار منذ السيطرة على بغداد في مايو ٢٠٠٣ وحتى نهاية العام. وفي ظل الظروف والمؤشرات الحالية فإنه ليس من المتوقع أن تتخطى عائدات النفط الـ ١٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤، وهو أقل بكثير من توقعات إدارة بوش قبل الحرب. وبدت الدوائر الأمريكية أكثر واقعية في تقدير توقعات عائدات النفط بعد الهزة العنيفة التي تعرض لها القطاع خلال الفترة الماضية إذ أكد تقرير صادر عن لجنة الميزانية في الكونجرس الأمريكي أن عائدات النفط العراقي سوف لن تكون كافية – في المدى القريب على الأقل – لتغطية نفقات الاستثمارات المطلوبة لتحويل البلاد إلى واحدة من كبريات الدول المنتجة في العالم.

وعلى الرغم من عدم الكشف عن الكثير من الهجمات التي تعرضت لها خطوط أنابيب النفط في العراق، إلا أن وزارة النفط العراقية اعترفت بحدوث أكثر من ١٣٠ هجمة منذ أن أعلن الرئيس بوش انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في أبريل ٢٠٠٣. ووفقاً لتقارير نشرها مركز مراقبة أنابيب النفط العراقية Iraq

Pipeline Watch التابع لمعهد تحليل الأمن العالمي Institute for the Analysis of Global Security، فقد وقع ما لا يقل عن ثلاثة عشر هجوماً على منشآت نفطية في شمال العراق، من أهمها أنبوب النفط الذي يربط بين كركوك وميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط. ونتيجة لهذه الهجمات، لم يتم تصدير سوى نحو ١٤ مليون برميل فقط عبر خط أنبوب الشمال منذ اندلاع الحرب، على الرغم من قدرته على نقل تلك الكمية خلال فترة أسابيع معدودة فقط. وتقدر الخسائر اليومية التي يلحقها توقف ذلك الأنبوب بالاقتصاد العراقي المترنح أصلاً بنحو ٧ ملايين دولار. وإضافة إلى الهجمات التي تتعرض لها المنشآت النفطية في الشمال، فقد تعرضت أنابيب النفط والغاز التي تربط مناطق الإنتاج بمصافي التكرير المنتشرة في العاصمة العراقية بغداد وحولها إلى ما لا يقل عن ثلاث وثلاثين هجمة، وتركزت الهجمات بشكل أساسي على مصفاة إيجي التي تبعد نحو ١٢٥ ميلاً شمال بغداد. وفي مارس الماضي، بدأت مجموعات المقاومة العراقية في تكثيف وتوسيع نطاق هجماتها على المنشآت، إذ شملت هذه المرة منشآت في الجنوب بالقرب من البصرة التي تنتج المناطق المحيطة بها أكثر من ثلثي النفط العراقي. وبلغ مجمل الهجمات التي تعرضت لها منشآت الجنوب تسع هجمات، كانت أخطرها الهجمة الانتحارية التي حدثت في الرابع والعشرين من إبريل الماضي، والتي استخدمت فيها ثلاثة قوارب مفخخة واستهدفت ميناء البصرة النفطي الذي يُعتبَر الميناء العراقي الوحيد المطل على الخليج العربي. وعلى الرغم من عدم قدرة الهجوم على إلحاق أضرار مباشرة بالميناء ومنشآته فإنه تسبب في وقف التصدير لعدة ساعات، وأدى ذلك إلى خسائر قدرت بنحو ٤٠ مليون دولار.

ومن أجل تخفيف الضرر، وضعت سلطات الاحتلال الأمريكي في العراق مسألتي حماية أنابيب النفط والعودة بالإنتاج إلى وضعه الطبيعي في مقدمة أولوياتها. وكخطوة مهمة في هذا الاتجاه، تم نشر نحو ١٤ ألف جندي وعنصر أمني حول أنابيب النفط و١٧٥ من المنشآت النفطية الرئيسية، وشملت القوى التي تم نشرها نحو ١٢٠ دورية مجهزة بأعلى التجهيزات. وعلى الرغم من نجاح تلك الجهود في تخفيف عدد الهجمات، لكنها فشلت بكل المقاييس في حل المشكلة بشكل نهائي. ولا تزال أنابيب النفط ومحطات الضخ ومصافي التكرير تشكل أهدافاً جذابة جداً بالنسبة للمقاومين. وتبرز حقيقة اتساع رقعة الهجمات لتشمل مناطق الجنوب مدى تفاقم المشكلة وصعوبة حلها.

عندما يتعلق الأمر بالهجوم على أنابيب النفط، فهناك نوعان من المعتدين، هما اللصوص والمخربون. أما اللصوص فهم من صغار المجرمين ويقومون بثقب الأنابيب للحصول على كميات من النفط لبيعها في السوق السوداء سواء كان داخل الأراضي العراقية أو عن طريق تهريبه عبر النقاط الحدودية إلى داخل الأراضي التركية والسورية والإيرانية. أما المخربون فهم يمارسون إرهاباً اقتصادياً وتحركهم دوافع وأجندة سياسية، وتهدف الهجمات التي ينفذونها إلى إعاقة إنتاج النفط من أجل إضعاف وتخريب وزعزعة الاقتصاد وإظهار الاحتلال الأمريكي بمظهر الفاشل في تحقيق الاستقرار للبلاد وبالتالي زيادة رقعة المعارضة الشعبية له. وهناك العديد من الجهات التي تقف وراء أعمال التخريب تلك في مقدمتهم بعض العناصر السنية العربية وبقايا أتباع نظام صدام حسين والأصوليين وبعض رجال القبائل، إضافة إلى مقاتلين سلفيين وجهاديين أجانب. وتظهر تركيبة العمليات التي تستهدف أنابيب النفط وتنوع المجموعات التي تقوم بتلك العمليات أن هجمات أنابيب النفط أصبحت تشكل استراتيجية مشتركة بالنسبة لمختلِف أطراف ومجموعات المقاومة العراقية.

ومن الناحية التكتيكية يتبع المخربون وسائل وطرقاً متقدمة ومعقدة جداً، فهم يختارون أهدافهم بعناية فائقة ويضعون متفجراتهم بشكل دقيق للغاية بهدف إلحاق ضرر قوي على الهدف المقصود. ونظراً لأن أغلب أنظمة الأنابيب والمحطات المستهدفة هي في الأصل قديمة للغاية وتفتقر إلى الصيانة الجيدة، فإن تأثير المتفجرات في أغلب الأحيان يمتد إلى أبعد من الهدف المحدد، مما يفاقم من الضرر ويطيل من الزمن اللازم لإصلاحه. وحاول المخربون أيضاً مهاجمة محطات الضخ وأنابيب النفط الرئيسية التي تنقل النفط الخام إلى مصافي التكرير أو إلى نقاط التصدير. وتطور الأمر إلى أبعد من الأهداف المادية المباشرة، حيث شملت هجمات المقاومة في بعض الأحيان مقاولين وموظفين عاملين في قطاع النفط.

ولم تقتصر آثار وتبعات الهجمات التخريبية التي تستهدفت قطاع النفط ومنشآته فقط على الخسائر الآنية بل امتدت لترمي بظلالها على مستقبل صناعة النفط بأكمله، فقد خلقت تلك الهجمات مناخاً استثمارياً طارداً بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات وجعلتها تتردد في إرسال خبرائها ومعداتها إلى العراق. ومع احتدام ضربات وهجمات المقاومة الموجهة ضد قطاع النفط، أوقفت كثير من الشركات الأجنبية العاملة في القطاع

أنشطتها ونقلت استثماراتها إلى دول نفطية أخرى أكثر استقراراً وأمناً. وكانت من أكبر وأهم الضربات الموجعة التي سببتها هجمات المقاومة على قطاع النفط إلغاء مؤتمر استثماري دولي ضخم كان من المقرر له أن يُعقـــَد في البصرة في إبريل الماضي وتشارك فيه مجموعة من الشركات العالمية الكبيرة العاملة في مجال صناعة النفط، حيث رفض الكثير من مديري الشركات والمستثمرين الحضور إلى العراق في ظل الأوضاع الأمنية المتردية هناك. ومما زاد من الأوضاع سوءاً تحول أنظار المستثمرين نحو ليبيا بعد قرارها القاضي بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل. وبسبب الهجمات المتلاحقة التي مني بها قطاع النفط، لم يعد العراق يشكل مصدراً أساسياً يُعتمـَد عليه، مما جعل الشركات الدولية تحجم عن الدخول في تعاقدات أو استثمارات نفطية في العراق على الرغم من الامتيازات والإعفاءات الكبيرة التي قدمت لها.

ونظراً لارتباط النفط بالإمداد الكهربائي، فقد كان للهجمات التي استهدفت قطاع النفط أثرها المعنوي الكبير بالنسبة لمختلـــِف شرائح الشعب العراقي، ففي ظل النقص الحاد في إمدادات الكهرباء والمياه والشعور العام بتقصير سلطات الاحتلال في ذلك، تزايد السخط الشعبي ضد الوجود الأمريكي في البلاد. ومن المعروف أن العراق، وعلى عكس الدول الأخرى التي تعتمد على الفحم الحجري والطاقة النووية في توليد الطاقة الكهربائية، يعتمد بشكل أساسي على النفط في توليد الكهرباء. ويرتبط النفط والكهرباء في العراق بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً للغاية وبشكل أشبه بعلاقة الارتباط بين البيضة بالدجاجة. فمن دون النفط لن يكون هناك استقرار في الإمداد الكهربائي، كما أنه ومن دون وجود الإمداد الكهربائي لا يمكن لحقول النفط ومصافي التكرير ومحطات الضخ أن تعمل. كما أن النفط ضروري أيضاً من أجل ضمان تدفق إمدادات المياه إلى حقول النفط للمحافظة على الضغط في آبار النفط.

وفي الجانب الآخر، تتسبب الهجمات التي تستهدف قطاع النفط العراقي في أضرار كبيرة على الاقتصاد الأمريكي، فمن دون استقرار تدفق النفط العراقي سُيضطـَر دافعو الضرائب الأمريكيين إلى تحمل عبء أكبر مما كان متوقعاً من كلفة إعادة بناء العراق. كما أن استراتيجية ضرب قطاع النفط في العراق كانت سبباً مباشراً في رفع أسعار النفط للدرجة التي وصل معها سعر البرميل إلى ٤٢ دولاراً. ومن المعروف أن أي زيادة قيمتها دولار واحد في سعر برميل النفط تكلف الاقتصاد الأمريكي ٤ مليارات دولار في السنة

الواحدة. وبالتالي، فإنه إذا ما استمرت الزيادة على معدلها الحالي والبالغ ثمانية دولارات فإن ذلك يعني أن الخسائر التي ستتعرض لها الخزينة الأمريكية ستصل إلى ٣٢ مليار دولار في السنة. وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن المستهلك الأمريكي هو أول من يقع عليه عبء زيادة أسعار الوقود، سيصبح من المثير للسخرية القول إن الهجمات التي تستهدف قطاع النفط ستزيد من الدعم الشعبي الأمريكي والعالمي لحرب العراق.

ومن المتوقع أن تكون للحملة التخريبية الحالية تأثيراتها الدائمة على مستقبل الاقتصاد العراقي، الذي سيستمر لعدد من العقود المقبلة في الاعتماد بشكل أساسي على عائدات النفط. ومن أجل التمكن من الحصول على العملات الصعبة التي تتزايد حاجته لها بشكل ملح خلال الفترة الحالية، لا بد للعراق من البدء منذ الآن في استغلال احتياطيه، خصوصاً ذلك الموجود في المنطقة الغربية. وتقول الإحصاءات في هذا الإطار إن ١٥ فقط من الحقول المكتشفة تم استغلالها حتى الآن. لكن حتى عملية الاستفادة من احتياطي النفط العراقي تبدو غير ممكنة على المدى القريب، إذ إن عملية تحويل الاحتياطي إلى إنتاج تستغرق في الظروف العادية ما بين ٥ – ١٠ سنوات من تاريخ بدء الاكتشاف. وهذا يعني ضرورة البدء في استثمار احتياطي النفط العراقي في أسرع وقت ممكن، وذلك من أجل تحصيل عائدات تكفي لمواجهة متطلبات البلاد. ومن الممكن أن يؤدي تأخير استغلال حقول النفط الاحتياطية إلى إحداث أوضاع اقتصادية صعبة للغاية في المستقبل القريب. وتحتاج عملية تطوير حقول النفط والوصول إلى أعلى معدل ممكن للإنتاج على المدى القصير إلى استثمارات تتراوح قيمتها ما بين ٥-٦ مليارات دولار، وذلك لتغطية جميع العمليات، بما في ذلك التنقيب والاستغلال والإنتاج والتكرير والتصدير والتوزيع. أما على المدى الطويل فإن التقديرات تقول إن صناعة النفط تحتاج إلى استثمارات تتراوح قيمتها ما بين ٣٥ – ٤٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، وذلك لزيادة الإنتاج والوصول به إلى معدل يتراوح بين ٥-٦ ملايين برميل في اليوم. ويجب استخدام تلك الاستثمارات في خلق طاقة إنتاجية جديدة وليس في إصلاح الضرر الحادث الآن، لأن أي دولار يدخل في إصلاح الضرر سيكون على حساب الاستفادة من الاحتياطي الضخم الذي تزخر به البلاد.

لعل الجانب الأكثر إزعاجاً في الهجمات الموجهة ضد منشآت النفط في العراق هو أنها يمكن أن تتحول إلى نمط ونموذج جديد للمتشددين الإسلاميين الذين يسعون لزعزعة استقرار المنطقة بكل الوسائل. وتعتبر خطوط أنابيب النفط التي تنقل ٤٠ في المائة من احتياجات العالم من النفط عبر واحدة من أكثر مناطق العالم اضطراباً هي الأهداف الأكثر جاذبية بالنسبة للجماعات الإرهابية، حيث إن أي انفجار في أي نقطة من نقاط تلك الأنابيب يمكن أن يؤدي إلى تعطيل العمل في أغلب أنشطة قطاع النفط لساعات وأحياناً لمدة أيام وأسابيع عديدة. ومن المؤكد أن أعمال التخريب التي تستهدف قطاع النفط تؤدي إلى إضعاف موقف الأنظمة التي تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط، وترمي بظلالها على الاقتصاد العالمي أجمع. وإذا ما نجحت المقاومة العراقية في تعطيل قطاع النفط والإضرار به فإن ذلك سيشجع المجموعات الإرهابية التي تعمل على زعزعة استقرار أنظمة بعض دول المنطقة الغنية بالنفط على اتباع منهجية استهداف قطاعات النفط في تلك الدول. إذاً، يكمن الهاجس الأكبر في إمكانية انتشار عدوى استراتيجية استهداف خطوط النفط لتصل إلى السعودية التي تحتضن ربع الاحتياطي العالمي، ولديها خطوط أنابيب داخل أراضيها يبلغ طولها أكثر من ١٠ آلاف ميل معظمها مكشوف على سطح الأرض. وستنعكس أي محاولات لضرب منشآت النفط بهدف زعزعة وإضعاف الأسرة المالكة وحرمان الغرب من أهم موارد النفط سلباً على جميع أسواق النفط العالمية، كما قد تؤدي تلك المحاولات إلى أضرار بيئية خطيرة.

ومع الأخذ في الاعتبار بالكلفة البشرية والمادية التي تنتج عن استمرار استهداف قطاع النفط العراقي والآثار والتبعات المحتملة على الاقتصاد العالمي، يجب على قوات التحالف الأمريكي وقوات الأمن العراقية أن تزيد من جهودها لمحاصرة المخربين. ولا بد من اتباع أساليب تكنولوجية متقدمة لحماية أنابيب ومنشآت النفط من أي محاولات تخريب وملء الفراغ الأمني، حيث إنه ليس بإمكان قوات التحالف الانتشار في كل شبر لتغطي كل ميل على طول خطوط أنابيب النفط العراقية. ومن بين الوسائل التكنولوجية المهمة التي يجب نشرها في المواقع كافة: أنظمة رصد متقدمة تدعمها طائرات استشعار تعمل من دون طيار إضافة إلى أجهزة إلكترونية لكشف الحركة وكاميرات فيديو عالية الحساسية. كما يمكن للتقنيات الجديدة التي أدخلت على أنظمة رصد الزلازل والهزات الأرضية أن تسهم في عمليات الإنذار المبكر عندما يقترب المخربون من المناطق المحمية. وعلى الرغم من أن تلك الأنظمة مكلفة للغاية فإن

الاستعانة بها أمر ضروري وحيوي من أجل توفير قدر أكبر من الحماية للمنشآت النفطية عبر آلية الرقابة عن بعد، مما يؤدي بدوره إلى تقليص الحاجة إلى زج أعداد كبيرة من الجنود والحراس وتعريض حياتهم للخطر، والاكتفاء فقط بمجموعات تدخل سريع مدربة تدريباً عالياً على مثل هذه المهام.

وبالنظر إلى تزايد التهديدات الموجهة إلى المحطات الواقعة داخل مياه الخليج، فلا بد من اتخاذ إجراءات وخطوات إضافية في تلك المحطات وحول المناطق المحيطة بها. ويجب أن تشمل الإجراءات توسيع نقاط الأمن ونشر قوات بحرية في الأماكن القريبة من تلك المحطات والسماح لها بالقيام بمهام تدخل أقوى. كما يجب أيضاً إعداد وتدريب قوات بحرية ووحدات حرس شواطئ عراقية ونشرها في أقرب فرصة ممكنة.

ولا تقل عملية الاستفادة من القرويين ورجال القبائل الذين يعيشون في المناطق التي تمر بها خطوط أنابيب النفط أهمية عن بقية الخطوات والإجراءات الأخرى السابقة الذكر. ويجب تشغيل أولئك الأفراد ليكونوا أعيناً ساهرة تحمي أنابيب النفط التي تمر عبر أراضيهم، ونظراً لأن هذا الأمر ليس بالجديد بالنسبة لهم فمن المتوقع أن يقتنعوا بسهولة للاضطلاع بذلك الدور. ويمكن لسلطات التحالف أن تقدم عدداً من الامتيازات للذين يتشجعون للعب ذلك الدور، مثل تقديم دعم مالي ضخم للقرى والمناطق التي يستجيب أهلها لنداء حماية المنشآت النفطية وأن تـُعطى الأولوية في تنفيذ المشروعات الحضرية.

ومن المهم أيضاً أن تسعى سلطات التحالف بكل قوة إلى دحر المقاومين والمخربين، ويجب أن تعامل مسألة مهاجمة المنشآت النفطية على أنها عمليات حرب وليست جرائم صغيرة. كما ينبغي لسلطات التحالف والحكومة العراقية الانتقالية الجديدة أن تعامل جميع كافة المناطق التي تقع داخل النطاق الممتد إلى مسافة نصف ميل من خطوط أنابيب النفط على أساس أنها مناطق عسكرية مغلقة لا يجوز الاقتراب منها، ويجوز للقوات المتمركزة في المنطقة إطلاق النار على كل من يقترب منها من الأشخاص غير المصرح لهم، ومعاقبة من يتم القبض عليه. لكن ومن أجل تفادي الوقوع في مغبة الإضرار بالمدنيين الأبرياء الذين يدخلون دون وعي أو علم لتلك المناطق لا بد من وضع ملصقات تعريفية واضحة والاهتمام بالتوعية وبناء سياج قوي على طول خط أنابيب النفط.

وأخيراً، هناك حاجة ملحة إلى إطلاق حملة توعية وتربية وطنية واسعة لتعريف العراقيين بأهمية أمن البنى التحتية النفطية بالنسبة لعملية إعادة بناء وإعمار بلادهم. ومن المؤمل أن يدفع ذلك العراقيين إلى قبول الصعوبات المحتملة التي قد يواجهونها في سبيل حماية المنشآت النفطية، ويؤدي في الجانب الآخر إلى تشويه صورة المخربين وبالتالي وضعهم في خانة الأعداء بالنسبة للشعب العراقي.

ومن بين الوسائل الفاعلة جداً التي يمكن أن تساعد على تخفيض حوادث النهب وتقليص الحاجة إلى النفط المعروض في السوق السوداء توفير كميات كافية من النفط داخل الأسواق المحلية وبأسعار معقولة. ومن المؤكد أن توفير المنتجات النفطية، حتى إذا استدعى الحال استيرادها من الخارج، سيؤدي إلى تقليص فرص ودوافع المجرمين الذين يلجؤون إلى خرق خطوط الأنابيب وسحب النفط منها، حيث إنهم لن يجدوا أسواقاً لبيع مسروقاتهم.

وتشكل مسألة تقليص زمن إصلاح الاعطاب والأضرار، واستئناف عملية تدفق الإنتاج بعد وقوع الحوادث، أحد أهم التحديات التي تواجه المسؤولين عن قطاع النفط العراقي. وفي الواقع، هناك صعوبة كبيرة في ذلك، حيث إنه وبعد تعرض أنبوب النفط لأي هجوم تخريبي لا بد من الانتظار لبضعة أيام حتى تخمد النيران وتؤمن المنطقة بالقدر الذي يمكّن الفنيين من الوصول إلى المنطقة وإصلاح الضرر. ومما يطيل من مدة الإصلاح الإجراءات الفنية المعقدة والضرورية التي يلزم اتباعها مثل تفحص الضرر وتحديد حجمه ووضع الخطط اللازمة لإصلاحه. لذلك لا بد من الاحتفاظ بمخزون احتياطي كافٍ من قطع الغيار لاستخدامها في استبدال الجزء المدمّر بأسرع فرصة ممكنة.

ويجب على وزارة النفط العراقية وبالتعاون مع سلطات الاحتلال الأمريكي أن تعمل على تشجيع شركات من الدول التي لم تشارك في الحرب أو التي وقفت معارضة لها مثل روسيا والصين وفرنسا على الدخول في استثمارات في قطاع النفط العراقي والحصول على عقود للعمل في المشروعات المختلفة المتصلة به. وعلى الرغم من أن ذلك قد يُنظـَـر إليه وكأنه مشاركة في الفوائد والعائدات التي تحصل عليها الشركات الأمريكية والبريطانية فإنه وفي الجانب الآخر سيسهم في تقاسم الأعباء الأمنية.

بقي أخيراً أن نقول إنه ومن أجل تفادي امتداد خطر استراتيجية تخريب منشآت النفط إلى خارج الحدود العراقية لا بد للدول النفطية المجاورة للعراق مثل السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة أن تعمل على معالجة جميع الثغرات التي قد تؤدي إلى وقوع هجمات على منشآتها النفطية. وعلى الرغم من أن تلك الدول تدعي امتلاكها لأنظمة حماية أمنية قوية لمنشآتها النفطية فإن الأدلة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنه ليس هناك من نظام مهما بلغت قوته قادر على حماية منشآت النفط من الاختراقات الأمنية، وأن المجموعات الإرهابية في بعض دول الخليج الأخرى بدأت بالفعل في تبني وتنفيذ استراتيجية استهداف منشآت النفط في تلك الدول. وهناك الكثير من الأمثلة والوقائع التي تثبت هذا الجانب، حيث تعرض ميناء رأس تنورة على البحر الأحمر الذي يمر عبره عُشر إنتاج العالم من النفط لمحاولة تخريبية كبيرة كان تنظيم القاعدة يخطط لتنفيذها في عام ٢٠٠٢. كما تعرضت ناقلة نفط فرنسية لهجوم منظم داخل المياه الإقليمية اليمنية في أكتوبر الماضي. وتـــُعتـَبر الهجمات التي استهدفت ميناء ينبع السعودي الواقع على البحر الأحمر في مايو الماضي، وقتل فيه ستة عمال وتلك التي استهدفت مجمع إحدى الشركات النفطية في الخبر، والذي راح ضحيته ٢٢ شخصاً، إضافة إلى كشف السلطات الباكستانية عن مخطط قالت إنه كان يتضمن خطف طائرة وتوجيهها إلى منشآت نفطية في الإمارات، جزءاً يسيراً من سلسلة أدلة تشير إلى أن الإرهاب النفطي أصبح يشكل خطراً محدقاً أمام الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من أن الهجمات التي تستهدف قطاع النفط العراقي تـــُعتـبـَر في نظر كثير من المراقبين وصناع القرار أمراً عارضاً صنعته ظروف محددة، فإنها يمكن أن تشكل العنصر الرئيسي الذي يحول دون إنجاح جهود إعادة بناء العراق التي تعول كثيراً على عائدات النفط ويتحدد مصير فشلها أو نجاحها بقدر كبير بحسب وضع الإمدادات النفطية. ومن المؤكد أنه وفي ظل ارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى معدل أعلى من ٤٠ دولاراً للبرميل، ستتزايد الحاجة للنفط العراقي أكثر من أي وقت مضى ليس فقط بالنسبة للعراقيين بل لجميع الأطراف الدولية. ولن يكون من الممكن توقع تدفق استثمارات أجنبية في العراق أو توسيع الإنتاج في قطاع النفط هناك دون تحسن الظروف الأمنية بشكل ملحوظ وتوفر ضمانات أمنية كافية. ويجب على الولايات المتحدة باعتبارها الدولة التي تستهلك ربع الإنتاج العالمي وتحتل العراق حالياً أن تنظر إلى حرب الأنابيب المشتعلة في العراق الآن باعتبارها قضية محورية أساسية وتعطي بالتالي الأولوية القصوى لمعالجتها،

ويجب عليها أيضاً أن توفر المزيد من التمويل اللازم لإعادة إنتاج النفط العراقي إلى سابق عهده وضمان تدفق كميات ضخمة يُعتمَد عليها. وهناك حاجة ملحة أمام الولايات المتحدة إلى أن تصارح نفسها والشعب العراقي بالحقيقة التي تقول إنه لا يمكن على المدى القريب الاعتماد بشكل أساسي على إنتاج النفط العراقي على الرغم من كل الجهود التي بذلت، وأن العراق الذي يحتضن ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم لن يستطع استغلال ذلك الاحتياطي خلال الفترة القريبة المقبلة على الأقل، وبالتالي فإن احتياطي النفط العراقي سيظل قابعاً تحت الأرض لسنوات طويلة.

لا تحـمّـلوا الدستور العراقي المؤقت ما لا يحتمل

مارينا أوتوي

الموضوع: لا تحمّلو الدستور العراقي المؤقّـت ما لا يحتمل

الكاتبة: مارينا أوتواي

المصدر: مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي

نُـشِـرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل معهد بروكينغز، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة لمؤسسة كارنيغي للسلام العالمي ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَـح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Don't Overload the Interim Iraqi Constitution**

Author: Marina Ottaway

Source: Carnegie Endowment for International Peace

This article was originally published in English and has been translated and re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the Carnegie Endowment for International Peace.

English Version © 2005

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

إصرار إدارة الرئيس بوش على محاولة تضمين القضايا العراقية الأساسية والشائكة كلها في الدستور المؤقت، الذي من المقرر أن يصدر خلال الفترة المقبلة، يهدد مخططها الخاص بتسريع نقل السيادة لحكومة عراقية انتقالية بالفشل. وهناك الكثير من المشكلات التي تهدد إنجاح الخطط الانتقالية، مثل الخلافات المتنامية بين الأطراف السياسية المختلفة في العراق حول ما إذا كان سيتم اختيار أعضاء البرلمان الانتقالي عن طريق المؤتمرات المحلية كما نص عليه المخطط، أم عن طريق انتخابهم عبر عملية التصويت الجماهيري المباشر. ومن المشكلات الأخرى أيضاً محاولة سلطة التحالف المؤقتة الرامية إلى إضفاء بعض من الملامح الرئيسية للرؤية السياسية الأمريكية لمستقبل الوضع العراقي على الدستور المؤقت، وهو أمر يمكن أن يصيب اتفاقية التاسع عشر من نوفمبر في مقتل، ويعرضها للفشل. ومن المؤكد أنه في حال فشل اتفاقية التاسع عشر من نوفمبر ستصبح الولايات المتحدة بلا مخطط يصلح لتشكيل حكومة عراقية ذات سيادة. كما تشكل عوامل وعناصر عديدة مثل تردي الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد وتصاعد حدة التبرم تجاه الاحتلال الأمريكي في مختـلِـف الأوساط بمن فيهم المعتدلون، إضافة إلى قرب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، عوامل تهدد تنفيذ اتفاقية التاسع عشر من نوفمبر ومساعي تشكيل حكومة عراقية وطنية ذات سيادة.

وهناك الكثير من المؤشرات والدلائل التي تبرهن على صعوبة اتفاق العراقيين بشكل سريع على دستور دائم للبلاد، ومن أهم تلك المؤشرات الخطوات الطويلة المقترحة كوسيلة للوصول إلى الاتفاق على ذلك الدستور، حيث برزت فكرة على مراحل طويلة ومتباعدة إلى حدٍ ما، بحيث يتم في البداية صياغة دستور مؤقت أو قانون أساسي في أو قبل فبراير ٢٠٠٤ ومن ثم إتباع ذلك بصياغة دستور دائم للبلاد قبل نهاية عام ٢٠٠٥.

---

* مارينا أوتوي عضو مشارك في مشروع الديمقراطية وحكم القانون التابع لمؤسسة كارنيجي اندومنت للسلام العالمي.

وكان مجلس الحكم الانتقالي قد فشل في أكتوبر الماضي في الاتفاق على خطوات إعداد وصياغة الدستور، وأعلن أن تلك العملية ستستغرق زمناً طويلاً ربما يصل إلى أكثر من عام واحد. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تأجيل مسألة تشكيل حكومة انتقالية إلى فترة زمنية غير محددة، وهو أمر غير مرغوب فيه بالنسبة لكل من إدارة بوش ومجلس الحكم الانتقالي. وبدا أن اتفاقية التاسع عشر من نوفمبر تحاول إيجاد مخرج من الأزمة العراقية الحالية، حيث دعت إلى الإسراع في صياغة الدستور المؤقت وتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي والحكومة الوطنية المؤقتة قبل نهاية يونيو المقبل.

ويمكن للمخطط الانتقالي أن ينجح فقط في حال عدم تحميل الدستور المؤقت مسؤولية حسم القضايا العراقية الشائكة وترك أمر حسمها للبرلمان المنتخب. وهناك قضيتان أساسيتان يُتوقع لهما أن تكونا محل خلاف ونـزاع شديد، وهما علاقة الدين بالدولة وطبيعة النظام الفيدرالي. وفي هذا الإطار، أشارت تقارير إخبارية إلى أن الإدارة الأمريكية ترغب في حل هاتين القضيتين من خلال أحكام الدستور المؤقت. وإذا ما أصرت إدارة بوش على ذلك الأمر فسيصبح من المستحيل التوصل إلى اتفاق على دستور انتقالي مؤقت بحلول الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٠٤ أو تشكيل حكومة وطنية انتقالية في يونيو المقبل. ولا نعتقد أن مسألة إلصاق الصفة المؤقتة بالدستور سوف تقنع الأطراف الرئيسية العراقية بأن الشروط والأحكام الخاصة بالقضايا الرئيسية لن تصطبغ بصفة الديمومة. فالأكراد مثلاً لن يقبلوا بأي دستور لا يعترف بالحكم الذاتي للأكراد حتى ولو كان ذلك الدستور مؤقتاً. ولن يقبل أي من الأطراف أي شرط أو بند لا يتفق مع رؤيته ورغباته حول علاقة الدين بالدولة لمجرد القول إن الدستور مؤقت وإن أحكامه وشروطه يمكن أن تزول عندما يتم وضع الدستور الدائم.

إذاً وانطلاقاً مما سبق، نستطيع القول إن معركة حسم النواحي القانونية والدستورية لهذه القضايا سوف تبدأ مع بداية مناقشة بنود الدستور المؤقت، وستكون من المعارك الشائكة والصعبة التي قد تشكل عقبة أمام مساعي إنجاح المخطط الانتقالي.

ونظراً لعدم وجود جهاز تشريعي منتخب في العراق يمكن أن يضطلع بمهمة صياغة وإجازة الدستور المؤقت، فإن أي محاولة لإضفاء روح الديمومة على الدستور المؤقت ستواجه انتقادات حادة من قبل الزعيم

الديني آية الله السيستاني الذي أصدر فتوى في السابق أعلن فيها أن الدستور الوحيد الذي سينال قبول العراقيين هو ذلك الدستور الذي يسنه جهاز تشريعي منتخب، والسبيل الوحيد الذي يمكن أن يجعل وثيقة الدستور المؤقت مقبولة لدى السيستاني هو ضرورة تأكيد أنها وثيقة أولية وأن نصوصها غير ملزمة للدستور الدائم.

وإذا ما أرادت إدارة بوش إنجاح عملية نقل السلطة إلى حكومة عراقية انتقالية في الصيف المقبل فلا بد لها من وقف جهودها الرامية إلى محاولة تضمين كل الحلول لمختلِف المشكلات والقضايا العراقية في الدستور المؤقت، وأن تسعى إلى أن تكون وثيقة الدستور المؤقت وثيقة محدودة النطاق وألاّ تتعدى كونها إطار اتفاق مبدئي يحدد سلطات وصلاحيات المجلس التشريعي الانتقالي والكيفية التي ستتم بها عملية تشكيل الحكومة الانتقالية، وتلك التي تجري وفقها الانتخابات البرلمانية المرتقبة.

ويمكن للخبراء الدوليين أن يلعبوا دوراً مهماً ومفيداً لمساعدة العراقيين على تخطيط ووضع دستور مؤقت مقبول ينال قبول الأطراف كافة، ويكون صالحاً من الناحية العملية لتقنين تسيير شؤون الدولة حتى يتم وضع دستور دائم. أما القضايا الخلافية الكبيرة الشائكة المتعلقة بمستقبل البلاد السياسي فإنه لا بد أن تخضع لمداولات ومناقشات من قبل العراقيين، ويُتوقع أن تتطلب تلك المناقشات وقتاً طويلاً وأن تكون صعبة للغاية.

وفقاً لما سبق، يمكننا القول إن المشكلة لن يتم حلها بالشكل المطلوب إذا لم يمثل الدستور الجديد ميثاقاً وطنياً يعبر عن رغبات كل الأطراف والفعاليات السياسية في الساحة العراقية. ومن المؤكد أنه في حال فشل الدستور الجديد في ذلك فسيكون وثيقة ليست ذات فائدة لا تساوي قيمتها قيمة الورق الذي كُتبت عليه.

مستقبل العراق: مرحلة ما بعد تغيير النظام

توبي دودج

الموضوع: العراق: مرحلة ما بعد تغيير النظام

الكاتب: توني دودج

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

" أوراق أدلفي" (Adelphi Papers)، العدد رقم ٣٧٢، مايو ٢٠٠٥

نشرت هذه الورقة أصلاً باللغة الإنجليزية في سلسلة "أوراق أدلفي"، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه الورقة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Iraq's Future: The aftermath of regime change**

Author: Toby Dodge

Source: International Institute for Strategic Studies

Adelphi Paper 372 2005

This text was originally published in English in the 'Adelphi Papers' series and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

مقدمة

ما هي المخاطر المحدقة بالعراق؟

في البداية، فإن من الصعوبة بمكان المبالغة في تقدير المخاطر المحدقة بالعراق. من الواضح أن عملية خلع صدام حسين من الحكم قد أثبتت أنها تمثل بداية لعملية طويلة من الاحتلال وبناء الدولة غير مضمونة العواقب. وفي السياق ذاته، فقد مثل ذلك بالنسبة لإدارة الرئيس بوش مزيجاً من القوة المدفوعة بالايديولوجيا وقصور التخطيط، إضافة إلى عدم الإدراك الكافي لطبيعة المجتمع العراقي. ونتيجة لذلك، فإن المصاعب والتحديات التي أعقبت الحرب كانت أضخم بكثير من عملية تغيير النظام في حد ذاتها. فحالة انعدام القانون وعمليات السلب والنهب، والتي اندلعت ابتهاجاً بسقوط بغداد في التاسع من إبريل ٢٠٠٣ قد تطورت بشكل ملحوظ لتصبح عملية مقاومة منظمة تدفعها وتغذيها دوافع ذاتية وسياسية.

وعلى أساس هذه الخلفية، فإن فشل المحاولات الأمريكية لاستبدال نظام صدام حسين بحكومة مستقرة دائمة وليبرالية سوف تكون له آثاره الجسيمة التي قد تطال دول جواره الجغرافي وربما الولايات المتحدة نفسها.

من المسلم به أن الغزو بكل انعكاساته وتداعياته كان إبرازاً للقوة الأمريكية المتفردة. لذا، فإنه إذا قُدر للولايات المتحدة الفشل في العراق فإنه يتعين عليها في هذه الحالة إعادة التفكير في سياساتها الخارجية والعمل على إعادة هيكلتها على نحو مختلف، لأن عراقاً غير مستقر ويكون مناهضاً للولايات المتحدة سوف يمثل رمزاً بارزاً للصمود يلفت الانتباه إلى محدودية القوة الأمريكية ويبرز المخاطر المترتبة من جراء التدخل في شؤون الدول المارقة.

وبالنسبة لإدارة بوش، فإن تغيير النظام في العراق يبدو مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالهجمات التي شنها تنظيم القاعدة على نيويورك وواشنطن، والتي أصبحت محوراً ثابتاً وطموحاً للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية. لقد أعطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الأمريكيين إحساساً متزايداً

بضعفهم الكلي وبإمكانية اختراقهم[١]. وعلى خلفية هذه الأحداث، نجحت إدارة بوش في سعيها إلى إقناع الناخبين الأمريكيين بأن بسط الهيمنة العسكرية الأمريكية الأحادية في العالم يمثل ضرورة قصوى لمواجهة هذا الشكل الجديد من الحرب غير المتكافئة. وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حدث انقسام داخل الإدارة الأمريكية حول الطريقة الواجب اتباعها في الحرب ضد الإرهاب، حيث يرى صقور الإدارة الأمريكية البارزون وعلى رأسهم نائب الرئيس ريتشارد تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد النظر إلى مفهوم الإرهاب بشكل أكثر شمولية يتجاوز عمليات ملاحقة شبكات القاعدة، حيث يصبح محوراً جديداً وطموحاً لتغيير العلاقات الدولية[٢]. ومع أن الرئيس بوش كان متردداً في بداية الأمر في اتباع مثل هذه السياسة إلا أنه في خطابه عن حالة الاتحاد في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٠ قد أشار إلى أن مفهوم الإرهاب قد أصبح يضم ليس فقط شبكات القاعدة العابرة للأوطان، ولكن أيضاً مجموعة من الدول التي ظلت لفترة طويلة تمثل عقبة كأداء في وجه السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك مثل دول محور الشر المتمثلة في العراق وإيران وكوريا الشمالية وحلفائها من الإرهابيين. ولقد صُـنِّـفت هذه الدول الثلاث باعتبارها تمثل خطراً حقيقياً ومتنامياً، ليس فقط لأنها تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ولكن أيضاً لإمكانية تزويدها الإرهابيين بها لاستخدامها في التنفيس عن أحقادها[٣].

وفي عام ٢٠٠٢، ورد في خطاب حالة الاتحاد، وفي الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة، والتي نُشرت في سبتمبر من السنة نفسها ذكر مسائل مثل الدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب، والتي صيغت بشكل متجانس يجعلها تمثل تهديداً مباشراً لأمن الشعب الأمريكي[٤]. ولقد جرى اعتبار أن التهديدات التي

1- Toby Dodge and Steven Simon, 'Introduction', in *Iraq at the Crossroads: State and Society in the Shadow of Regime Change* (Oxford: Oxford University Press for the IISS, 2003), p. 11.
2- See Bob Woodward's description of the National Security Council meeting on 12 September 2001 in *Bush at War* (New York: Simon and Schuster, 2002), pp. 43, 48.
3- See the President's State of the Union Address, the United States Capitol,Washington DC, 29 January 2002.
4- Robert S. Litwak, 'The New Calculus of Pre-emption', *Survival*, vol. 44, no. 4, Winter 2002–2003; and *The National*
Security Strategy of the United States of America, September 2002, http://www.
whitehouse.gov/nsc/nss.html. This was made even more explicit in the President's 2003 State of the Union address: 'Today, the gravest danger in the war on terror, the gravest danger facing America and the world, is outlaw regimes that seek and possess nuclear, chemical, and biological weapons.

تؤدي إلى زعزعة الاستقرار واستشراء العنف سوف تأتي بشكل أساسي من أطراف النظام الدولي، حيث حددت استراتيجية بوش الكبرى الجديدة هذه المهددات في دول تنتمي إلى العالم الثالث. وتشير هذه الاستراتيجية الجديدة إلى أن دولاً مثل هذه يجب ألاّ تتمتع بحق السيادة إلا بعد أن تقوم بالوفاء بمسؤولياتها تُجاه المجتمع الدولي[٥] والمتمثلة بصفة أساسية في كبح ولجم الأنشطة الإرهابية في أراضيها والعمل على إرساء نظم مصرفية أكثر شفافية وضبط مبادلاتها التجارية والتخلي عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، فإنه لا بد من استخدام كل الوسائل الدبلوماسية والمالية والعسكرية المتاحة لإقناع النخب الحاكمة في الدول الضالة والمنحرفة بأن مصلحتها تكمن في تلبية هذه المطالب الجديدة.

وقد واجهت العقيدة الجديدة عقبة وجود نوعين من هذه الدول يُعرف النوع الأول بالدول الفاشلة، والتي توصف بأنها دول وصلت إلى حالة من الضعف والتفكك لا تمكِّنها من فرض هذه المسؤوليات والمطالب الجديدة على مواطنيها. أما الدول الأخرى فقد رفضت ببساطة الإذعان، ولا بد من إجبارها على السمع والطاعة.

وبالنسبة لإدارة بوش التي شرعت في تطبيق عقيدتها في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن نظام البعث في بغداد قد مثل الأداة الموحدة لقضايا الإرهاب المتباينة وأسلحة الدمار الشامل والحاجة إلى العدوان من أجل الدفاع. وفي السنوات التي أعقبت غزو صدام للكويت في عام ١٩٩٠، أصبح نظام صدام حسين مثالاً بارزاً لدولة متحدية تنتمي إلى العالم الثالث. وخلال حقبة التسعينيات وعلى الرغم من الغزو الجزئي والقصف الجوي المتواصل والعقوبات الصارمة المفروضة عليه فإن النظام العراقي ظل يرفض بشكل ثابت مطالب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. ولقد أعطى هذا الموقف مثالاً قوياً لتمرده

These regimes could use such weapons for blackmail, terror and mass murder. They could also give or sell those weapons to terrorist allies, who would use them without the least hesitation'

5 - Remarks by Bush at the 2002 Graduation Exercise of the United States Military Academy West Point, New York, 1 June 2002; *The National Security Strategy of the United States of America*, pp. 1–2; Richard N. Haass, Director, Policy Planning Staff, 'The 2002 Arthur Ross Lecture, Remarks to the Foreign Policy Association New York', 22 April 2002; and G. John Ikenberry, 'America's Imperial Ambition', *Foreign Affairs*, September–October 2002, p. 52.

وإشارة واضحة لكل النخب المتمردة والثائرة على هيمنة الولايات المتحدة إلى أن استقلالية الدولة وذاتيتها يمكن الدفاع عنها في عالم تسوده وتسيطر عليه الولايات المتحدة. وعندما قررت واشنطن تغيير النظام في بغداد كانت تسعى إلى إبراز التزامها التام بعقيدة بوش وإلى التأكد من المدى الذي يمكن به تحقيق الأهداف الجوهرية للسياسة الخارجية[٦].

كان تغيير النظام في بغداد بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة المفتاح الذي يمكن أن تفتح به كل أبواب الشرق الأوسط الموصدة. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن انتباه إدارة بوش كان منصباً ليس بالتحديد على العراق ولكن أيضاً على إقليم الشرق الأوسط الموسع، حيث لوحظ أن أغلبية الدول في المنطقة تتمتع بدرجة عالية من المناعة ضد مفاهيم انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق الحر التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة. إن إجماع واشنطن على أهمية نشر الاقتصاد الليبرالي، والذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال تسعينيات القرن الماضي كانت له تأثيراته المحدودة والمتواضعة في الشرق الأوسط. ومن المؤكد أنه لم تحدث أي تغييرات سياسية ليبرالية بارزة وواضحة كما كان متوقعاً[٧]، لذا حاول بوش الربط بين الإرهاب والحاجة إلى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.

وفي إطار التحضير لغزو العراق، أوضح بوش بجلاء أن الولايات المتحدة لا ترغب في أن يُنظر إليها بعد الآن كدولة حافظة للوضع الراهن في الشرق الأوسط. وأضاف أن بزوغ عراق ليبرالي يُقصد به أن يكون مثالاً للدول والمجتمعات في الشرق الأوسط على حد سواء. وفي هذا السياق، يمكن اقتباس حديث الرئيس بوش (ان نظاماً جديداً في العراق سوف يخدم كمثال ملهم ومثير لانتباه الأمم الأخرى في إقليم الشرق الأوسط للاتجاه نحو الديمقراطية والحرية)[٨].

---

6 - Nicholas Leman, 'After Iraq: The Plan to Remake the Middle East', *The New Yorker*, 17 February 2003.

7 - Toby Dodge, 'Bringing the Bourgeoisie Back In: Globalisation and the Birth of Liberal Authoritarianism in the Middle East', in *Globalisation and the Middle East: Islam, Economics, Culture and Politics* (London and Washington DC: RIIA and the Brookings Institution, 2002).

8 -'President Discusses the Future of Iraq at the American Enterprise Institute', Washington Hilton Hotel, Washington DC, 26 February 2003.

من المؤكد أن جسامة المهمة ذات العلاقة بتغيير النظام في العراق لم تكن واضحة للذين أطلقوها في واشنطن، والذين راهنوا على أن قدرات الولايات المتحدة العسكرية كفيلة بإزاحة زمرة صدام الحاكمة من الحكم إلا أنهم لم يدركوا أن ترسيخ وإرساء هياكل الحكم في أعقاب الحرب وفرض إصلاحات سياسية قابلة للاستمرار في العراق سوف تمثل مهمة معقدة وصعبة. وعلى الرغم من أن التدخل العسكري في الدول الفاشلة والمارقة على السواء قد أصبح أمراً شائعاً وارداً منذ نهاية الحرب الباردة فإنه وحتى يومنا هذا لم يكن موفقاً إلى حد كبير[٩]. إن التقريرين المذكورين عن التدخل الدولي يحويان مئات الصفحات التي تتحدث عن الطريقة التي يتم بها التنفيذ وبفاعلية تكنوقراطية عالية من دون الدخول في تفاصيل الكيفية التي يمكن بها بناء مؤسسات الحكومة وبدرجة أهم كيف تجد هذه المؤسسات الوليدة القبول والرضا من المواطنين الذين سوف تحكمهم[١٠]. لكن الدلائل تبدو غير مؤثرة. فسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في عامي ١٩٩٢ـ ١٩٩٣ مثلت أول محاولة للأمم المتحدة للتدخل لإحداث الإصلاح السياسي الجذري على نطاق واسع، غير أن المحاولة فشلت فشلاً ذريعاً في إحداث أي تغييرات سياسية معتبرة[١١]. كما أن تدخل الأمم المتحدة في الصومال في عام ١٩٩٤ كانت نهايته خروجاً مذلاً ومهيناً لقوات الولايات المتحدة من ذلك البلد وانهياراً تاماً لمهمة الأمم المتحدة فيه. والتدخل العسكري المباشر في هايتي لتسهيل عملية تغير النظام عام ١٩٩٤ لم ينجز شيئاً يُذكر في ما يتعلق بتغيير السياسات الخفية لذلك البلد، وأدى ذلك إلى بروز عدم الاستقرار العنيف في ذلك العام. ففي البوسنة وكوسوفو وأفغانستان، تبرز النتائج المتضاربة للتدخل، الأمر الذي يعني أنه من السابق لأوانه الوصول إلى نتائج إيجابية قاطعة تؤكد النجاحات والإخفاقات لمثل هذه المهمات.

---

9 - On post-Cold War interventions see James Dobbins et al., *America's Role in Nation- Building: From Germany to Iraq*, RAND, 2003, http://www.rand.org/publications/MR/MR1753/MR1753.pref.pdf.

10 - Lakhdar Brahimi, *Report of the Panel on United Nations Peace Operations*, UN document A/55/305S/2000/809; and *The Responsibility to Protect, Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty*, IDRC, 2001.

11- Steve Heder, 'Cambodia (1990–98): The Regime That Didn't Change', in Roger Gough (ed.), *Regime Change: It's Been DoneBefore*, (London: policyexchange, 2003).

إن الفشل في العراق سوف يمثل معضلة يصعب حلها لدول الشرق الأوسط المجاورة له. إن أهمية العراق بالنسبة لاستقرار الخليج والشرق الأوسط الكبير لا يمكن التقليل من شأنها. فمن الناحية الجغرافية، يحتل العراق الجانب الشرقي للشرق الأوسط العربي مجاوراً لتركيا وإيران. وحسب التقديرات التي قام بها البنك الدولي في عام ٢٠٠٤، فإن عدد سكان العراق بلغ ٢٧.١ مليون نسمة، مسجلاً أعلى كثافة سكانية مقارنة بالدول العربية المجاورة. وعلى مستوى إنتاج النفط، فالعراق يأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطيات النفطية المعترف بأهميتها الاقتصادية على المستوى الدولي. وفي أواخر التسعينيات، عندما بدأ صدام في توطيد سلطته داخل العراق، استخدم موقع العراق الجغرافي بالإضافة لكثافته السكانية العالية نسبياً وثروته النفطية في محاولة السيطرة على العلاقات البينية العربية. وفي العقود الثلاثة المنصرمة، مثّل العراق منبع عدم الاستقرار الإقليمي، لذا فإنه إذا لم يستقر الوضع الداخلي في العراق فإن موجة العنف وعدم الاستقرار السياسي يُتوقع لها أن تنتشر عبر حدود العراق الممتدة والمكشوفة. إن عراقاً متفجراً وغير مستقر وهو الرابط للمشرق العربي والذي يُعتبر المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية، إلى جانب وجود دول الخليج الغنية بالنفط في محيطه الإقليمي سوف يضعف الاستقرار الهش لهذه الدول. كما أن دور العراق في جذب الجماعات الإسلامية الراديكالية والمتشوقة لمنازلة القوات الأمريكية على أرض الشرق الأوسط سوف يتعاظم، بالإضافة إلى أن هناك احتمالاً قوياً لأن تُستدرَج دول الجوار للتنافس في العراق طمعاً في النفوذ وتعزيز مصالحها الذاتية، مستخدمة في ذلك وكلاءها المحليين.

إن النجاحات والإخفاقات المضمنة في عقيدة بوش الجديدة سوف تعتمد بشكل أساسي على النتائج المترتبة على تغيير النظام في العراق، فإذا أصابت النجاح المرتجى فسوف تكون نتائجها الطموحة مرتكزاً لإبراز نموذج متماسك وواضح يجسد ما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي المقابل، فإن أحد انعكاسات الفشل سوف يتجسد في تقليص طموحات الولايات المتحدة الدولية ويجبرها على تغيير الأسلوب الذي تحاول به إبراز قوتها فيما وراء البحار. بالإضافة إلى ذلك، سيقود هذا الأمر إلى زيادة وتيرة عدم الاستقرار الإقليمي، وهذا بدوره سوف يشجع الجماعات الإسلامية الراديكالية على نشر ثقافة العنف بنجاح منقطع النظير.

الفصل الأول

النظام والعنف في عراق ما بعد صدام

من البديهي أن قوام أي تعريف لقدرات الدولة ينصب على تأكيد قدرتها على فرض النظام على مواطنيها والسيطرة على وسائل وأدوات العنف الجماعي فوق كل أراضيها[١٢]. ولعل الممارسات الجيدة السابقة لعمليات حفظ السلام التي أعقبت حقبة الحرب الباردة تبرز حالة الفراغ الأمني التي واجهت في الحقيقة كل نوع من عمليات الإدارة الانتقالية[١٣]، حيث ثبت أن فرض النظام والقانون في فترة الأسابيع الستة أو الاثني عشر الأولى لبداية أي احتلال يُعتبر مهماً لإضفاء المصداقية والشرعية بالنسبة للمحتلين. وحتى ينجح الاحتلال العسكري، لا بد من جعل السكان ينبهرون ويقتنعون بجدية والتزام القوات المحتلة. لا شك في أن السرعة التي استطاعت بها الولايات المتحدة وقوات التحالف اقتلاع نظام صدام حسين قد نالت إعجاب الشعب العراقي. في أعقاب تداعيات سقوط، بغداد لم يكن هناك من شك في أن قوة الولايات المتحدة قد تجلت بشكل مطلق بالنسبة للعراقيين. وعلى الرغم من ذلك، لم تستطع القوات العسكرية الأمريكية فرض النظام وحفظ الأمن في أرجاء العراق. هذا الفراغ الأمني قد أضعف الانطباع الأولي الذي ساد بين العراقيين عن القدرات الكلية المهولة للقوات الأمريكية، وساعد ذلك على سحب غطاء الشرعية من قوات التحالف ومن المحاولات الجارية لبناء الدولة العراقية.

إن الجماهير الجامحة التي تدفقت في شوارع بغداد في إبريل ٢٠٠٣ احتفالاً بزوال نظام صدام حسين تحولت في النهاية إلى عمليات سلب ونهب غير مسيطر عليها لسكان بغداد امتدت لثلاثة أسابيع. ولقد بدت قوات التحالف غير قادرة أو بالأحرى غير راغبة في احتواء موجة العنف التي استشرت في أنحاء بغداد[١٤]. إن

12 - For the classic definition see Max Weber, 'Politics as a Vocation', in H. H. Gerth and C. Wright Mills (eds), *From Max Weber: Essays in Sociology* (London: Routledge, 1991), pp. 78–79.
13 - Simon Chesterman, You, the People: The United Nations, Transitional Administrations, and State-building (Oxford: Oxford University Press, 2004), pp. 100, 112.
14 - Secretary of Defense Donald Rumsfeld was quoted at the time as saying 'Freedom's untidy. Free people are free to make mistakes and commit crimes and do bad things'.

الإحساس المتزايد من العراقيين بأن القوات الأمريكية ليست ممسكة بزمام الأمور بشكل تام قد شجع العراقيين على تحويل موجة العنف والسلب والنهب الإجرامية إلى عملية تمرد منظمة تدفعها وتغذيها دوافع سياسية، حيث قامت عناصر كانت تعمل سابقاً في أجهزة الأمن بالإضافة إلى أعضاء في حزب البعث والموالين للنظام السابق والمقربين لأسرة صدام في تنظيم صفوفهم، وبخاصة عندما أدركوا أن قوات الاحتلال قد فشلت في فرض النظام في أرجاء البلاد، فبدؤوا في شن هجمات على فترات متقطعة أشبه ما تكون بحرب العصابات. ويبدو أن معضلة الفراغ الأمني هي أول وأهم مشكلة سوف تواجه الإدارة العراقية الجديدة، وتمثل المحك الرئيسي للحكم لها أو عليها. ومن المشكوك فيه أن تنجح الإدارة العراقية الجديدة في ما فشلت فيه قوات القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم.

من الواضح أن عدد القوات سواء أكانت الأمريكية أم القوات المتحالفة معها، إضافة إلى القوات الوطنية تمثل مشكلة مركزية تواجه سلطات الاحتلال في العراق. ففي إطار الاستعدادات للدخول في الحرب، فإن قائد الجيش إريك شنسكي Eric Shinseki أشار إلى الحاجة إلى تنظيم وإعداد مئات الآلاف من الجنود.

ولقد توصلت دراسة، كثيراً ما يُرجع إليها على نطاق واسع لبناء الدولة العراقية نُشِرت مباشرة بعد الغزو، إلى استراتيجية مفادها أن قوات الاحتلال سوف تحتاج إلى عشرين عنصراً أمنياً من الشرطة أو القوات على السواء في مقابل ألف من المواطنين العراقيين وهذه يمكن مقارنتها مع نسبة ٤٣ إلى ١٠٠٠، والتي أطالت أمد بقاء صدام في السلطة[١٥]، وهذا يعني بالضرورة أن قوات التحالف تحتاج إلى ما بين ٤٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف من الجنود لفرض النظام وبسط الأمن في العراق[١٦]. وفي الواقع، فإن عدد قوات الولايات المتحدة في العراق بلغ ١١٦ ألف جندي في المرحلة الوسطى من الغزو ليصل العدد إلى ٣١٠ آلاف عنصر في مسرح العمليات. ولقد وصلت عملية نشر القوات الأمريكية في العراق إلى ذروتها في الفترة التي أعقبت الحرب

15 - Faleh A. Jabar, 'Post-Conflict Iraq, a Race for Stability, Reconstruction and Legitimacy', *United States Institute of Peace, Special Report 120*, May 2004, p.6.
16 - Dobbins et al., America's Role in Nationbuilding.

وتحديداً بعد انتخابات يناير ٢٠٠٥، إذ ناهز الرقم ١٥٥ ألف جندي[١٧]. وهذه الأرقام تؤكد بجلاء فداحة العبء الذي يتعين على الحكومة العراقية تحمله بالسرعة المطلوبة لضمان سيادة القانون والنظام.

إن الصعوبات التي تواجه إرساءً دائماً للنظام والقانون في العراق في الفترة التي تلت الحرب ترجع بدايتها إلى نوع المجابهة التي افترض المخططون الأمريكيون للحرب بأنهم سيواجهونها وطبيعة المقاومة التي افترضوا بأنهم سيقابلونها. ويبدو أن هناك دليلاً قوياً يثبت أن المخططين قد قللوا من شأن المقاومة التي سيواجهها الغزو والمكونة ليس فقط من قوات النخبة العراقية وقوات الحرس الجمهوري الخاصة، بالإضافة إلى قوات الحرس الجمهوري، ولكن أيضاً من الجيش الرئيسي، إضافة إلى ٣٠٠ ألف من الفئات الأخرى غير النظامية، وبخاصة فدائيو صدام والمقاتلون العرب الذين تدافعوا للدفاع عن النظام ضد الغزو الأمريكي.

لقد عمل مستشارو الحكومة الأمريكية من الوهلة الأولى بفرضية أنه عند بداية الضربات الجوية في أعقاب التداعيات المباشرة للغزو سوف يكون رد الفعل المباشر لها حدوث انتفاضة شعبية أو وقوع انقلاب عسكري يزيح صدام من السلطة ويبقي هياكل الدولة على حالها[١٨]. ولقد شجع بوش القوات المسلحة العراقية على التحرك ضد قادتها[١٩] في إحدى خطبه عشية. الحرب وفي السياق ذاته، كانت بريطانيا تنتظر رد فعل سياسياً داخلياً يؤدي إلى انهيار السلطة العراقية من داخلها كرد فعل لتفادي حرب غير عادية قد تُستخدَم فيها أسلحة متطورة[٢٠]. وفي حالة فشل الانقلاب فإنه يُفترض أن تنهار القوات المسلحة العراقية

17 - See Woodward, *Plan of Attack*, pp. 8, 36, 406; and Michael E. O'Hanlon and Adriana Lins de Albuquerque, *The Iraq Index*, http://www.brookings.org/iraqindex.
18 - R. Beeston and T. Baldwin, 'Washington Hawks Under Fire for Ignoring Advice', *The Times*, 28 March 2003, p. 5.
19 - It's not too late for the Iraqi military to act with honour and protect your country'. President George W. Bush's address to the American people, 19 March 2003.
20 - Quoted in 'Blair Orders Invasion Force This Month', *The Guardian*, 8 October 2002. This opinion was confirmed by discussions the author took part in at a very senior level in Whitehall in November 2002. See also Lawrence Freedman, quoted in Alan George, Raymond Whitaker and Andy McSmith, 'Revealed: The Meeting That Could Have Changed the History of Iraq', *The Independent on Sunday*, 17 October 2004.

أو ببساطة سوف ترفض القتال معيدة للأذهان ما حدث في عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ إبان حرب الخليج الثانية عندما استسلم الآلاف من الجنود العراقيين لقوات التحالف[٢١].

لقد لعبت بعض التطلعات الاستراتيجية التي يؤمن بها بعض القياديين المدنيين في البنتاغون دوراً أساسياً في تقليص عدد القوات المتاحة للجنرالات الأمريكيين في العراق. والتزاماً من دونالد رامسفيلد بإحداث ثورة في الشؤون العسكرية عول كثيراً على خطة تعتمد على استخدام القصف الجوي بطريقة أكثر تحديداً ودقة، مع الاستفادة القصوى من المزايا التكنولوجية المتقدمة. وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل عدد القوات المرسلة للعراق. وقد بدأ منذ شهر نوفمبر ٢٠٠١ في تشجيع الجنرال تومي فرانكس، وهو المسؤول الأول عن رسم خطط الغزو بتخفيض عدد القوات المشاركة في الغزو للحد الأدنى متى ما كان ذلك ممكناً.

إلا أن واقع الحرب وتداعياتها قد اختلف بشكل جوهري عن الفرضيات التي اكتنفت مرحلة التخطيط للغزو، حيث قاتلت فرق من الجيش النظامي العراقي بصلابة وتماسك لم يتوقعه الكثيرون.

إن مستوى المقاومة العراقية في جنوب البلاد، وبخاصة حول أم قصر والناصرية قد أدهش كلاً من القيادة المركزية الأمريكية والمحللين العراقيين وحتى الحكومة البعثية في بغداد[٢٢] ويبدو أن هناك سببين رئيسيين محتملين يفسران الأسباب التي جعلت الجيش النظامي العراقي يقاتل بضراوة على عكس ما كان متوقعاً. فالسبب الأول يبدو تنظيمياً والثاني، ايديولوجياً. فمن الناحية التنظيمية قامت بغداد بتنـزيل القيادة والإشراف إلى مستوى المدن، حيث قامت بإعطاء القادة المحليين سلطات تنفيذية لإدارة المعركة بكل

21 - Lawrence Freedman and Efraim Karsh, *The Gulf Conflict 1990–1991* (London: Faber and Faber, 1993), p. 307.

22 -'In Nasiriyah Iraqi paramilitaries and elements of the 11th Regular Army division waged a week-long urban battle against the Marine Corps' Task Force Tarawa, a reinforced three-battalion regimental-scale formation. In Samawah, Iraqi paramilitaries fought for a week against the Army's 3-7 Cavalry, the 3rd Brigade of the 3rd Infantry Division, and the 2nd Brigade of the 82nd Airborne Division in turn. In Najaf, urban warfare in and around the city centre continued for more than a week, tying down in series multiple brigades of American infantry.' Stephen Biddle *et al.*, 'Toppling Saddam: Iraq and American Military Transformation', US Army Strategic Studies Institute, 2004, pp. 6, 9, 10.

الوسائل والسبل التي يرونها مناسبة[٢٣]، مدعومين بمخزونات كبيرة من الأسلحة والذخائر. وهذا التكتيك شجع القادة المحليين على استخدام قوات غير نظامية في المعركة، حيث تم نشر مجموعات من فدائيي صدام في منطقة الوسط. أما السبب الثاني فهو بروز النـزعة الوطنية العراقية ـ ليس هناك من شك في أن الجنود العاديين والذين يمثل الشيعة المسلمون ٨٠٪ منهم كانوا بالتأكيد يبغضون صدام، ولكن على الرغم من ذلك تولدت لديهم مشاعر وطنية عراقية صلبة ومتشددة ساعدت على إذكائها وترسيخها خوض العراق لثلاث حروب في السنوات العشرين الماضية، إضافة إلى زهاء عقد من العقوبات الجائرة. ولقد كان لهذه التراكمات الأثر الكبير في تماسك وتصميم القوات العراقية وهي تحارب قوات الولايات المتحدة بقوة أكبر مما حدث في عام ١٩٩٠ـ١٩٩١.

تصاعد التمرد: الخطط والأهداف

من الواضح أن العصيان لم يكن متجانساً في ما يتعلق بشكل القيادة والسيطرة والإشراف والكوادر والاستراتيجية. ولقد شكلت القوات الأمريكية هدفه الرئيسي، وبخاصة عندما تكون منهكة. لقد استهدفت الهجمات خطوط إمداداتها وأيضاً عند تنقلها من مكان إلى آخر، ولكن عندما تمت إعادة نشر القوات الأمريكية للتقليل من درجة ضعفها وخسائرها. وتأكيداً لجدواها السياسية، صعّد المقاومون من وتيرة استهدافهم للعراقيين الذين بدؤوا يتعاونون مع المؤسسات الوليدة للدولة العراقية. وعلى جانب آخر، قامت مجموعات صغيرة من الذين يتبنون سياسة العنف باستهداف مقار ومكاتب المنظمات الدولية، وبخاصة السفارات ومقر الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، مؤكدين أنهم سوف يجعلون عملية التعاون متعددة الأطراف مع الاحتلال تبدو مكلفة وغير فعالة. وأخيراً، فإنه في سعيهم إلى تأجيج الصراعات الطائفية داخل المجتمع العراقي، قامت مجموعة من المجاهدين السنة باستهداف الرموز الشيعية والكردية على السواء. إن التنظيم العسكري للتمرد ذا الطابع المتأني ضد القوات الأمريكية قد أثبت أنه يتقدم بخطى ثابتة إلى الأمام.

---

23 - Toby Dodge, 'Cake Walk, Coup or Urban Warfare: The Battle for Iraq', in Dodge and Simon (eds), *Iraq at the Crossroads*, p. 70.

إن سقوط نظام صدام حسين قد أتاح لآلاف من القوات العراقية الرجوع إلى منازلهم والبقاء فيها غير مكترثين لعملية تسريحهم أو نزع سلاحهم، حيث ذابوا ببساطة في مجتمعاتهم المحلية. ومن الواضح أن عملية تخزين الأسلحة بواسطة سلطات حزب البعث في أماكن متعددة من البلاد أصبحت تشكل مصدراً للمتفجرات والأسلحة الصغيرة. فتاريخياً، فإن الحيازة الشخصية للسلاح في العراق كان مسموحاً بها، إذ كانت منتشرة انتشاراً واسعاً. أما من ناحية التدريب والإعداد، فقد نالت أغلبية البالغين العراقيين الذكور نوعاً من التدريب العسكري. وفي المقابل، نالت أقلية منهم خدمة عسكرية إلزامية. وفي الواقع، لم يحاول نظام صدام حسين نزع السلاح من المواطنين عموماً. ولقد ساعد الانهيار السريع للنظام على توفير الأسلحة والذخائر وجعلها في متناول الكل وبأسعار زهيدة.

وقد عملت هذه العوامل إضافة إلى التمرد الشعبي على الاحتلال في أيامه الأولى على تصعيد العنف ذي الدوافع السياسية، حيث قامت عصابات صغيرة تتكون من القتلة المتنقلين، والذين يمتلكون معرفة كاملة ببيئتهم المحلية بإيقاع خسائر كبيرة في صفوف القوات الأمريكية. ومنذ بدايتها في أواخر شهر مايو ٢٠٠٣ وبحلول شهر يوليو، بدأ المتمردون في اكتساب المزيد من المهنية، وذلك بالهجوم المنظم على القوات الأمريكية بدرجة عالية من المهارة وبأقل خسائر ممكنة من الأرواح بين صفوفهم[٢٤]، مستغلين عدم امتلاك القوات الأمريكية للآليات المدرعة لا ستخدامها في تحركاتها. ولقد استعمل المقاومون بعض الصواريخ الروسية الصنع وقنابل متطورة توضع على جانبي طرق المرور السريع بفاعلية كبيرة. وبحلول عام ٢٠٠٣، كان تحرك القوات الأمريكية في شكل مجموعات يحمل كثيراً من المخاطر لها. وبحلول شهر أكتوبر أدركت القوات الأمريكية أن المقاومة قد تمكنت من الانتشار الجغرافي الواسع، وأصبح هناك تنسيق جيد بين مختلِف فصائلها، كما أدركت أيضاً أن المقاومة أصبحت تجيد استخدام أنواع متعددة من الأسلحة بما فيها المورتر والألغام[٢٥]، ولعل إسقاطها لعدد من طائرات الهيلوكوبتر في شهر نوفمبر ٢٠٠٣ قد أكدا الضعف

24 - Ahmed S. Hashim, 'The Sunni Insurgency', *Middle East Institute Perspective*, 15 August 2003, p. 10.
25 - See, for example, US military spokesman Lt.-Col. George Krivo, quoted in Patrick E. Tyler and Ian Fisher, 'Occupiers, Villagers and an Ambush's Rubble', *International Herald Tribune*, 1 October 2003.

الواضح للقوات الأمريكية المتحركة. كما أن تزايد الخسائر الأمريكية قد أعطى انطباعاً عاماً بأن المتمردين سوف يضربون القوات الأمريكية بشدة حتى لا تفلت من العقاب. وفي المقابل، فإن العنف المتصاعد قد ولد إحساساً بين قطاعات كبيرة من الشعب العراقي بعدم الأمن كان نتيجة لتزايد الرفض للاحتلال.

ومنذ أغسطس ٢٠٠٣، أصبحت السيارات الملغومة جزءاً مهماً ومؤثراً في استراتيجية التمرد، إذ استهدفت في البداية أهدافاً دولية، وذلك لإرعاب المنظمات والدول التي هبت لمساعدة الولايات المتحدة. وقد أدى انفجار عربة مفخخة أمام السفارة الأردنية في السابع من أغسطس ٢٠٠٣ إلى قتل سبعة عشر شخصاً وجرح خمسين آخرين. ويبدو أن استهداف السفارة الأردنية في بغداد كان يمثل إنذاراً وتحذيراً للحكومة الأردنية التي ساندت غزو العراق بأن تكف عن المزيد من التورط مع قوات الاحتلال. وفي السياق ذاته وفي التاسع عشر من أغسطس، اقتحمت شاحنة محملة بألف وحدة من المتفجرات مكتب الممثل الخاص للأمم المتحدة في بغداد سيرجيو دي ميلو، مما أدى إلى مقتله واثنين وعشرين من معاونيه، وكان المقصود من اغتيال دي ميلو الذي نفذه الجناح المتطرف في التمرد منع أي عملية أممية لإعادة إعمار العراق. وفي نهاية شهر أكتوبر، تم استهداف مباني اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولقد كانت الآثار التراكمية لهذه الهجمات زيادة عزلة العراق الدولية، مما دفع الولايات المتحدة والوكالات الأخرى إلى تخفيض وجودها في البلاد أو الانتقال إلى الأردن. وفي أواخر عام ٢٠٠٤، فإن الهجمات بالسيارات الملغومة أصبحت تحدث يومياً في العراق. ففي شهر سبتمبر وحده، انفجرت خمس وثلاثون سيارة ملغومة يقود أغلبها انتحاريون[٢٦].

ونتيجة لإعادة نشر القوات الأمريكية في قواعد آمنة خارج المناطق الحضرية، أخذ المقاومون يبحثون عن أهداف أخرى يمكن الوصول إليها بسهولة، حيث وجدوا ضالتهم في المؤسسات الوليدة للدولة العراقية، وقد بدأ الهجوم على ثلاثة مراكز للشرطة في بغداد في أكتوبر ٢٠٠٣. ومنذ ذلك الحين، استُخدِمت العربات الملغومة للهجوم على مقار الشرطة ومراكز استقبال المتقدمين للتجنيد في الجيش العراقي المنتشرة وسط

26 - Rory McCarthy, 'Death Toll for Week Tops 250 as Suicide Car Bomber Kills 13', *The Guardian*, 18 September 2004; and Edward Wong, 'Car Bombs Kill 26 in Baghdad and Mosul', *International Herald Tribune*, 5 October 2004.

وجنوب البلاد. ولقد تمثلت هذه الهجمات في هجوم مدمر بعربة مفخخة في نهاية فبراير ٢٠٠٥ على مركز لاستقبال المجندين في مدينة الحلة، والتي تبعد ١٠٠ كيلومتر جنوب شرق بغداد، حيث قتل في الهجوم ما لا يقل عن ١١٥ شخصاً. ومثل هذه الهجمات قد صُممت، ليس فقط لمنع العراقيين من العمل في صفوف الحكومة الجديدة، ولكن أيضاً لتعطيل بناء مؤسساتها. وقد أعاقت هذه الهجمات الجهود التي حاولت سلطات الاحتلال إيصالها للشعب العراقي، والتي ظل يعاني منها منذ سقوط البعث والمتمثلة في بسط الأمن وسيادة القانون. وفي الفترة ما بين يونيو ٢٠٠٤ وفبراير ٢٠٠٥، قتل نحو ١٣٤٢ من عناصر الجيش والشرطة الفاعلين[٢٧].

ويبدو أن العنف الطائفي يملك من المقومات ما يجعله أكثر دموية، مما يكون له أكبر الأثر في استقرار العراق على المدى الطويل، حيث شهد شهر أغسطس ٢٠٠٣ انفجاراً كبيراً خارج مسجد الإمام علي في النجف، وهو من الأضرحة المقدسة لدى المسلمين الشيعة. وقد أدى الهجوم إلى مقتل مائة شخص كان من بينهم آية الله محمد باقر الحكيم. والحكيم هو رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يُعتبر إحدى المنظمات العديدة التي تدّعي تمثيل الشيعة في العراق. وهي مجموعة كانت بريطانيا والولايات المتحدة تعولان عليها كثيراً لتكون حجر الأساس في بناء نظام سياسي جديد.

ولم يكتفِ التفجير للإشارة للتكلفة العالية للذين يودون المشاركة في حكم العراق، بل ألمح إلى تزايد عمليات الاستهداف ذات الطبيعة الطائفية. وفي فبراير ٢٠٠٤، امتد التكتيك إلى المناطق الكردية في العراق عندما قتل انتحاريان نحو مائة شخص وشخص في المكاتب الرئيسية لأكبر الأحزاب الكردية في أربيل، وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. كما استهدفت هجمات مارس ٢٠٠٤ التجمعات الكبيرة المقامة للاحتفال بعيد يوم عاشوراء بالنسبة للمسلمين الشيعة في بغداد وكربلاء في محاولة واضحة لإثارة حرب أهلية بين مختلِف فئات الشعب العراقي. وهذه الفرضية افتضحها اكتشاف رسالة في بغداد كتبها إسلامي بارز هو أبو مصعب الزرقاوي، والتي ذكر فيها أن الطريق الوحيد لإطالة

27 - Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, www.brookings.edu/iraqindex, 12 March 2005.

أمد القتال بيننا والكفرة يكمن في استدراجهم إلى حرب طائفية، وهو الشيء الذي سوف يوقظ السنة من سباتهم، والذين يخافون من الدمار والموت على أيدي الشيعة[٢٨].

لقد انتقد الساسة العراقيون الانتحاريين الذين يفجرون أنفسهم والتصعيد في العنف الطائفي[٢٩]. إن فاعلية تلك الهجمات وانتظامها ودرجة تنظيمها والسرعة الفائقة التي تُنظَّم بها في أعقاب سقوط صدام كلها تشير إلى الدرجة الكبيرة لتورط العراقيين في إدارتها وتوجيهها. إن التنظيم الذي يقف خلف الهجمات الطائفية من المحتمل أن يكون هجيناً يتكون من عناصر النظام القديم الذين يعملون في تحالف مع الراديكاليين الإسلاميين المحليين ومجموعة قليلة من المقاتلين الأجانب. وقد قامت الكوادر الوسيطة في النظام البائد بنشر تدريباتها ومخزونها من الذخيرة، وسعت إلى التحالف مع هذا النمط الجديد من الوطنية العراقية الإسلامية الساعية إلى حشد وتعبئة مخاوف السنة من الهيمنة المتعاظمة للشيعة والأكراد والرفض الواسع للاحتلال. ومع أن استعمال العنف العشوائي قد عزل أغلبية الرأي العام العراقي إلا أن المجازر التي نجمت عنه قد مثلت انتكاسة كبيرة لبناء الاستقرار وبناء الدولة العراقية. إن أولئك الذين ينشرون مثل هذا النوع من العنف يؤمنون بأن الفوضى الناتجة عنه سوف تسلب الشرعية من الإدارة العراقية الجديدة، وسوف تسرع برحيل القوات الأمريكية، كما تؤمن هذه المجموعات بأنها في وضع جيد يمكّنها من استغلال الفراغ السياسي والأمني في البلاد.

وخلال الأسابيع الأولى من شهر إبريل وأيضاً في أغسطس ٢٠٠٤، أخذت المقاومة اتجاهاً دراماتياً جديداً تمثل في قرار السلطة الانتقالية للتحالف شن هجوم على القائد الشيعي الشاب مقتدى الصدر، مما أدى إلى فتح جبهة ثانية معارضة للاحتلال. ولقد واجه مقتدى الصدر أمراً بالقبض عليه بتهمة القتل، وبدأ تمرداً في جنوب البلاد. ومع أن قواته لم تتعدَّ بضعة آلاف إلا أن بعض المليشيات غير المنظمة تنظيماً جيداً والمتمركزة

28-For discussion of the text see Dexter Filkins, 'Memo Urges Qaeda To Wage War in Iraq', *International Herald Tribune*, 10 February 2004; and Justin Huggler, 'Is This Man the Mastermind of the Massacres?', *Independent on Sunday*, 7 March 2004.

29 -See, for example, Abel Abdul Mehdi, an Iraqi Governing Council spokesman quoted in Rod Nordland, 'Thousands Attend the Funeral of Dozens Killed in the Karbala Explosions on March 2', *Newsweek*, 7 March 2004.

في جنوب البلاد انتهزت دعوة مقتدى الصدر العامة لحمل السلاح لشن هجمات محلية على قوات التحالف المنتشرة في مناطقهم. ولقد تزامن هذا التصعيد للعنف عبر الجنوب مع (عملية التصميم الحذر) التي قادتها قوات المارينز لفرض حكم سلطة التحالف الانتقالية على الفلوجة، وكانت النتيجة فتح جبهتين للمقاومة العنيفة للاحتلال في آن واحد. ولقد أعطى هذا من دون شك ثقة كبيرة لقادة التمرد في أنفسهم وجعلهم يتحولون من حرب العصابات إلى المواجهة العسكرية المباشرة[٣٠]. ومع أن حركتي المقاومة قد ظلتا منفصلتين بفعل البعد الجغرافي والانتماء الديني. لكن الدلائل تشير إلى وجود بعض الصلات المحدودة والمتمثلة في تبادل الخبرات والاستشارات الاستراتيجية بين الحركتين.

تنظيم التمرد

إن حركه التمرد العراقية المتصاعدة التي تشمل تكتيكات متنوعة وأهدافاً مختلفة لها مصادرها المنفصلة والعديد من المسببات. وتضم المجموعة الأولى العصابات الإجرامية التي تعمل داخل البصرة وبغداد والموصل وما جاورها، وتمثل الجريمة المنظمة نحو ٨٠٪ من نسبة العنف في العراق[٣١]. ولقد سبقت هذه المجموعات عملية تغيير النظام في العراق، حيث برزت إلى الوجود في منتصف التسعينيات في ذروة المعاناة الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها العقوبات المفروضة على العراق وقبل التوقيع مع الأمم المتحدة على برنامج "النفط مقابل الغذاء"، حيث كانت قبضة صدام على المجتمع العراقي قد ضعفت، وبالتالي انتعشت سيطرة عمليات الجريمة المنظمة. ولقد عادت هذه العصابات إلى ممارسة نشاطها بحيوية وطاقة جديدة، مستغلة الفوضى وغياب القانون في عراق اليوم وتوفر الأسلحة وغياب قوة فاعلة للشرطة وعدم توفر المعلومات الاستخبارية عن المجتمع العراقي بالنسبة لسلطة التحالف الانتقالية. وقامت هذه المجموعات

30-This shift in the tempo and nature of attacks on coalition forces was exemplified by an attack on the governor's palace in Ramadi on 6 April 2004. Instead of striking coalition forces and then quickly retreating, insurgents dug in and engaged in a seven-hour firefight that killed 12 US Marines. Rory McCarthy, 'False Dawn of Peace Lost in Violent Storm', *The Guardian*, 8 April 2004.

31-The US military estimates that 80% of all violence in Iraq is 'criminal in nature'. See Eric Schmitt and Thom Shanker, 'Estimates by US See More Rebels With Funds', *The Guardian*, 23 October 2004.

ببث الرعب في ما تبقى من الطبقة الوسطى العراقية، وذلك بنهب السيارات والسطو على المنازل والاختطاف دون أن تطالها يد العدالة. وتمارس مثل هذه المجموعات أيضاً بانتظام عمليات النهب والسلب واختطاف العاملين الأجانب في العراق. وفي أغلب الحالات، تبدو هذه المجموعات أحسن تسليحاً وتنظيماً من قوات الشرطة العراقية التي تحاول الحد من نشاطها ومقدرتها المستمرة على العمل بوضوح يكشف ضعف أجهزة الدولة.

وتمثل بقايا أجهزة أمن نظام البعث المجموعة الثانية المتورطة في عمليات العنف، حيث يُفترض أن تكون مسؤولة عن ٦٠٪ من عمليات العنف التي تغذيها دوافع سياسية في البلاد[٣٢]. وتشير التقارير إلى عمليات تخطيط للطوارئ جاهزة للاستخدام اعدها نظام صدام قبل الغزو[٣٣]. إن السرعة التي انهارت بها الحكومة أمام قوات الغزو والفوضى التي أعقبت هذا الانهيار قد عجلتا ببداية تصاعد وتيرة التمرد. ولعل من المؤثرات في تصاعد عملية العنف الذي خلفه النظام البعثي المتمثل في مجتمع معسكر ذي نزعة قتالية تكثر فيه حيازة الأسلحة والتدريب العسكري وتنتشر في أوساطه خبرة في أداء الخدمة العسكرية.

وفي مقابلات أجراها الكاتب مع بعض الموالين للنظام في بغداد في ربيع وصيف عام ٢٠٠٣، رجحت هذه المصادر بأن الكوادر المنخرطة في المقاومة لم تعد كما يبدو حسب الخطة التي سبقت الغزو، ولكن على الأرجح تكونت نتيجة لدوافع شخصية وأسرية وجغرافية[٣٤]. إن القرارات القاضية بحل الجيش وبداية عملية اجتثاث جذور البعث في مايو ٢٠٠٣ قد أسهمت في التنظيم الفردي المباشر للتمرد، وبخاصة عندما وجد نحو ٧٥٠ ألفاً من العراقيين أنفسهم من دون عمل[٣٥].

32-Estimates taken from interviews carried out by the author with Iraqis politically active in the anti-occupation movement in early 2005.

33 -Dodge, 'Cake Walk, Coup or Urban Warfare'. See also Scott Ritter, 'Saddam's People Are Winning the War', *International Herald Tribune*, 23 July 2004; and Ali Ballout, 'Is Saddam Hussain's Post-War Plan Unfolding?', *The Daily Star*, Lebanon, 28 August 2003.

34 -This conclusion is supported by other work on the insurgency. See, for example, Ahmed S. Hashim, 'The Sunni Insurgency', *Middle East Institute Perspective*, 15 August 2003, p. 3.

35-See the CPA's estimates, cited in Phyllis Bennis *et al.*, *A Failed 'Transition': The Mounting Cost of the Iraq War* (Washington DC: Institute for Policy Studies and Foreign Policy in Focus, 2004), p.

وفي مقابلات مع بعثيين في مايو ٢٠٠٣، أبانوا أنهم مطارَدون ويشعرون بالوهن والضعف وأن المراسيم التي أصدرتها سلطة التحالف الانتقالية قد تزامنت مع مجموعة من الاغتيالات التي قامت بها مجموعة من المتطرفين الشيعة قد أجبرتهم على التجمع وإعادة تنظيم صفوفهم من جديد.

وعلى خلفية هذه التطورات، كانت خطوة قصيرة لحزب مثل حزب البعث كمؤسسة ذات تاريخ طويل في العمل السري للتحول من مرحلة الدفاع عن النفس إلى مرحلة المبادرة والهجوم والانقضاض. وبحلول شهر نوفمبر ٢٠٠٣، بدأت فصائل البعث المتمردة في التماسك والالتئام، إذ كشفت وثائق حصل عليها الجيش الأمريكي عند اعتقالهم لصدام في ديسمبر ٢٠٠٣ أنه كان على اتصال مع أولئك الذين ينظمون التمرد. وبحلول عام ٢٠٠٤، تم تكوين المكتب السياسي الجديد لحزب البعث بتمثيل من الجناح العسكري والمدني للحزب على السواء وبكوادر موجودة داخل البلاد بكثافة أو خارجها[٣٦]. إن الجناح البعثي للتمرد ما زال موجوداً بكثافة على المستوى المحلي ويعتمد على روابطه الشخصية الجغرافية في قدراته التنظيمية، ولكن لا يوجد أي دليل ملموس يوضح أن القيادة السرية الجديدة لحزب البعث تحت الأرض هي التي تجلب التمويل والقدرات التنظيمية وتزود شرائح التمرد بالدفع الايديولوجي المناسب.

والعامل الثاني الذي يدعم المقاومة يمكن إرجاعه إلى التماسك والترابط للشبكات الأمنية التي ضمنت لصدام البقاء في السلطة لفترة طويلة. إن (المثلث السني) وهي المنطقة الواقعة شمال غرب بغداد التي توصف عادة بأنها تمثل معقلاً متجانساً للمناصرين للتمرد، حيث تشجع المقاتلين وتدعمهم مادياً وايديولوجياً.

---

37. On the influence of de-Ba'athification on the intensity of the insurgency, see Jon Lee Anderson, 'Out On the Street', *The New Yorker*, 15 November 2004.

36-This section of the paper is based on extensive interviews carried out by the author in the winter of 2004 and spring of 2005.

والذي يصعب فهمه أن ظل دولة صدام بمنظوماتها ذات الطبيعة العنيفة والإقصائية ما زالت تعمل بشكل واضح في شمال غرب العراق[٣٧]. وإن نفس الأشخاص الذين كانوا يرهبون المجتمع العراقي في المثلث السني ما زالوا هناك حتى اليوم. أما في تكريت وما جاورها، فإن دوامة العنف يؤجِّجها أولئك المرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالصفوة اللصيقة بالنظام البائد إلا أنه في بعض مناطق الشمال الغربي، وبخاصة في بغداد فإن المتمردين قد تجاوزوا الروابط القديمة للنظام البائد وامتزجوا في حركة التمرد والعصيان في شكلها الموسع والمنتشر. في الواقع، فإن حركة التمرد قد خلعت رداءها البعثي يوم اعتقال صدام حسين، فهي متنوعة في أصولها الايديولوجية وجذورها التنظيمية، وقد وسعت الآن خطابها لتشمل الإسلاميين والوطنيين والقوميين على السواء.

والمصدر الأخير للعنف الذي يمثل هاجساً مؤرقاً ويصعب التعامل معه يتمثل في الحركة الإسلاموية العراقية بشقيها السني والشيعي، والمشهد السياسي العراقي قد شكلته بقوة المؤثرات الفكرية الثنائية والمتمثلة في الإسلام والقومية. في البداية، كانت القومية العربية ولكن بصورة لافتة القومية العراقية. ولقد بدأت هذه الحالة منذ استقلال العراق ـ في عام ١٩٣٢[٣٨]. ولكن برزت بشكل واضح بعد استيلاء حزب البعث على السلطة في عام ١٩٦٨. وبعد عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ وإبان فترة حرب الخليج وفرض العقوبات على العراق، قام صدام باستبدال طرح حزب البعث المبني على أسس علمانية وشعارات اشتراكية بإسلاموية، والتي تعكس رجوع الشعب العراقي إلى الدين في مواجهة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي[٣٩].

إن التيارات القومية والإسلامية القوية المتداولة في أوساط النخب العراقية قد خلق ايديولوجية سياسية تربط الدفاع عن الوطن وأرض العراق بالحرب ضد الغزاة الأجانب غير المسلمين. وأحسن مثال

37 -Toby Dodge, 'US Intervention and Possible Iraqi Futures', *Survival*, vol. 45, no. 3, Autumn 2003, pp. 103–22; Charles Tripp, 'After Saddam', *Survival.*, vol. 44, no. 4, Winter 2002–2003, p. 26; and Charles Tripp, 'What Lurks in the Shadows?', *The Times Higher*, 18 October 2002, p. 17.
38-Isam al-Khafaji, 'War as a Vehicle for the Rise and Decline of a State-Controlled Soci ety: The Case of Ba'athist Iraq', in Steven Heydemann (ed.), *War, Institutions, and Social Change in the Middle East* (Berkeley, CA: University of California Press, 2000).
39-This is based on interviews with senior Ba'ath Party officials who supervised the Islamic education of Ba'ath Party cadres.

لمجموعات التمرد هذه كتائب ثورة ١٩٢٠، والتي تكونت في أطراف بغداد. وهذه المجموعة كما ينبئ اسمها قد مزجت القومية العراقية بالراديكالية الإسلامية. ففي عام ٢٠٠٤، كانت مثل هذه المجموعة من أسرع أجنحة مجموعات التمرد نمواً وتصاعداً، وهي مسؤولة عن ٢٠٪ من عمليات العنف ضد القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية، هذا البعد الفكري لحركة التمرد والمتمثل في المنتمين إلى الشيعة والسنة سوف يستمر ولن يخبو.

إن الحكومة الانتقالية العراقية سوف تحاول عزل أو احتواء هذه الايديولوجية القوية، وسوف يعتمد هذا إلى حد بعيد على المدى الذي يرى فيه الشعب أن هذه الحكومة هي تمثيل أصيل للمجتمع ككل. ولكن بفعل وجود مجموعة كبيرة من السياسيين المنفيين في السابق في مجلس الوزراء، وبخاصة رئيس الوزراء الانتقالي إياد علاوي والمعروف بارتباطاته الوثيقة بالدوائر الاستخبارية للحكومتين الأمريكية والبريطانية، مما يجعل الطبيعة الوطنية للحكومة الانتقالية في موضع شك. إن استمرار دور المستشارين الأجانب والأطقم الأمنية في مقر الحكومة وحوله، إلى جانب التحصين المكثف للمنطقة الخضراء في قلب بغداد أصبح يشكل مشكلة دائمة لشرعية الحكومة الجديدة[٤٠]. فإياد علاوي لا يملك كثيراً من الموارد أو السلطة لإعطائها لمعارضي النظام. ولقد وجد صعوبة على سبيل المثال لإصدار عفو عام عن المتمردين، والذي يمكن أن يمثل حافزاً حقيقياً لهم لإلقاء أسلحتهم دون أن يخدش إحساس الولايات المتحدة.

وعلى صعيد آخر، فقد نجح مقتدى الصدر كرمز سياسي في حشد القوميين والراديكاليين الإسلاميين وسط فئات الشيعة. ويأتي الدعم والتأييد لمقتدى الصدر من الفئات الشيعية الفقيرة والأقل حظاً. واعتماداً على شبكة المؤسسات الخيرية التي أنشأها والده الراحل، استخدم الصدر أسلوباً خطابياً معادياً للولايات المتحدة الأمريكية لحشد العراقيين في منظمته. وعندما فشلت قوات الاحتلال في تقديم تحسينات جوهرية في أحوال الناس المعيشية، أخذت شعبية مقتدى الصدر في الصعود عندما اقترب موعد تسليم السلطة

40-Ayad Allawi showed himself to be keenly aware of this problem in a letter he sent to Bush in October 2004. See Peter J. Boyer, 'The Believer, Paul Wolfowitz Defends the War', *The New Yorker*, 1 November 2004.

للعراقيين في الثامن والعشرين من يونيو ٢٠٠٤. وأصبح خطاب الصدر وأفعاله أكثر تطرفاً في محاولة لإقناع سلطة التحالف الانتقالية بأنه لا يمكن أن يُعزَل أو يُبعَد من أي تسوية سياسية تأتي بعد انتهاء الاحتلال. وقد قام مقتدى الصدر بنشر مليشياته والمعروفة بجيش المهدي في مدينة الثورة، وهي ضاحية فقيرة من ضواحي بغداد تُعتبَر معقلاً كبيراً للشيعة، وأعيدت تسميتها بمدينة الصدر على اسم والده الراحل بعد تغيير النظام. وفي جنوب البلاد، كان رد فعل سلطة التحالف الانتقالية أن قامت بإغلاق صيحفته واعتقال الشيخ مصطفى اليعقوبي وهو أحد أبرز ممثليه في النجف. وقد أظهرت هذه الانتفاضات والثورات في المدن الرئيسية عبر جنوب العراق في البصرة والعمارة والكوت والناصرية والنجف والكوفة وكربلاء، بالإضافة إلى بغداد نفسها بأن تنظيم الصدر كان يعد العدة لمثل هذه المواجهات منذ تغيير النظام والفترة التي تلته. وقد كان يقوم بإعداد جيش المهدي واضعاً كل هذه التطورات نصب عينيه[٤١]. ثانياً إن النطاق الجغرافي لثورات وانتفاضات الجنوب قد أكدت أن بعض الميليشيات الصغيرة الأخرى والجماعات المسلحة على المستوى المحلي قد استخدمت المواجهات بين قوات الصدر وقوات التحالف كغطاء لتوجيه ضرباتها لقوات التحالف.

إن الدائرة التي يتطلع الصدر لتمثيلها هي من الشرائح المحرومة اقتصادياً والمهمشة سياسياً. إن وقوع إصابات واسعة نتجت عن إخماد التمرد، وبخاصة في بغداد قد ولد شعوراً بالاستياء والغضب سوف يأخذ أعواماً حتى يتبدد ويتلاشى. إن الصدر والسياسيين أمثاله سوف يستمرون في الوصول إلى قواعد جماهيرية أكبر لتحريك السياسة الراديكالية، والسؤال المطروح يبقى دائماً حول مدى شرعية الحكومة العراقية. ولعل العامل الأخير الأكثر إثارة للنقاش والجدل، حيث يصعب الحكم عليه، والذي يسهم في تصعيد التمرد هو الدور الذي يقوم به المقاتلون العرب القادمون من دول الجوار ومن خلفهم القدرات التنظيمية للقاعدة في العراق. لقد شدد بول بريمر الدبلوماسي الأمريكي الذي عمل حاكماً مدنياً لسلطة التحالف الانتقالية والشخصيات العسكرية الأمريكية على الدور المؤثر للمقاتلين الأجانب بشكل عام وبالتحديد تنظيم القاعدة في مواصلة التمرد. وقد أورد بريمر بعض الحجج التي تؤكد أن القاعدة قد تسربت للعراق من

41-This is based on interviews carried out in Baghdad in the attermath of the fall of the regime.

خلال صلاتها بالجماعة الإسلامية الكردية المعروفة بأنصار الإسلام بعد أن أطاحت الولايات المتحدة بنظام طالبان في أفغانستان في عام ٢٠٠١. وقد أدى ذلك إلى تدعيم صفوف جماعة أنصار الإسلام بعناصر من تنظيم القاعدة[٤٢]. وعلى الرغم من ذلك فإن أنصار الإسلام حركة صغيرة تتمتع بدعم شعبي محدود نابع من الانقسامات داخل الحركة السياسية الكردية وليست حشداً سياسياً واسعاً. وفي إطار الاستعدادات للحرب ضد العراق، تم ضرب قواعد تدريب جماعة أنصار الإسلام من قبل القوات الأمريكية والبريطانية، ولذا فإنه من المستبعد أن تتمكن مجموعة كردية صغيرة ذات تاريخ قصير من العمل خارج كردستان العراق من إعادة تمركزها في بغداد وما جاورها وتقوم بتنظيم مجموعة من عمليات التفجير بالسيارات المفخخة في غضون أشهر معدودة وبطريقة فعالة.

ولقد صورت سلطة التحالف الانتقالية الأعمال التي يقوم بها الإسلامي الأردني أبو مصعب الزرقاوي كدليل على الحضور الدائم لتنظيم القاعدة في العراق. فبعد غزو الولايات المتحدة لأفغانستان، رجحت الاستخبارات الأمريكية وجوده في بغداد طلباً للعلاج ولبناء قاعدة للعمليات في العراق[٤٣]. ففي عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ تم إلقاء القبض على عدد من معاونيه وحتى اليوم لم يخرج لدائرة الضوء إلا القليل من إفاداتهم.

هناك دليل واضح على الدور الذي يلعبه المقاتلون الأجانب في عملية العصيان العراقية للاحتلال والعمليات الانتحارية التي أقضت مضاجع بغداد. ويبدو أن هؤلاء المقاتلين قد تم حشدهم في أرجاء الشرق الأوسط في شبكات، ويبدو أنهم قد نجحوا في التسلل للعراق بطريقة غير منسقة. ومع ذلك، فإن أعدادهم قليلة نوعاً ما، حيث تتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ حسب تقديرات الجيش الأمريكي. وبحلول مارس ٢٠٠٤، بلغ عدد السجناء لأسباب أمنية من غير العراقيين والذين تعتقلهم القوات الأمريكية نحو ١٥٠ سجيناً من جملة ١٠ آلاف مقبوض لأسباب أمنية تحتجزهم القوات الأمريكية.

---

42 -Gareth Stansfield, 'The Kurdish Dilemma: The Golden Era Threatened', in Dodge and Simon (eds), *Iraq at the Crossroads*. On the complexity of Ansar al Islam's relations with al-Qaeda, see Jason Burke, *Al Qaeda: The True Story of Radical Islam* (London: Penguin, 2004), p. 11.
43-Woodward, *Plan of Attack*, p. 300. The veracity of this report has been frequently questioned.

ولقد بلغت نسبة الأجانب ٥٪ من المقبوض عليهم الذين ناهزوا ألف شخص. في عملية استعادة الفلوجة. وبحلول يناير ٢٠٠٥، وصل عدد المقبوض عليهم من الأجانب بواسطة القوات الأمريكية والعراقية إلى ٣٣٥ فرداً[٤٤].

ومع أنه ليس من الملائم سياسياً بالنسبة للسياسيين العراقيين والأمريكيين على السواء إبراز الجوانب غير العراقية للتمرد. فمن الناحية الاستراتيجية، فإن التركيز المبالغ فيه على المقاتلين الأجانب ربما يعيق المحاولات الرامية إلى معالجة الأسباب الخفية الكامنة وراء العنف.

إن المقاتلين الأجانب أو الراديكاليين الإسلاميين ليسوا هم القوى الأكثر أهمية التي تدعم استمرار التمرد، فالانتفاضة هي ظاهرة داخلية نمت داخل الوطن العراقي الأم يتبناها مقاتلون من السنة والشيعة على السواء.

إن بادرة حسن النية الأولى التي هللت لتحرير بغداد قد تلاشت، وظهر بديلاً منها استياء وطني عارم. فبينما كانت موجة العنف الأولى انتهازية النـزعة تغذيها دوافع إجرامية، شكل البعثيون والمقربون للنظام السابق جزءاً من التمرد في ذلك الحين، إلاّ أن التمرد الآن قد اتسع وزاد نطاقه. فالذين يقاتلون اليوم في العراق يفعلون ذلك لتخليص بلادهم مما يرونه الغازي الأجنبي والمتعاونين معه. إن أغلبية المقاتلين يعتنقون الايديولوجيا القوية لمعارضة الاحتلال. وإذا ما فشلت الحكومة العراقية في تقديم نفسها كمؤسسة وطنية ذات أهلية للتمثيل، فإن الدافع الايديولوجي للمقاومين سوف يستمر في النمو والتصاعد.

44- See James Drummond, 'A Year After the Invasion the Spectre of Murderous Civil War Still Hangs over Iraq', *Financial Times*, 20 March 2004; Edward Wong, 'Mayhem in Iraq Is Starting To Look Like a Civil War', *The New York Times*, 5 December 2004; and Rory McCarthy and Qais al-Bishir, 'Gunmen Kill Deputy Chief of Baghdad Police', *The Guardian*, 11 January 2005.

مشكلة الميليشيات

يبدو أن عدم مقدرة قوات الاحتلال على فرض النظام قد مكن لظهور مجموعات مستقلة من الميليشيات. ونظراً إلى أن هذه الميليشيات منظمة على أسس طائفية بشكل كبير مما زاد من قوتها وحضورها وجدواها في شوارع المدن الرئيسية في العراق، فإن التطبيق غير الملائم والجزئى لأوامر سلطة التحالف الانتقالية القاضى بنـزع السلاح قد سمحت للمليشيات الكردية باسترجاع أسلحتها، بينما أعلنت مجموعات من الشيعة أنه لا يمكن نزع أسلحتها، مما أدى إلى أن تملأ الميليشيات الفراغ الاجتماعي الذي كانت تشغله قوات الأمن العراقية التابعة للحكومة المركزية. ومع أن هذه الميليشيات لا تحظى بالتأييد الشعبي إلا أن وجودها يمكن أن يُعتبر دليلاً على عجز سلطة الائتلاف والحكومة العراقية عن ضمان السلامة الشخصية للعراقيين.

ويمكن تقسيم الميليشيات إلى ثلاث مجموعات اعتماداً على تماسكهم التنظيمي وعلاقتهم بالسياسة القومية، حيث تتكون المجموعة الأولى من فصيلين تابعين للحزب الديمقراطي الكردستانى والاتحاد الوطني الكردستاني. وهاتان القوتان منفصلتان، حيث يتراوح أفرادهما من ٥٠ ألفاً إلى ٧٥ ألف مقاتل. ويُعتبَر الفصيلان الكرديان نسبياً من أفضل الميليشيات تنظيماً ومؤسسية وانضباطاً في العراق، وهما يمتلكان تاريخاً طويلاً في محاربة الحكومة المركزية في بغداد. ولقد شرع الحزب الديمقراطى الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في بسط وفرض النظام على مقاتليه عندما تعهدت الأمم المتحدة بحماية الإقليم في أعقاب الانتفاضة الكردية في عام ١٩٩١. ومع ذلك، اندلعت حروب أهلية مدمرة بين الجانبين في منتصف التسعينيات حول الهيمنة على العائدات المجنية من تهريب البترول. ولقد كان لهذا تأثير قوي في الأجهزة الحاكمة في كردستان العراق، لأن الفصيلين يمثلان الطموحات السياسية لقيادتيهما.

ومجموعة الميليشيات الثانية هي التي تم تنظيمها في المنفى، وتم إدخالها إلى العراق في أعقاب سقوط نظام صدام حسين، ولعل أقواها هي ميليشيا فيلق بدر، وهي بمثابة الجناح العسكري للمجس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وفيلق بدر وحزب الشيعة نفسه قد تم إنشاؤهما كأداة للسياسة الخارجية للحكومة الإيرانية، حيث تم تدريبهما وتأهيلهما وإعطاؤهما الرتب العسكرية بواسطة حرس الثورة الإيراني على الأقل

أثناء وجودهم في إيران لحين عودتهم للعراق. وعلى طريقة حزب الشيعة نفسها، فقد كونت أغلب الأحزاب في المنفى مليشيات لضمان أمن قادتها ولفرض نفوذها السياسي والعسكري.

والمجموعة الأخيرة من المليشيات وعلى الأرجح أكثرهم عدداً تلك التي كونت على المستوى المحلي القرية والمدينة في شتى أنحاء العراق. وهذه تمثل رد فعل مباشراً لحالة الانفلات الأمني وغياب القانون، وهي تختلف من حيث الحجم والتنظيم والانضباط من مجموعة لقطاع الطرق مزودين بالأسلحة إلى ميليشيات قادرة على السيطرة على مدينة بأكملها.

وبمقارنة التمرد في حد ذاته، فإن مقاتلي المليشيات الذين يُقدَّر عددهم بنحو ١٠٠ ألف مقاتل يمثلون أخطر تهديد لاستقرار البلاد على المدى البعيد، وطبيعة هذه المعضلة قد وصلت إليها الحكومة الانتقالية وسلطة التحالف الانتقالية من قبلها. ومع ذلك، فإن المفاوضات التي صاحبت كتابة الدستور العراقي الانتقالي والقانون الإداري الانتقالي قد تجنبت تناول مسألة المليشيات بطريقة مباشرة. إلا أن القانون المتفق عليه في مارس ٢٠٠٤ قد منع المليشيات التي لا تسيطر عليها الحكومة الفيدرالية مباشرة إلا أنه اشترط بأن ينخرط أعضاؤها في صفوف أجهزة الأمن الحكومية أو يتقاعدون لممارسة الحياة المدنية. ومع أن هذه العملية سوف تأخذ وقتاً بالضرورة إلا أن هذا الموضوع المثير للنـزاع والقابل للانفجار قد تُرِك للمستقبل. أما المحاولة الثانية لمعالجة هذه المسألة فقد بدأت منذ مارس ٢٠٠٤، وكانت تركز على نزع سلاح المليشيات وتسريحها والاتفاق على إعادة دمجها. وهذه قادت إياد علاوي لإعلان صفقة في السابع من يونيو ٢٠٠٤ تلزم كل الأحزاب بحل وتسريح مليشياتها. وهذا يعني أن ٦٠٪ من منسوبي هذه المليشيات سوف يُدمَجون في الأمن العراقي الجديد، وسوف يُستوعَب الباقون في وظائف مدنية أو يُحالون للمعاش. وهذه الصفقة الجديدة قد خلقت مشكلتين اثنتين، الأولى تتمثل في أن الجدول الزمني لتسريح المليشيات سوف يستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٥، مما يعني أن أغلبية مليشيات الأحزاب سوف تبقى على وضعها الحالي لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً، أما الثانية فإن الاتحاد الوطني الكردستاني قد صرح بأنه ليس معنياً بهذه الصفقة، لأنه قد أُعطي تأكيدات من الولايات المتحدة والمسؤولين العراقيين بأنه يمكن له الاحتفاظ بقواته من غير

المساس بها، وهذا ما أعلنه عيد الميراد وهو من قادة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بأن البشمرغة ليسوا مضمنين في هذه الاتفاقية، وإنما وضعت من أجل المليشيات الأخرى[٤٥].

قوات الأمن العراقية

في مواجهة هذا المد من العصيان على نطاق الأمة العراقية وفي مواجهة مليشيات لا يقل عدد أفرادها عن ١٠٠ ألف، فشلت القوات الأمريكية في فرض النظام وبسط الأمن في العراق. وخلال صيف عام ٢٠٠٤، فإن سفارة الولايات المتحدة في بغداد قامت بتطوير استراتيجية لإلحاق الهزيمة بالتمرد في العراق في ظل التحضيرات لانتخابات يناير ٢٠٠٥. وتقضي هذه الخطة بأن تشرع القوات الأمريكية في استعادة ٢٠ إلى ٣٠ مدينة في شمال غرب البلاد ووضعها تحت سيطرة قوات التحالف والحكومة العراقية قبل بداية الحملة الانتخابية.

ولقد هدفت الحملة للاستيلاء أولاً على سامراء، وهي مدينة يقطنها نحو ٢٠٠ ألف شخص وتبعد ١٠٥ كيلومترات شمال بغداد ومعها الفلوجة كهدف محدد للحملة[٤٦]. وقد تم الاستيلاء على سامراء في الأول من أكتوبر ٢٠٠٤ وقصفت الفلوجة بشكل متواصل إلى أن تم احتلالها في الثامن من نوفمبر. وعلى الرغم من سيطرة قوات التحالف على الفلوجة فإن ذلك لم يؤدِّ إلى تهدئة في باقي منطقة شمال غرب العراق، وعلى الرغم من الحصار المحكم الذي فرضه مشاة البحرية الأمريكية على المدينة في أواسط أكتوبر فإن هذا لم يمنع أعداداً هائلة من المحاربين من مغادرة الفلوجة أثناء التحضير، والذي تناولته أجهزة الإعلام بشكل مكثف[٤٧].

45-Dexter Filkins, 'Iraqi Militias Are Said To Approve a Deal To Disband', *New York Times*, 8 June 2004.

46 -On the plan itself, see Eric Schmitt and Thom Shanker, 'US Plans for Iraq Start with Taming Insurgents', *New York Times*, 9 October 2004.

47-Jean Eaglesham and Charles Clover, 'UK Denies Troops for Iraq Will Help Bush Reelection', *Financial Times*, 18 October 2004.

ولقد ووجهت الحملة على الفلوجة بتصاعد عمليات العنف في أرجاء المنطقة، حيث قام انتحاريون بقتل ٣٩ شخصاً في سامراء. ولقد شهدت الموصل ثالث أكبر المدن العراقية، والتى يقطنها أكثر من مليون شخص هجوماً على تسعة مراكز للشرطة، مما أدى إلى أن يتخلى ٣٢٠٠ من قوات الشرطة البالغ عددهم نحو ٤٠٠٠ عن الخدمة.

ومع أن الجنرال جون اف. ساتلر قائد حملة مشاة البحرية الأمريكية وصف عملية الفلوجة بالناجحة، قائلاً إنها قد قصمت ظهر المقاومة إلا أن تقريراً استخبارياً أمريكياً كُتب في أعقاب العملية كان أقل تفاؤلاً، إذ أكد أن المقاومة قد أظهرت قدرات غير عادية على إعادة تكييف أوضاعها قد ترقى إلى مستوى القوات الأمريكية، وأضاف أن العدو سوف يتمكن من الحفاظ على مستوى كافٍ من الرعب والتهديد والإكراه لسكان محافظتي الأنبار وبابل، وسوف يتغلغل حيث يسعى إلى الحط من قدرات أجهزة الأمن التابعة للحكومة العراقية[٤٨].

إن الخطط طويلة الأمد الهادفة لاستعادة السيطرة على البلاد تركز على بناء قدرات قوات الأمن العراقية. وفي إطار الاستعداد لتسليم السلطة إلى العراقيين في يونيو ٢٠٠٤، ركزت القوات الأمريكية على بناء جيش عراقي قوامه ٢٥ ألف جندي، إلى جانب حرس مكون من ٥١ ألف جندي. وهذا الجيش سوف يمثل خمس حجم الجيش الذي كان تحت تصرف صدام لحظة إبعاده من الحكم. وعلى الرغم من وضع ١.٨ مليار دولار لإنجاز هذا العمل جانباً فإن التحالف واجهته عقبة تجنيد وتدريب هذه القوة المتواضعة نسبياً. ومع أحداث الفلوجة وانتفاضات الصدر في إبريل ٢٠٠٤، واجهت القوة الأمنية الجديدة أول تحدياتها الجسام. ثم إن الجيش العراقي المكون من فرقتين حيث قام نصف الكتيبة الأولى بالاستقالة أثناء التدريب في ديسمبر ٢٠٠٣ بفعل تدني الأجور والأحوال المعيشية الرديئة. أما الكتيبة الثانية فقد رفضت أن تقاتل عندما أُدخلت إلى الخدمة مع مشاة البحرية أثناء حصار الفلوجة، معللين هذا بأنهم قد التحقوا بالجيش العراقي

48 -Jackie Spinner, 'Insurgent Base Discovered in Falluja', *Washington Post*, 19 November 2004. The classified Marine Intelligence report was quoted in Eric Schmitt and Robert F. Worth, 'Marine Officers See Risk in Cut in Falluja Force', *New York Times*, 18 November 2004.

الجديد لمحاربة أعداء العراق، وليس العراقيين أنفسهم. ولتعويض بطء وتيرة التجنيد والتدريب، تم إنشاء قوات الدفاع المدني العراقية في أواخر عام ٢٠٠٣، وهذه القوة تُعتبَر طارئة في تجنيدها وتدريبها، حيث يتألف منسوب هذه الخدمة من خليط معقد من الموظفين السابقين في قوات الأمن القديمة وبعض أعضاء المليشيات التي كونتها الأحزاب السياسية، والذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل[٤٩].

وقبل أسبوع من توليه السلطة في يونيو ٢٠٠٤، أعلن علاوي أن قوات الدفاع المدني سوف يتغير اسمها لتصبح قوات الحرس الوطني، وسوف تكون الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة العراقية في فرض النظام وبسط الأمن[٥٠]. وحتى أكتوبر ٢٠٠٤، تمكن الحرس الوطني من تجنيد ٤١ ألف عنصر، وبقي تجنيد نحو ٢٠ ألف حسب خطته الموضوعة[٥١]. وأصبحت الفرقة السادسة والثلاثون القوة الضاربة الأساسية في القوات المسلحة العراقية، حيث تم نشرها لمواجهة جيش المهدي في النجف في أغسطس والفلوجة في أكتوبر ٢٠٠٤. ومن الواضح أن هذه الشريحة من الحرس الوطني تم تجنيدها من مليشيات بعض الأحزاب مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إلا أن العجلة التي تم بها التجنيد تطرح تساؤلات حول مدى ولاء هذه القوات للحكومة الجديدة أو لأحزابها. إن سياسة التجنيد المكثف من الأحزاب، والتي عادة ما تعتمد على أسس طائفية ودينية سوف تؤدي إلى خطر الانقسام الطائفي في القوات المسلحة. وهذه المخاوف قد تأكدت بعد القبض على قادة ينتمون إلى الحرس الوطني يتعاونون مع المتمردين الأمر الذي يبرز المسائل ذات العلاقة بالانضباط والولاء من قوة جُنِّدت ودُرِّبت ونُشِرت على عجل.

ومع أن واشنطن ملتزمة بإبقاء ١٥٠ ألفاً من القوات الأمريكية في العراق على أقل تقدير حتى عام ٢٠٠٧ إلا أن كل الآمال في إحراز بعض التقدم أصبحت مبنية على أساس الاعتماد على العراقيين أنفسهم،

49-Farnaz Fassihi *et al*., 'Initial Decisions in Iraq Continue To Haunt US as Instability Escalates', *Wall Street Journal Europe*, 19 April 2004.
50 - *Iraq in Transition: Post Conflict Challenges and Opportunities*, Open Society Institute and the United Nations Foundation, 2004, p. 31
51-Steve Negus, 'The Insurgency Intensifies', *Middle East Reports*, no. 232, Autumn 2004, p. 26.

والهدف منها هو تحويل عبء بسط الأمن والقانون والتكلفة المتمثلة في الخسائر البشرية إلى القوات العراقية. إن الدوريات التي تقوم بها القوات الأمريكية، والتي تصل إلى ١٢ ألفاً في الأسبوع سوف تتقلص إلى الحد الأدنى، وسوف تضطلع بهذه المهمة قوات الحرس الوطني وقوات الشرطة بدلاً من القوات الأمريكية.

أما الجيش الأمريكي فسوف يُعاد نشره ليلعب أدواراً هامشية أو سوف يقوم بتقديم النصح والمشورة وتعضيد وتقوية القوات العراقية ومشاركتها في الدوريات التي تقوم بها[٥٢]. إن الطبيعة الطموحة لهذه السياسة والسرعة المطلوبة لتنفيذها سوف تكون الأصعب في إمكانية نجاح جيش لم تمر سنتان على تكوينه، فيما أنجزت القوات الأمريكية الشيء القليل.

بما أن العبء الأكبر في بسط الأمن اليومي قد أوكل لقوات الشرطة العراقية معتمدة على كوادرها القديمة فإن التعيين والتثبيت في الخدمة قد أصابا نجاحاً كبيراً، حيث بلغ عدد القوات المعينة ما بين ٧٣ ألفاً و٩٢ ألفاً. ومع ذلك، فإن التدريب وجاهزية المعدات لم يكونا على المستوى المطلوب. وفي أواسط إبريل ٢٠٠٤، قدر عدد الذين نالوا تدريباً ١٣ ألفاً، وكانت هناك شكاوى مستمرة من ضعف المعدات وندرة الأسلحة. وعندما واجهت القوات العنف في الجنوب وفي الفلوجة فإن مجموعة منها رفضت القتال أو انضمت الأخرى إلى المقاومة. كما أن التركيز على الكمية وليس على النوعية يعني بالضرورة أن المتدربين لم يجدوا الوقت الكافي لغرس وإرساء مستويات وقيم الانضباط والولاء في قوات الأمن بشكل عام.

وتشير التقديرات إلى أنه لتكوين قوات شرطة وطنية فاعلة وقادرة على فرض وضمان الأمن والاستقرار في أنحاء البلاد فإن الأمر يحتاج إلى خمس سنوات على الأقل.

52- *Iraq Index*, 17 November 2004.

نتائج

من المؤكد أن التركة التي ورثتها الحكومة العراقية الجديدة من الاحتلال تبدو مؤرقة، فهي تواجه تمرد ما بين ٢٠ ألفاً إلى ٥٠ ألف مقاتل. هؤلاء المقاتلون منظمون في خمسين خلية مستقلة ومنتشرة[٥٣] ومن غير مركز واضح للجذب ومن دون قيادة واحدة شاملة، لذا فإن التمرد لن يُهزم ببساطة بتوظيف القوة[٥٤]. إن الحكومة الجديدة المنتخبة في يناير ٢٠٠٥ ليست لها القدرة على أن تحل محل القوات الأمريكية بالسرعة المطلوبة لتحويل مد التمرد. وفترة الانقطاع الخطيرة هذه بعد الاحتلال وقبل ولادة جيش عراقي موثوق به ربما تؤدي إلى سيطرة الحكومة الجديدة على أجزاء من بغداد فقط.

فبدلاً من التركيز بشكل أساسي على الحلول العسكرية، فإن الخيار الوحيد هو تطوير استراتيجية سياسية واضحة ومتماسكة لمحاربة التمرد. وهذا يتضمن الاستماع إلى العناصر الراديكالية في داخل مجموعات الشيعة والسنة على السواء، وفي النهاية العمل على دمجهم في العملية السياسية، وفي الوقت نفسه تسريح قواتهم وتقليل قدراتهم على العنف، وهذا بوضوح يمثل مهمة صعبة إلا أن الاستراتيجية العسكرية في المقابل قد أثبتت فشلها حتى يومنا هذا.

53- See Robin Wright and Josh White, 'US Plans New Tax after Iraq elections', *Washington Post*, 23 January 2005.

54- Kim Sengupta, 'Onslaught on Samarra Escalates in "Dress Rehearsal" for Major Assault on Rebels', *Independent on Sunday*, 12 October 2004; Schmitt and Shanker, 'US Says Resistance in Iraq Up To 20,000';and Kim Sengupta, 'Eight US Marines Killed in Fallujah Province While Air Strikes Intensify', *Independent on Sunday*, 31 October 2004.

الفصل الثاني

إعادة بناء الدولة العراقية

لقد مثل التغيير أحد الأهداف الرئيسية للحرب الأمريكية على العراق، فالهدف الأول تمثل في إزاحة نظام صدام واستبداله بنظام آخر أقل ميلاً إلى المغامرات العنيفة والقمع الداخلي وتطوير أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فإن الانهيار الكامل للمؤسسات القائمة للدولة العراقية في أعقاب الانتصار أثار معضلة كيفية إعادة بناء كل هياكل الحكومة العراقية في كل أنحاء البلاد، مما جعل المهمة التي تواجه الاحتلال أكثر تعقيداً وتناقضاً. إن بناء نظام سياسي جديد في العراق يعني في النهاية قيادة العراق إلى حكومة تتفق بشكل كبير مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وهذا من دون شك يعني تقليص دور أعضاء سابقين في النظام البائد وأيضاً تحديد وتهميش قوى سياسية أخرى سوف تعمل على تقويض الأجندة الموالية للولايات المتحدة. وهذا يمكن القيام به من خلال التضامن مع المجهود الكبير الرامى إلى بناء نظام حكومي عريض لكل الأمة العراقية. وفي النهاية وحتى يتم الاعتراف بتغيير النظام، يجب على الحكومة أن تكتسب الشرعية على المستوى الدولي بصفة عامة وعلى المستوى الداخلي بصفة خاصة. وهذا لا يعني تسليم الحكومة من جديد لعراقيين مناسبين، ولكن إلى نخبة عراقية، إما أن تكون منتخبة من قبل الشعب أو حكومة يمكنها حشد وتعبئة الرأي العام العراقي لدعم حكمها.

وفي أعقاب سقوط بغداد في إبريل ٢٠٠٣، فإن الشعور بالارتياح والغبطة في أوساط أغلبية العراقيين بات واضحاً وجلياً، وذلك لانقضاء خمس وثلاثين سنة من الطغيان والاستبداد. وبحلول يوليو ٢٠٠٣، برز فضاء جديد للعمل السياسي، مما أدى إلى بروز ١٤٠ من مجموعات المصالح والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى ١٧٠ إصداراً يومياً وأسبوعياً وشهرياً، مما أفسح المجال للآراء المتنوعة التي يمكن التعبير عنها

بحرية[٥٥]. إلا أن كل هذا الحشد السياسي كان ممزقاً ومنتشراً من دون أن يتمكن أي حزب أو تجمع سياسي أن يحشد سنداً شعبياً مؤثراً. ونتيجة لفشل سلطة التحالف الانتقالية في فرض النظام والقانون وتجديد البنية التحتية، بدأت الأصوات المؤيدة لتولي العراقيين أنفسهم إدارة هذه العملية تعلو وترتفع. لقد ووجهت الولايات المتحدة بمأزق مطالبة الرأي العام العراقي لها ببناء مؤسسات حكومية مستقرة وفعالة ودائمة، ولكن في الوقت نفسه يجب أن يتناغم هذا ويتلاءم مع النداءات المتزايدة بأنه يجب على العراقيين أن يديروا هذه العملية بأنفسهم. ولكن من هم العراقيون الذين يتعين عليهم القيام بهذا الدور وكيف يتم اختيارهم وما هي معايير اختيارهم، هذه الأمور لم تكن واضحة على الإطلاق.

إن المشاكل المزدوجة والمتمثلة في بناء القدرات المؤسسية للدولة بالتزامن مع تطوير ملكية وطنية قد مثل دائماً محوراً للتوتر لصميم المحاولات الدولية الرامية إلى بناء الدولة. ومع أن التدخلات الدولية في شؤون الدول الفاشلة قد أصبحت مألوفة في أعقاب الحرب الباردة إلا أن سجل المجتمع الدولي في الإيفاء بالوعود التي برر بها التدخل والمتمثلة في بناء موسسات دولة مستقرة وديمقراطية قبل الانسحاب لم يحقق النتائج المرجوة. إن مهمة إعادة بناء مؤسسات الدولة الحديثة في العراق تبدو معقدة كما هو الحال في باقي التدخلات التي أعقبت الحرب الباردة. كما أنها ثبت أنها عالية الكلفة، مما يتعلق بالتوقيت الزمني المطلوب والمجهود البشري والموارد المطلوبة. إن نجاح عملية بناء الدولة تعتمد في النهاية على نوعية مؤسسات الحكم التي تنشأ في أعقاب التدخل، وهذا يعتمد على قدرة الدولة على التخلص من السلطة الاستبدادية التي كانت سائدة واستبدالها بسلطة قاعدية.

إن السلطة المستبدة هي تطبيق للقوة العسكرية وقدرة النخب الحاكمة على فرض إرادتها على السكان باستخدام أساليب قهرية وقسرية[٥٦]. وهذه في طبيعتها طريقة غير فعالة وغير مستقرة للحكم في النهاية. إن

55- Faleh A. Jadar, *Postconflict Iraq: A Race for Stability, Reconstruction and Legitimacy*, United States Institute of Peace Special Report, no. 120, May 2004, p. 14.
56- Michael Mann, 'The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results', in Michael Mann, *States, War and Capitalism: Studies in Political Sociology* (Oxford: Blackwell, 1988).

الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في الوصول إلى السلطة المستبدة في العراق إنما هي دلالة وإشارة إلى ضخامة المهمة القادمة في العراق.

وحتى تكون عملية بناء الدولة ناجحة، فإنه يجب استبدال سلطة القوة بالحكم المؤسسي، ولا بد من تركيز القوة في أيدي حكومة سيادية، ولكن هذه السلطة يجب أن تكون إدارية وليست عسكرية. إن الرمز السيادي على قمة الدولة سوف يصدر التوجيهات للهياكل الحكومية ويقوم بسن القوانين والتشريعات للمواطنين[٥٧]. ومع ذلك، فإن فاعلية الحكومة وقدرتها سوف تتمركز في قدرة قيادتها العليا على متابعة تنفيذ هذه التوجيهات في جميع إداراتها، وهذا يمكن تحقيقه من خلال تكوين فرق عمل إدارية منضبطة تنظم على مستوى الأمة في شكل هرمي لمكاتب الحكومة في هذه المؤسسات، نجد أن السلطة القاعدية وقدرة الدولة على التغلغل في المجتمع المدني وتنفيذ القرارات السياسية بمنطقية في نطاق سلطة الدولة[٥٨]. ويمكن بذلك تحقيق قدرات إدارية فاعلة وإنجاز سلطة على مستوى القاعدة عندها، يعترف السكان بأهمية الدولة وجدوى الشرعية في حياتهم اليومية. هذه هي العملية البيروقراطية التي يتوجب إنفاذها حتى يمكن أن تكون عملية تغيير النظام في العراق ناجحة وأن تترك الولايات المتحدة عند رحيلها دولة راسخة وشرعية.

إرث صدام حسين

من الواضح أن الأنظمة العراقية المتعاقبة وبسبب إحساسها بضعفها وعجزها الداخلي والدولي قد سعت وبدرجات متفاوتة من النجاح إلى زيادة استقلاليتها عن المجتمع. هذه الطريقة قد أجبرتها على أن تعتمد اعتماداً كلياً على مصادر تمويلية من خارج المجتمع العراقي، حيث تم استقطاب الموارد في المرة الأولى من العون البريطاني في عام ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠، إلا أنه منذ عام ١٩٥٨ أصبح النفط هو المصدر الرئيسي للتمويل. فلذلك لم تعتمد الأنظمة العراقية على المداخيل التي تأتي نتيجة لفرض الضرائب، ولم تكن أسيرة لجماعات المصلحة الوطنية، هذا بالمقابل أعطى الحكومات استقلالية كاملة للسيطرة على المجتمع. وهذه العملية قد

57- Gianfranco Poggi, *The State: Its Nature, Development and Prospects* (Cambridge: Polity Press, 1990), p. 30.
58- Mann, 'The Autonomous Power of the State', p. 5.

وصلت إلى ذروتها في فترة حكم البعث، والذي أرسى دعائمه حسن البكر منذ عام ١٩٦٨، وتولى صدام حسين تقويته وتدعيمه بعد عام ١٩٧٩، حين تم بناء مجموعة قوية من مؤسسات الدولة خلال السبعينيات والثمانينيات أعادت صياغة المجتمع العراقي، وذلك بتفتيت المقاومة المنظمة لحكم البعث وتجزئة الشعب بشكل فعال.

مع أن الأرقام ذات العلاقة بالمداخيل النفطية التي تحصل عليها الحكومة العراقية تبقى مثار جدل وخلاف. ويمكن القول إنه في أعقاب أزمة الطاقة في مطلع السبعينيات، بدأت كميات مهولة من الموارد تدخل في خزينة الدولة. وقد وضعت التقديرات متوسط دخل النفط ليصل إلى ٦٠٠ مليون دولار من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٢. وفي عام ١٩٧٦، قفز هذا الرقم ليصل إلى ٨.٥ مليار ووصل إلى ٢٦ ملياراً في عام ١٩٨٠. كان لهذا تأثير كبير في زيادة نفوذ وسيطرة الحكومة العراقية على المجتمع. وعلى سبيل المثال، فإنه ما بين عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٧٧ قفز عدد المستخدمين بواسطة الدولة من ٢٠ ألفاً إلى ٥٨ ألفاً وهذا الرقم لا يشمل ٢٣ ألف شخص يعملون في القوات المسلحة أو ٢٠٠ ألف يعتمدون على مشروع المعاش الحكومي، والرقم الإجمالي لجدول الرواتب في عام ١٩٩٠ قُدر بنحو ٨٢٢ ألفاً. وهذه الإحصاءات تشير إلى الهيمنة الاقتصادية التي فرضتها الدولة على المجتمع على أساس أن ٢١٪ من قوة العمل الفاعلة و٤٠٪ من الأسر العراقية يعتمدون بطريقة مباشرة على الرواتب التي يتقاضونها من الدولة[٥٩]. إذاً فإن التغيرات التى حدثت في الاقتصاد السياسي العراقي في السبعينيات قد أعطت قوة كبيرة وغير مسبوقة للذين يسيطرون على زمام الأمور في الدولة. وبفضل برامج إصلاح الأراضى الذي أثاره حزب البعث، أصبحت الدولة أكبر مالك للأرض في العراق[٦٠]. كما أن الدولة وظفت مواردها الجديدة في نظام الضمان الاجتماعي ومشروع الإسكان واستثمارات في مجال الصحة والتعليم. وبحلول السبعينيات، أصبح سكان العراق أكثر ارتباطاً بمؤسسات الدولة السخية بشكل متزايد، والتي يمولها الثراء النفطي.

59-Isam al-Khafaji, 'The Myth of Iraqi Exceptionalism', *Middle East Policy*, no. 4, October 2000, p. 68.

60- Charles Tripp, *A History of Iraq* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp. 205–206.

ولقد شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات تحولاً في العلاقة بين الدولة العراقية والمجتمع فإن حرب الأعوام الثمانية مع إيران، إضافة إلى حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ وأخيراً فرض العقوبات قد غيرت الدولة العراقية واستراتيجية صدام في الحكم أيضاً. ومنذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٧، حين بدأت عائدات النفط التي تشرف عليها الأمم المتحدة في التدفق أثبتت العقوبات فاعليتها بدرجة عالية. لقد حدت العقوبات من قدرة الحكومة على الوصول إلى عمليات تمويلية مهولة، وهذا يعني أن السياسة الاقتصادية قد سيطر عليها هدف قصير، وهو البقاء في السلطة.

ومنذ عام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣، فإن تأثير السياسة الحكومية ونظام العقوبات قد أديا إلى زيادة التضخم وانتشار الفقر وسوء التغذية. وتبعاً لذلك، اختفت مظاهر دولة الوفرة السخية، والتي كانت محوراً أساسياً لاستراتيجية النظام في الحكم، مما أجبر الحكومة في بغداد على تقليص الموارد المخصصة للقوات المسلحة والشرطة. ومقابل ذلك، تم التركيز على إنعاش المحافظات لإحياء الشبكات غير الرسمية للوصاية والمحسوبية والخدمات الأمنية التي تحمي الحكومة، مما همش دور حزب البعث كأداة للتعبئة والهيمنة الاجتماعية وكرس الاعتماد بشكل كبير على طرق مرنة وغير رسمية للهيمنة والسيطرة[٦١]. إن الطبقة المتوسطة والمتعلمة تعليماً جيداً، والتي تمثل الأساس للمجتمع العراقي قد أفلست وأصابها الخور، وأصبحت البيروقراطية العراقية التي كانت معقدة ومتجذرة مفرغة من محتواها، حيث أصبحت الرشوة شيئاً مألوفاً، خصوصاً أن أجور الموظفين في الخدمة المدنية قد تناقصت وفقدت كثيراً من قيمتها، مما حدا بالعاملين في الحقل الطبي والمعلمين إلى القيام بكل ما في وسعهم لزيادة كسبهم على حساب المعوزين من المواطنين الذين يستفيدون من خدماتهم. وهجر كثير من المهنيين الخدمة العامة للبحث عن فرص أفضل في القطاع الخاص داخل العراق أو الهجرة إلى دول أخرى.

61- A visit to any government institution during the 1990s was a sobering event. In the middle of May 2001, the author secured an interview with a provincial governor in an area of southern Iraq where the government was feeling particularly vulnerable. On entering the building I had to step over a pool of raw sewage to reach his office. Clearly, the power of the state was not residing in this building.

هذه هي المؤسسات التي اعتمد عليها المخططون في الولايات المتحدة ووضعوا ثقتهم فيها. وقد قالت كدوندليزا رايس، والتي كانت وقتها مستشارة للأمن القومي: إننا سوف نهزم الجيش إلا أن المؤسسات سوف تصمد من الوزراء الى قوات الشرطة[٦٢]. ومن خلال هذه المؤسسات، فإن قوات الولايات المتحدة قد خططت لاستقرار البلاد. وعند تحقيق الأمن والنظام، سوف يتجه المحتلون إلى إصلاح وإرساء الدولة على أسس ديمقراطية. وفي الحقيقة، فإن الدولة التي تمنت الولايات المتحدة أن ترثها قد وصلت في إبريل ٢٠٠٣ إلى حافة الانهيار نتيجة لهذه الحرب وثلاثة أسابيع من عمليات النهب والسلب التي اندلعت في أعقاب انهيارها. ولم يرجع العاملون في الخدمة المدنية إلى عملهم بعد وقف إطلاق النار، بل عملوا على حماية أسرهم وممتلكاتهم بكل ما أوتوا من قوة. وفي هذه الأثناء، تم نهب وحرق مكاتبهم في طول البلاد وعرضها، وبخاصة في بغداد، حيث تم نهبها وحرقها[٦٣]. كل هذه العوامل مجتمعة والمتمثلة في الحرب والعقوبات وتفشي الإجرام قادت إلى الانهيار التام للدولة، وفي أعقاب تغيير النظام فإن الدولة في أي شكل من أشكالها قد اختفت من الوجود. ونتيجة لذلك، فإن المهمة الممتدة التالية في عملية بناء الدولة العراقية قد أصبحت أكثر كلفة وتحتاج إلى المزيد من الخبرة والموارد وليس كما توقع البنتاغون. إن مؤسسات الدولة يتوجب أن تُبنى من أسفل إلى أعلى، وعلاقتها بالمجتمع يجب إعادة طرحها ومناقشتها. وهذا يجب فعله في ظل استياء عام مع المطالبة بالمشاركة العراقية.

التخطيط الأمريكي قبل وبعد الحرب

إن الاعتقاد الذي كان سائداً بأن قوات الولايات المتحدة سوف تستفيد من مؤسسات الدولة العراقية كان واحداً من سلسلة الحسابات الخاطئة التي أعاقت محاولات التحالف بناء الدولة العراقية. وترجع أصول بعض هذه الحسابات الخاطئة إلى عدم كفاية الاستعدادات والتحضيرات والبحث المتواصل في العراق قبل

62- Quoted in Michael Gordon, '"Catastrophic Success": The Strategy to Secure Iraq Did Not Foresee a 2nd War', *New York Times*, 19 October 2004.
63-'So massive was the looting that, just three days afrer the US secured the capital, computers were selling for as little as $35 in the thieves' market'. Mark Fineman, Robin Wright and Doyle McManus, 'Washington's Battle Plans, Preparing for War, Stumbling to Peace', *Los Angeles Times*, 18 July 2003.

الغزو. ولقد كانت هناك بعض التخمينات بأن بعض المتنفذين في قلب إدارة بوش من المحافظين الجدد مثل نائب وزير الدفاع بول وولفويتز قد قضوا زمناً في أواخر التسعينيات وهم في المعارضة يخططون لخلع صدام من السلطة. وعندما عادوا إلى السلطة، اتضح أنهم قد كرسوا وقتاً قليلاً للتخطيط الأساسي لما يمكنهم القيام به في العراق بعد ذهاب صدام. إن المسلمات المسيطرة عن العراق التي شكلت التفكير وطبيعة الخبراء الذين تمت استشارتهم والتفاعل بين المؤسسات الحكومية كلها توضح الخلل في التخطيط الذي سبق الحرب.

من المؤكد أن المسؤولين المدنيين في البنتاغون كانت لهم صلاتهم الطويلة والوثيقة مع أحد أحزاب المعارضة العراقية في المنفى والمتمثل في حزب المؤتمر الوطني العراقي، والذي كان في نظر كثيرين يمثل نواة لحكومة منتظرة. ولقد أمد أحمد الچلبي، الذي يترأس المؤتمر الوطني العراقي وكبار معاونيه حكومة الولايات المتحدة بمعلومات عن برنامج العراق لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وعن بعض جوانب وأبعاد الحكومة العراقية والمجتمع العراقي على السواء. وادعى المؤتمر الوطني أنه استقى معلوماته الاستخبارية من شبكة عريضة لمناصريه تعمل تحت الأرض في العراق[٦٤]. ولقد قام الچلبي نفسه بالترويج لأطروحة قطع العنق، وهذه الأطروحة تجادل بأن حكومة صدام قد اضمحلت، وأصبحت سهلة الاختراق نتيجة لحالة الضعف والوهن التي تعيشها عبر اعتمادها على مجموعة قليلة من المؤيدين. لذا، فإن الضربة الموجهة للقيادة العراقية سوف تقود بالضرورة إلى سقوط الحكومة مبقية في الوقت نفسه على مؤسسات الدولة على حالها. ولقد تقبل المسؤولون في البنتاغون والبيت الأبيض هذا التقييم مرتبطاً بالاستنتاجات الممعنة في التفاؤل عن الاستقبال والحفاوة التي سيقابل بها الشعب العراقي القوات الأمريكية عند دخولها إلى العراق[٦٥].

64- See David L. Phillips, 'Listening to the Wrong Iraqi', *New York Times*, 20 September 2003.

65- Kanan Makiya and two other Iraqi exiles visited Bush in the White House in January 2003. They told him that US troops would be greeted with 'sweets and chocolate'. See George Packer, 'Kanan Makiya, Dreaming of Democracy', *New York Times Magazine*, 2 March 2003. This theme was also promoted by the influential Washington pundit Fouad Ajami, in 'Iraq and the Thief of Baghdad', *New York Times*, 19 May 2002. Ajami's predictions were in turn quoted by US Vice-President Dick Cheney in a speech in the summer of 2002.

لذا، فإن الحاجة إلى قوات كبيرة للاحتلال أو الدخول في التخطيط المفصل قد صرف النظر عنهما، كما أن المشاركة العراقية في المناصب العليا في الحكومة الجديدة سوف تكون من نصيب كوادر المؤتمر الوطني العراقي.

إن القصور في التخطيط الأساسي الذي سبق الإعداد للحرب يمكن تفسيره بالمعارك الفكرية الشرسة والمتبادلة، والتي أصبحت سمة لرئاسة بوش. وعندما أصبحت الحرب وشيكة ومحتملة فإن مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية بدأ في التخطيط للتداعيات والنتائج التي تأتي بعد الغزو، وذلك تحت إشراف توماس اس. ورويك الذي أمضى معظم فترات التسعينيات في دراسة العراق لصالح حكومة الولايات المتحدة من خلال مشروع مستقبل العراق، إذ قام بتجميع مجموعات واسعة من العراقيين في المنفى في إبريل ٢٠٠٢. ولقد تضمنت النتائج مجموعة من الخطط لمعالجة المشاكل التي ربما تنكشف أو تتصاعد في عراق ما بعد الحرب. ومنذ يناير ٢٠٠٣، قامت حكومة الولايات المتحدة بمركزة عملية التخطيط في وزارة الدفاع بعدما قام بوش بالتوقيع على استراتيجية الأمن القومي، والتي أعطت صلاحيات تنسيق سياسة العراق للبنتاغون.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الكراهية والاختلاف الشخصي والفكري بين السياسيين الذين يتقلدون المناصب العليا، والذين يوجهون ويضعون سياسات البنتاغون ونظرائهم في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث قام البنتاغون بتجاهل ما جاء في مشروع مستقبل العراق المنسوب إلى وزارة الخارجية أثناء فترة الإعداد للحرب وبعد التداعيات المباشرة لعملية الغزو. ولم يشجع البنتاغون كلاً من ورويك الذي قام بالإشراف على التقرير وخبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية للذهاب إلى بغداد[٦٦]. ولقد أوكلت المسؤولية المدنية لعراق ما بعد الحرب لمكتب إعادة الإعمار والدعم الإنساني تحت إشراف الجنرال المتقاعد جي غارنر وتحت سلطة وزارة الدفاع. ولقد ركزت الخطة التي سبقت الغزو على تطوير قدرات إدارة الأزمات والكوارث

66-Fineman, Wright and McManus, 'Washington's Battle Plans'; David Rieff, 'Blueprint for a Mess', *New York Times Magazine*, 2 November 2003; and George Packer, 'Letter from Baghdad: War after War', *The New Yorker*, 24 November 2003.

والقدرة على التعامل مع التحركات السكانية الكبيرة ونقص المؤن الغذائية والنتائج المترتبة على أسلحة الدمار الشامل. وفي الواقع، فإن أياً من هذه التوقعات لم يحدث. وفي النهاية، فإن الذراع المدنية للاحتلال لم تكن لها القدرة على لعب الدور المطلوب منها في أعقاب الحرب، بل كان هناك ظل دولة يدير الخدمات الضرورية للحكومة. ولقد كبل مكتب إعادة الإعمار والدعم الإنسانى بالقوانين العسكرية التى لا تمكِّن العاملين من التجول في بغداد من دون دوريات عسكرية.

إن تراكمات نظرة البنتاغون للتخطيط للعراق التي سبقت الحرب استمرت في إزعاج الاحتلال، وذلك بعد أن تم احتواء مكتب إعادة الإعمار والدعم الإنساني في الإدارة الجديدة التي أوكل لها تسيير الأمور في العراق والمعروفة بسلطة التحالف الانتقالية، وذلك عندما خلف بريمر غارنر في مايو ٢٠٠٣.

لعل من أهم العقبات التي واجهت الاحتلال تلك المتمثلة في النقص الحاد في المعلومات عن العراق، وهو الأمر الذي برز إبان التخطيط الذي سبق الحرب. ولقد اتخذت قوات التحالف القصر الجمهوري مقر الحكومة القديمة مقراً لها في المنطقة الخضراء المحصّنة في قلب بغداد. ومع عدم وجود خبرة ودراية عن العراق، اعتمدت السلطة على المجموعة نفسها من المنفيين العراقيين التي كانت تقدم لها الاستشارات والنصائح عن السياسة العراقية وأسلحة الدمار الشامل قبل الغزو. وكان من المتوقع أن تعمل المجموعة كقناة اتصال بين القوات الأمريكية والشعب العراقي. وعلى الرغم من وجودها خارج البلاد لسنوات عديدة فإن أعضاءها أو أفرادها كان يُفترض أن يسدوا النصح للإداريين الأمريكيين الذين يعملون جاهدين لإعادة إعمار العراق. وفي النهاية والأهم من ذلك، فإن الأمل معقود عليهم ليكونوا القاعدة للنخبة السياسية الجديدة ويشكلون النواة للطبقات الحاكمة الجديدة. ومع ذلك، فإن الأحزاب العراقية المتحالفة مع المؤتمر الوطني العراقي، والتي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تحمل مفهوماً مختلفاً للمجتمع العراقي، حيث تدافع بصلابة عن وجهة نظرهم القائلة إن العراق مقسم بشكل لا يقبل التغيير بين الطوائف والمجموعات الدينية المشحونة بنوازع الكراهية المتجذرة والعميقة. وقد سيطر التأسيس والتشكيل للمجتمع العراقي بشكل واضح على الطريقة التي تم بها تكوين

أول مجلس حكم في العراق في يوليو ٢٠٠٣، لكنه لم يعكس سوى تشابه قليل للحالة الحقيقية للمجتمع العراقي في عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤)[٦٧].

إن الاعتماد المركز على منظمات مثل حركة الوفاق الوطني العراقي التى يترأسها إياد علاوي والمؤتمر الوطني العراقي قد وسّع هوة الانقسام بين المجتمع العراقي والقوات الأمريكية. وعلى الرغم من تأسيسهما لمكاتب عديدة في أرجاء بغداد وإصدارهما لصحف حزبية والإنفاق بسخاء فإن هاتين المجموعتين الرئيسيتين العائدتين من المنفى فشلتا في حشد الدعم الشعبي. ولقد كشفت المقابلات التي قام بإجرائها المؤلف مع شرائح مختلفة من العراقيين ضمت الفقراء والأغنياء والمتدينين والعلمانيين عدم مبالاتهم واكتراثهم وغضبهم تُجاه العائدين من المنفى، وخصوصاً تنظيم الميثاق الوطني العراقي والمؤتمر الوطني العراقي العلمانيين[٦٨]. ومن الذين تمت مقابلتهم أحد البغداديين، وقد عمل بطريقة سرية مع إحدى هذه المجموعات في المنفى أثناء فترة الرئيس صدام حسين. ولقد تم القبض عليه وحُكِم عليه بالإعدام إلا أنه نجا من تنفيذ الحكم بعد تسعة أشهر قضاها في سجن أبو غريب بسبب العفو العام الذي أعلنه النظام قبيل الغزو. وعند سؤالنا له عن اسم الحزب الذي خاطر بحياته من أجله، أجاب كان من الممكن فعل أي شيء في مقدوري حتى لا يستمر صدام في السلطة، لكن منذ رجوع المنفيين إلى العراق بعد الغزو أُصبت بخيبة أمل كبيرة، لأنني لا أثق بهم[٦٩]. ولقد أقر بعض المنفيين بأنهم قد فوجئوا بالصعوبات التي اعترضتهم بعد رجوعهم. فبدل الترحيب بمقدمهم، وجدوا شعباً متشككاً متجهماً وعابساً يرفض بشكل كبير منح ولائه السياسي للأحزاب الجديدة القادمة.

67- Isam al Khafaji, 'A Few Days After: State and Society in a Post-Saddam Iraq', in Dodge and Simon (eds), *Iraq at the Crossroads*.

68- This finding was supported by an opinion poll carried out on 9 June 2004 by the Iraqi Centre for Research and Strategic Studies, which found that 'only 15.1% of Iraqis polled in Baghdad said that the political parties in Iraq represented their interests. Approximately 63% of those surveyed preferred a technocratic government, rather than one based upon political parties'. Puneet Talwar and Andrew Parasiliti, 108th Congress, 1st Session, Committee print, 'Iraq: Meeting the Challenge, Sharing the Burden, Staying the Course, A Trip Report to Members of the Committee on Foreign Relations, United States Senate', p. 9.

69-Interview, Baghdad, May 2003.

إن انعدام الاتصالات بين الأمريكيين العاملين في الخدمة العامة والعسكريين وعامة الشعب العراقي كان من أهم العوامل التي أعاقت الاحتلال، فقد أدى عدم القدرة على التفاعل مع المجتمع العراقي إلى تفاقم المشاكل الجوهرية التي تواجه الولايات المتحدة. فجمع المعلومات الاستخبارية أصبح مهمة صعبة، لأن العراقيين أحسوا ببعدهم من سلطة التحالف الانتقالية والعائدين من المنفى. لذا، فإنه لن يخاطر أشجع الشجعان من العراقيين بحياته في سبيل إفشاء معلومات لمنظمة عابرة أو ضيفة يبدو أنها بعيدة كل البعد عن الهموم اليومية للشعب العراقي.

البناء السياسي في عراق ما بعد صدام

على خلفية انهيار الدولة والعنف المتزايد وانعدام الأمن، فإن خطط إعادة بناء الهياكل السياسية والإدارية في العراق تم تمريرها. وذلك عندما بدأ حجم وطبيعة المهمة يتضح لسلطة التحالف المؤقتة، فقد واجه الإداريون مجموعة من الاحتياجات الملحة بشكل جوهري. فدور البعثيين السابقين في الحكومة يجب تقليصه، وقد اعتُبر هذا مهماً، ليس فقط لتتبع الهدف النهائي من تغيير النظام، ولكن أيضاً لبناء فضاء أو مجال يمكن من خلاله للصفوة الحاكمة الجديدة أن تنمو. ومع ذلك، فإن هدف هذه السياسة قد تضارب مع مطالب الشعب العراقي الملحة، والتي تطالب بفرض النظام وتسريع الخدمات الحكومية. إن القرار السياسي القاضي بمتابعة عملية اجتثاث عناصر البعث وطرد القيادات السابقة من الخدمة العامة قد أخر الهدف التكنوقراطي الرامي إلى إرساء الخدمات. وأخيراً، واجهت سلطة التحالف المؤقتة مجتمعاً على درجة عالية من التعبئة يعبر بصوت عالٍ عن حريته السياسية الجديدة. وعلى أساس هذه الخلفية، فإن سلطة التحالف المؤقتة أصبحت ملتزمة بإدارة مرحلة الانتقال السياسي ومشاركة الصفوة في أجهزة الحكم. وهذا كان يجب أن يتوازن مع الالتزام بالديمقراطية والحاجة إلى هياكل سياسية وليدة داخل المجتمع العراقي تحظى بالشرعية. وكما تغيرت السياسة لتلبي هذين العاملين الضاغطين والمتناقضين بشكل جوهري، إلا أن القليل من الانتباه قد تم تكريسه للنتائج المتوقعة لأيٍّ من المبادرات الجديدة.

إن نظرة غارنر لبناء الدولة العراقية والحكم الذاتي يبدو أنها تأثرت بعلاقته بالأحزاب التي كانت في المنفى، والتي كانت مؤثرة في واشنطن قبل بداية الغزو، بالإضافة إلى الحزبين الكرديين الكبيرين الاتحاد الوطني

الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. ولقد انصبت اتجاهات غارنر في مواجهة غياب الشرعية منذ ذلك الحين على وضع كثير من المسؤوليات في أيدي هؤلاء العراقيين بأسرع وقت ممكن. وسوف يدير عملية الانتقال بوضع السياسيين المألوفين لواشنطن في الواجهة[٧٠]. ولتحقيق هذه الغاية، تم عقد اجتماعين في مارس وإبريل ٢٠٠٣ لتكوين وعاء يمكن أن يقوم بدور المنتدى تطرح فيه الآراء السياسية العراقية. وهذه الاجتماعات قد صُمِّمت لجمع العراقيين في شكل جمعية تمثيلية. وعُقد أول اجتماع في الخامس عشر من إبريل بالقرب من الناصرية، حيث سيطر عليه العراقيون العائدون حديثاً من المنفى. إلا أن شرعية الاجتماع قد وُوجِهت بمظاهرات كبيرة خارجة مشككة في شرعيته. وهذا أيضاً ما أبرزه العدد القليل من (نحو ثمانين)، الاجتماع المريب والمشكوك فيه، مما يجعلهم لا يمثلون إلا أنفسهم. ومع أن مجموع الحاضرين في الاجتماع الثاني الذي عُقِد في بغداد في الثامن والعشرين من إبريل قد بلغ ٣٠٠ ممثل إلا أنه لم يصل الى ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠، وهو العدد الذى كان متوقعاً[٧١]. إلا أن حقيقة أن أكثر من نصف الحاضرين كانوا من المنفيين قد دلل على وجود مشكلة انعدام الثقة في الاحتلال الأمريكي والمخاطر المترتبة على الانحياز له.

من الواضح أن هذه العملية قد أُحبطت بالوعي المتصاعد بعدم شعبية الوجود الأمريكي في العراق، والذي اعتقد العراقيون بأنه سيكون مؤقتاً. ولقد اختار العراقيون أن يتجنبوا المشاركة في المؤسسات السياسية والإدارية حتى يتضح الموقف وتصبح المخاطر المترتبة على المشاركة السياسية قليلة.

ولقد كان من أول قرارات بريمر عند وصوله إلى بغداد في مايو ٢٠٠٣ إبطاء التحركات الرامية إلى تفويض المسؤولية لمجلس قيادي مكون من أحزاب المنفى بشكل كبير. وقد مثل هذا اعترافاً ضمنياً بأن بناء حكومة ذات صدقية سوف يأخذ وقتاً أكثر مما كان متوقعاً. ولقد كان في تصور بريمر أن يأتي ببناء إداري متماسك

70- See International Crisis Group, 'Governing Iraq Middle East Report No. 17', Baghdad/Washington/Brussels, August 2003, p. 11.

71- The US organisers acknowledged that the meeting was 'not sufficiently representative to establish an interim authority'. See Jonathan Steele, 'Delegates Agree New Talks on Government', *The Guardian*, 29 April 2003.

ومتحد لتنظيم الاحتلال، وفي الوقت نفسه يعمل على إبطاء عملية تفويض السلطات للعراقيين إلى أن يتضح أي من المجموعات يمكن لها أن ينال تأييد ودعم شريحة معتبرة من الشعب العراقي.

هذا التصور الحذر والمتدرج وغير الديمقراطي قد صُرف عنه النظر مع وصول ممثل الأمم المتحدة في العراق ڤييرا دي ميلو كدبلوماسي دولي متمرس. لم يكن الهدف الأساسي لدي ميلو في العراق كيفية ملء الفراغ الأمني أو الحاجة الملحة إلى زيادة فاعلية الحكومة، ولكن الحاجة إلى وجود وعاء سيادي يمكن له تمثيل تطلعات وآمال العراقيين العاديين. ولذا قام بإقناع بريمر بضرورة تأسيس شكل من أشكال الحكم من العراقيين يمثل السيادة العراقية[٧٢].

لذا، قامت سلطة التحالف المؤقتة بالاشتراك مع الأمم المتحدة بتأسيس مجلس الحكم العراقي في يوليو ٢٠٠٣، ولقد قام بريمر باختيار أعضاء المجلس بعد مشاورات مكثفة بين سلطة التحالف المؤقتة وڤييرا دي ميلو والأحزاب السبعة المؤثرة، والتي كانت في المنفى. ولقد قامت سلطة التحالف المؤقتة بالترويج لمجلس الحكم العراقي على أساس أنه أكثر المؤسسات تمثيلاً في تاريخ العراق. فالطبيعة التمثيلية لمجلس الحكم لا تأتي من الطبيعة غير الديمقراطية لتكوينه. وفي المقابل، فإن سلطة التحالف الانتقالية قد ركزت على الطبيعة المفترضة لتوازن عضويته. فالسياسيون الذين تم اختيارهم يُفترض أنهم يمثلون البناء الإثني والديني للعراق. ثلاثة عشر من الشيعة وخمسة من السنة وخمسة أكراد وتركماني ومسيحي. إن الطبيعة المفروضة والشاذة لهذه الترتيبات قد تجلت عندما تم ضم حميد مجيد موسى ممثل الحزب الشيوعي العراقي وأحمد الچلبي المعروف بعلمانيته في مجموعة الشيعة الثلاثة عشر. وهذه الحسابات الطائفية قد استخدمت أيضاً لتوسيع حقائب مجلس الوزراء لتصل إلى ٢٥ حتى يمكن للوظائف من ناحية والموارد المرتبطة بها تقسيمها على النسق نفسه. إن الأسلوب الذي جرى اتباعه في اختيار أعضاء مجلس الحكم قد أحدث قدراً كبيراً من التوجس لدى الرأي العام العراقي، ولقد انصب النقد على الطبيعة التقسيمية لعملية الاختيار، قائلين إنها

72-These issues dominated the thinking of senior UN civil servants interviewed by the author in New York in May 2003. See Jonathan Steele, 'De Mello Knew Sovereignty, Not Security, Is the Issue', *The Guardian*, 21 August 2003; and Edward Mortimer, 'Iraq's Future Lies Beyond Conquest', *Financial Times*, 22 August 2003.

قد أدخلت طائفية مفتوحة لم تكن في السابق أساسية في الخطاب السياسي العراقي[٧٣]. ولقد انصب الجدل أيضاً على الضرر المحتمل الذي يمكن أن تحدثه عملية الاختيار لفاعلية الحكومة، آخذين بعين الاعتبار الشكاوى التي تقول إن أعضاء المجلس كان يمكن اختيارهم على أساس مهاراتهم المهنية، وليس على أساس انتماءاتهم الحزبية أو الطائفية أو الدينية.

ولقد عقد الاجتماع الافتتاحي للمجلس في يوليو، ولكن منذ نوفمبر بدأت الهواجس والشكوك تنتاب بريمر وكبار المسؤولين الأمريكيين في السلطة المؤقتة للتحالف بشأن عدم قدرة المجلس على تقديم القيادة الاستراتيجية أو الشرعية. وفي معرض ردهم على الصحف وتعليقاتهم غير الرسمية، وصف الإداريون الأمريكيون المجلس بأنه المشكلة المركزية التي تعيق الاحتلال. ولقد لاحظ بريمر أن نصف أعضاء المجلس على الأقل يكونون في العادة خارج البلاد بشكل دائم، وفي بعض الاجتماعات وصل عدد الحضور إلى أربعة فقط. ويرى بعض كبار المسؤولين الأمريكيين في السلطة المؤقتة للتحالف أن المجلس قد أهمل بشكل كبير المراقبة والإشراف من قبل وزرائه.كما أنه لم يكن بارعاً في التواصل مع الشعب[٧٤]. ولقد أدرك المسؤولون في سلطة التحالف المؤقتة، والذين يريدون لجم مد العنف المتصاعد، والذي اجتاح العراق في شتاء عام ٢٠٠٣ بضرورة إيجاد طريقة جديدة كما قال أحد المسؤولين الكبار في إدارة الاحتلال في حينها إنه من غير المحتمل أن نسعى إلى تكوين حكومة انتقالية من مجلس ثبت أنه يفتقر إلى الفاعلية والنشاط[٧٥].

كما أن التغطيات السلبية من الإعلام الدولي لقصور مجلس الحكم متزامنة ومربوطة مع تزايد عدد الإصابات بين قوات التحالف نتج عنها استدعاء بريمر لواشنطن للتشاور، مواجَهاً بالضغوط المتزايدة من مجلس الأمن المطالبة بضرورة إيجاد سلطة سيادية حقيقية في العراق توكل لجهاز عراقي مع تزايد العزلة بين الشعب العراقي والسلطة المؤقتة للاحتلال وزيادة مد العنف السياسي، فإن طريقة بريمر الحذرة والمتدرجة

73- Rend Rahim Francke, 'Iraq Democracy Watch: On the Situation in Iraq', September 2003, http://www.iraqfoundation.org/news/2003/isept/26_democracy_watch.html, pp. 8–9.
74- Quoted in Robin Wright and Rajiv Chandrasekaban, 'US Ponders Alternatives to Iraq Governing Council', *Washington Post*, 9 November 2003.
75- Daniel Williams, 'Iraqi Warns of Delay on Constitution Vote', *Washington Post*, 10 November 2003.

قد وصلت إلى طريق مسدود. ولقد حددت إدارة بوش الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤ كموعد نهائي لنقل السيادة إلى العراقيين. ولقد اعتمد مجلس الحكم الخطة الأمريكية في الخامس عشر من نوفمبر ٢٠٠٣، وتضمنت الخطة تصوراً لوضع مسودة القانون الأساسي بنهاية فبراير ٢٠٠٤ عندما يتم تأسيس جمعية تشريعية انتقالية تتكون من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ ممثل. وتقوم الجمعية باختيار مجلس وزراء ورئيس للعراق وتقود البلاد إلى انتخابات ديمقراطية من المقرر لها أن تتم في ربيع عام ٢٠٠٥. ومع أن الآمال المتعلقة بتحكم العراقيين في هذه العملية المختصرة سوف تبقى بيد الجمعية التشريعية الانتقالية التي لا يتم انتخابها بشكل مباشر فإنها بالمقابل سوف تعقد سلسلة من الانتخابات غير المباشرة والمؤتمرات الحزبية لاختيار المرشحين.

هذه العملية المعقدة قد تعرضت للنقد من قطاعات عديدة من المجتمع المدني العراقي الجديد. ولقد عارض المرجعية آية الله علي السيستاني رجل الدين الشيعي البارز علانية طريقة المؤتمرات الحزبية لاختيار المرشحين، معيداً توضيح موقفه القائل إن جمعية تشريعية دستورية يجب انتخابها عن طريق الانتخاب العام. وفي يناير ٢٠٠٤، تظاهر نحو ١٠٠ ألف شخص في بغداد في محاولة لإقناع سلطة التحالف المؤقتة بأن الاعتراضات التي أبداها السيستاني يجب ألاّ تهمل. وفي ظل معارضة السيستاني الصلبة، وجدت حكومة الولايات المتحدة نفسها أمام تناقضات موقفها وجهاً لوجه. ومع تزايد المعارضة العراقية المتأصلة للاحتلال، كان لا بد لسلطة التحالف المؤقتة من تفويض السلطة الحقيقية للعراقيين. ومع ذلك، شعرت سلطة التحالف بأنه ليس من الممكن إقامة انتخابات على مستوى البلاد لانتخاب الجهاز السيادي الجديد.

وعندما واجهت الولايات المتحدة المطالب المتعارضة للفاعلين المحليين الأقوياء والانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، تحول البيت الأبيض إلى الأمم المتحدة وخصوصاً الأخضر الإبراهيمي الذي عاد لتوه من مهمة لإرساء الاستقرار في أفغانستان، وهو أيضاً يعرف أهم اللاعبين العراقيين عن كثب، لذا فإنه قد أصبح الوسيط الوحيد الذي يمكنه دفع العملية إلى الأمام. ولقد بدأ الإبراهيمي مهمته بزيارة لتقصي الحقائق في فبراير ٢٠٠٤ وأعقبها بمهمتين لاحقتين. وقام فريق الإبراهيمي بإجراء استطلاعات بشكل موسع وسط العراقيين لجمع وجهات نظرهم حول طبيعة المشاكل التي سوف تواجه أي حكومة جديدة وكيفية حلها. ونتيجة لذلك، تم وضع خطة تقضي بألاّ يُترَك العراق في هذه الحالة من عدم الاستقرار من

الثلاثين من يونيو إلى أقرب تاريخ مناسب للانتخابات في يناير ٢٠٠٥، ولكنها هدفت أيضاً إلى تبديد النـزاعات التي يمكن أن تنشأ عند الانتقال إلى حكومة جديدة وبناء القدرات الإدارية لتساعد على تأسيس وترسيخ الشرعية. ولقد تم التسليم بمطالب السيستاني التي تتمحور حول أنه يجب منح الحكومة المنتخبة بطريقة ديمقراطية سلطة سياسية مكتملة تختار إدارة انتقالية يكون لها وقت محدد وسلطة محددة. ولقد جرى أيضاً الإقرار بنتائج استطلاعات الرأي التي أشارت إلى عدم الثقة المتزايدة في السياسيين المشاركين في مجلس الحكم العراقي والرغبة الشعبية العارمة بأن يتولى مقاليد الأمور أشخاص يُعيَّنون حسب مهاراتهم ومؤهلاتهم[٧٦].

ولقد اقترح الإبراهيمي حكومة جديدة تتولى تسيير الأمور تتكون من التكنوقراط الذين يتم اختيارهم على أساس خبراتهم، وليس على أساس ولائهم الحزبي. وهذه الإدارة سوف تدير الحكومة في فترة الانقطاع هذه حتى موعد الانتخابات. ولقد طالب الإبراهيمي الذين يجري تعيينهم بالتخلي عن السياسة الحزبية. وهذا سوف يضمن بأن سلطات الدولة الوليدة لن تُستَخدم لمصلحة أيٍ من الأحزاب المتنافسة من أجل السلطة. ومن أجل خلق صفوة تكنوقراطية ملتزمة بخدمة الحكومة وليس السياسة، فإنه كان لخطة الإبراهيمي أن ترسي الأساس لخدمة عامة غير مسيَّسة. وأخيراً وبعد إبعاد الأحزاب السياسية من الحكومة، فإن الإبراهيمي يحاول إخراجهم من المنطقة الخضراء إلى داخل البلاد. من الواضح أن الأحزاب التي سيطرت على مجلس الحكم العراقي لم تبدأ حتى في إنشاء دوائر وشبكات قومية لها يمكن من خلالها حشد وتعبئة التأييد والمساندة الشعبية لها في الانتخابات. وبمطالبته بأن تحول الأحزاب طاقاتها ومجهوداتها من الحكومة إلى المجتمع، كان الإبراهيمي يأمل في أنها سوف تعمل كقنوات للرأي العام ولربط التنظيم السياسي بالحكومة.

أما المحور الثالث في خطة الإبراهيمي فيتمثل في عقد مؤتمر قومي يتكون من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ مندوب، ودوره يتمثل في الإشراف على الحكومة الانتقالية وفحص تشريعاتها ويبدأ أيضاً عملية الحوار الوطني

76-Factions Tussle for Post of Iraqi President', *Financial Times*, 31 May 2004.

ويؤسس لفتح قنوات استشارية بين المجتمع والدولة وبدرجة أهم سوف يوجد طريق من خلاله يستطيع الذين يعارضون الاحتلال الأمريكي للإفصاح عن آرائهم، وهذا سوف يقود إلى دمج الأصوات الراديكالية والمعزولة في العملية السياسية قبل الانتخابات[٧٧].

إن معاملة السلطات الأمريكية للإبراهيمي في رحلته الثالثة والأخيرة لبغداد في مايو ٢٠٠٤ قد أبانت حدود أي دور مستقبلي للأمم المتحدة والقيود المفروضة على التدخل الأمريكي في نظام الحكم العراقي. إن تأثير الإبراهيمي في الشخصيات والأحداث لم يكن مستنداً إلى قرارات مجلس الأمن أو الالتزام المؤسس للأمم المتحدة بدور دائم. وفي المقابل، فإن موقف الإبراهيمي كان مبنياً على التأكيدات الشخصية التي استمدها من شخصيات على مستوى رفيع في واشنطن. إن المنطق في تصور الإبراهيمي قد اعترضته الفرضية القائلة إن الثقل السياسي للولايات المتحدة سوف يهتز عند تطبيق خطته. إن الأساس لتصور الإبراهيمي الذي يرمي إلى حل مجلس الحكم وأن يذوب أعضاءه في المجتمع العراقي للتنافس في الانتخابات لم يحظَ بالقبول المطلوب من الأحزاب السياسية المسيطرة على مجلس الحكم. ولكن فرضية الإبراهيمي القائلة إن سلطة التحالف المؤقتة سوف تكون مرحبة بالتدخل بقوة في العملية السياسية لمواجهة عداء مجلس الحكم له قد أثبتت خطأها.

لقد جاءت زيارة الإبراهيمي الثالثة لبغداد في نهاية أسوأ فترة من العنف واجهها التحالف. وقد كانت القوات الأمريكية تقاتل المتمردين في جبهتين، إحداهما تركزت على حصار الفلوجة والأخرى تقاتل الصدر. وقوبل وصول الإبراهيمي بتغطية سلبية في صحافة بغداد التي تسيطر عليها أحزاب مجلس الحكم[٧٨]. فالعلاقات بين الإبراهيمي ومجلس الحكم قد وصفها أحد أعضاء مجلس الحكم بأنها ترقى إلى مستوى الحرب[٧٩]. وعلى هذا الأساس، لم يجد الإبراهيمي الدعم والمساندة التي كان يتوقعها من سلطة

77- On the Brahimi plan, see 'Statement of the Special Adviser to the Secretary-General, Lakhdar Brahimi, to the Security Council on the Political Transition Process in Iraq', 27 April 2004; and 'Briefing of Special Adviser to UN Secretary-General, Lakhdar Brahimi to the Security Council on the Political Transition Process in Iraq', New York, 7 June 2004.
78- For a selection of this coverage, see http://www.iwpr.net/index.pl?iraq_ipm_index.html.
79- Roula Khalaf, Nicolas Pelham and James Drummond, 'UN Envoy Arrives in Baghdad as Storm Brews over Government',*Financial Times*, 6 May 2004.

التحالف، وبالطبع من واشنطن. إن ارتباط الإبراهيمي بمفاوضات شاقة من دون مساعدة كافية جعلته يلوح باحتمال استقالته، ولكنه تراجع في النهاية وترك لمجلس الحكم وسلطة التحالف إملاء شروط تكوين الحكومة الانتقالية الجديدة[٨٠].

ويبدو أن هذه الحكومة متناقضة تماماً مع خطة الإبراهيمي المرتكزة على هيمنة التكنوقراط والمتحللين من الانتماءات الحزبية. وفي الواقع، فإن الحكومة الانتقالية العراقية تزخر برجال الأحزاب. ومن أبرز الشخصيات في الحكومة إياد علاوي رئيس الميثاق الوطني العراقي ونائب الرئيس إبراهيم الجعفري رئيس حزب الدعوة، والذي يُعتبر أحد أقوى الأحزاب الشيعية ونائب الرئيس الثاني راوش شاويزو العضو البارز في الحزب الديمقراطي الكردستاني. ووزعت المناصب الوزارية بين باقي الأحزاب التي سيطرت على مجلس الحكم العراقي السابق. من الواضح أن سلطة التحالف في سعيها إلى تطويق التهديدات بعدم الاستقرار والعنف المحتمل آثرت الأعضاء البارزين في مجلس الحكم بدل محاولة إيجاد قاعدة وطنية لصفوة إدارية وحاكمة جديدة. وبعد وصفها لأعضاء مجلس الحكم بالعجز وعدم قدرتهم على الوصول إلى الجماهير العراقية العريضة في نوفمبر المنصرم، قامت السلطة المؤقتة للتحالف بإدخال هؤلاء الأشخاص أنفسهم في الحكومة وبتوريطهم وتكليفهم هم وأحزابهم بمسؤولية تأسيس دولة عراقية جديدة ومراقبة ديمقراطيتها الفتية. إن القرار المبدئي القاضي بالاستفادة من الأفراد والمنظمات الحزبية، والذين حظوا بأهمية في المنفى قد أصبح يسيطر على المنظور الكلي لإعادة تأسيس الدولة. وكانت من فوائد هذه العملية أنها قد مهدت للانتقال من نظام البعث إلى نخب حاكمة جديدة. على الرغم من أن القدرات الإدارية لهذه النخب هي محل شك لا سيما في ما يتعلق بقدراتها على التعامل بفاعلية مع بقايا الخدمة العامة القديمة من الشرطة والجيش أصبح سؤالاً مفتوحاً. والأكثر أهمية في النهاية يبقى متمثلاً في قدرتها على بناء قاعدة داخل المجتمع العراقي وتعبئة الرأي العام بشكل فعال وجلب الشرعية للحكومة الجديدة، والتي أصبحت مثار تساؤل كبير.

---

80 - On Brahimi's threats to resign see Polly Toynbee, 'Blair's Perversity Does Him Harm and Iraq No Good', *The Guardian*, 12 May 2004; for the unfolding of the process see Jonathan Steele, 'How Honest Broker Was Defeated – And With Him Hopes of Credibility', *The Guardian*, 3 June 2004.

انتخابات عام ٢٠٠٥

لقد وضع قانون الإدارة المؤقت المتفق عليه في مارس ٢٠٠٤ تاريخاً حاسماً للتقدم نحو الديمقراطية بإقراره إجراء الانتخابات القومية قبل نهاية يناير ٢٠٠٥. وسوف يختار الناخبون ٢٧٥ عضواً للجمعية التي ستعمل لمدة عام كما هو مقرر. وفي هذه الفترة، سوف تعتمد اختيار رئيس ونائبين للرئيس وهم بدورهم سيختارون واحداً من أعضاء الجمعية ليعمل كرئيس للوزراء. وتبقى مهمة الجمعية الأساسية هي إعداد الدستور في أواسط أغسطس ٢٠٠٥. وهذا الدستور سوف يُطرح للاستفتاء في أكتوبر ٢٠٠٥، وسوف يُستَخدم بعد ذلك في إدارة الانتخابات التي تقود إلى حكومة دستورية بحلول الخامس عشر من ديسمبر. وسوف تتقلد هذه الحكومة مقاليد السلطة في نهاية عام ٢٠٠٥.

إن العد التنازلي للانتخابات قد بدأ في الأول من نوفمبر ٢٠٠٤ بتسجيل أصوات الناخبين، ولقد جرى تأسيس السجل الانتخابي على البيانات المتوفرة والمستخدمة في نظام توزيع التموين. لقد أثبتت مراجعة هذه البيانات صحتها بنسبة ٨٣٪[٨١]. منذ بداية نوفمبر ٢٠٠٤، طلب من جميع الأسر في العراق تأكيد أسماء الأشخاص الذين يحق لهم التصويت في عائلاتهم. فإذا ثبت أن المعلومات المستقاة من نظام التموين غير صحيحة فإنهم ينصَحون بالتوجه إلى أحد مراكز التسجيل الخمسة والأربعين في البلاد ليجددوا سجل الناخبين. ولقد قامت مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة بتعيين ٦٠٠٠ من الموظفين المحليين لإدارة مراكز التسجيل البالغ عددها ٥٤٥. وقد حاولت فتح جميع المراكز، إلا أنها لم تنجح في افتتاح ٩٠ من مراكز الاقتراع[٨٢].

والمرحلة التالية في هذه العملية هى تسجيل المرشحين والأحزاب الراغبة في دخول الانتخابات، ولقد وضع قانون الإدارة المؤقت معايير صارمة للأهلية والجدارة للمرشحين تمثلت في الذين لم تتم إدانتهم في

81- Mark Turner, 'Poll Planning on Track But No Room for Hitches', *Financial Times*, 14 October 2004.
82- Edward Wong, 'Date Set for Iraq Elections, Violence Slows Registration', *New York Times*, 22 November 2004.

جرائم جنائية، وخصوصاً تلك التي تمس الشرف والأمانة، كما يجب ألاّ يكون من أحد أبرز قيادات حزب البعث أو عضواً في الأجهزة السرية للنظام البائد. ويجب على المترشحين التوقيع على إعلان يؤكد أن الشروط تنطبق عليهم ويجمعون ٥٠٠ توقيع مؤيد لطلب ترشيحهم[٨٣]. عند موعد الانتخابات، فإن ما مجموعه ٧٧٨٥ مرشحاً قد قاموا بتسجيل أنفسهم للمشاركة في العملية الانتخابية التي تشمل ١١١ حزباً وتحالفا فضفاضاً[٨٤].

والانتخابات نفسها قد بُنيت على نظام الدائرة الانتخابية الواحدة، حيث يقوم الناخبون بالتصويت لكل المرشحين، ويومها سيحتاج المرشح إلى حصد أكثر من ٣٠٧٥٠ صوتاً ليضمن له مقعداً في البرلمان[٨٥]. بالإضافة إلى تنظيم الانتخابات حول دائرة انتخابية قومية واحدة، فإن المرشحين والأحزاب التي تسعى إلى الانتخاب يشجعون أو يُعتبرون جزءاً من قائمة على مستوى الأمة فأولئك الذين يوجدون على رأس القائمة سوف تكون لهم أحسن الفرص ليتم انتخابهم. ولقد دافعت كارينا بيرللي رئيسة قسم الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية بأن اختيار الدائرة الانتخابية الواحدة لكل البلاد واستخدام نظام القوائم له ميزتان جوهريتان، أولاً في بلد لا دولة فيه يعاني من فراغ أمني فإن هذه الطريقة سوف تجعل الحاجة إلى المؤسسات الانتخابية ضئيلة، وسوف تقلل عدد الأهداف التي يستهدفها المتمردون، كما تقلص الحاجة إلى البيروقراطية المعقدة. وثانياً إنها هدفت صراحة إلى تشكيل الانتخابات بتكوين دائرة انتخابية ضخمة مع تشجيع القوائم على التنافس في تلك الدائرة، والأمل المرتجى من هذه الطريقة هو أن الأحزاب المختلفة سوف تشكل تحالفات لتزيد من فرص حصولها على أغلبية الأصوات، وهذه الطريقة أيضاً سوف توحد المجموعات العراقية داخل أحد هذه التحالفات.

83- Walter Pincus, 'Iraqi Rules for Candidacy Spur Some US Concern', *Washington Post*,6 November 2004.
84- See Rory McCarthy, 'Violence Will Not Stop Poll, Says UN official', *The Guardian*, 21 January 2005.
85- See John F. Burns and James Glanz, 'Iraqi Shiites Win, But Margin Is Less Than Projections', *New York Times*, 14 February 2005.

ولقد أكدت بعض التقارير المبكرة عن سير العملية الانتخابية أن سفارة الولايات المتحدة في بغداد تدعم ما عُرف بقائمة تحالف الشواذ، والهدف من وراء ذلك توحيد كل الأحزاب التي كانت مسيطرة على مجلس الحكم العراقي، والذي شكل أيضاً مجلس الوزراء الانتقالي. ولقد جرى ترويج الفكرة على أساس أنها سوف تمنع أي حزب واحد أو مجموعة من الهيمنة على الإدارة. وهذا ما يسمح لأول حكومة عراقية منتخبة بأن تحكم بأسلوب تعددي وإجماعي[٨٦]. ولقد هوجمت الخطة على نطاق واسع لكونها غير ديمقرطية، لأنها لا تعطي الناخبين الفرصة للتصويت للأحزاب التي يحبذونها، وأيضاً سوف تعوق نمو الأحزاب السياسية التي نمت في التراب العراقي لصالح الأحزاب التي جاءت مؤخراً من المنفى[٨٧].

إن آمال السفارة الأمريكية في بغداد بأن لائحة التحالف سوف تسيطر على الانتخابات قد تبددت بالتدخل الصريح للسيستاني. ففي منتصف أكتوبر، أعلن متحدث رسمي أن آية الله قد شجع تكوين لجنة من ستة أشخاص بقيادة حسين الشهرستاني وهو عالم نووي سابق كان قد حُكِم عليه بالسجن أثناء فترة صدام حسين لمدة اثني عشر عاماً ليكون منسقاً لتكوين قائمة شيعية للانتخابات. ويمكن للأحزاب والأفراد أن ينضموا لهذه القائمة إذا اتفقوا على التصويت كمجموعة في البرلمان الجديد وألاّ يتحدّوا الشخصية الإسلامية لشعب العراق وألاّ يدعموا أي تشريع مخالف لقانون الشريعة[٨٨]. وكانت المفاوضات الأولى قد ركزت على نسب الأحزاب السياسية في مقابل المترشحين المستقلين الذين يوضعون في اللائحة وكيفية إقناع مقتدى الصدر بالمشاركة. وعلى الرغم من ذلك فإن المؤشرات دللت على أنه من مجموع ٢٢٨ مرشحاً من الذين قدمتهم القائمة فإن أقل من نصف عددهم كان يمثل ١١ حزباً في التحالف وأقل من ستة كانوا ينتمون إلى المؤسسة الدينية الشيعية. أما الباقون فهم أفراد انتقتهم اللجنة لتمثيل شرائح واسعة من المجتمع العراقي[٨٩].

86- See Charles Clover, 'Seeking Votes: Iraq's Insurgents Consider Making Politics Their New Battleground', *Financial Times*, 21 October 2004.
87- Maina Ottaway, 'Don't Rig the Iraqi Election', *Washington Post*, 8 November 2004.
88- Charles Clover, 'Shia Look To Dominate Iraqi Parliament', *Financial Times*, 3 November 2004.
89- 35 See Dexter Filkins, 'Shiites Rule Out Clerics in Top Iraqi Leadership', *New York Times*, 24 January 2005.

وعندما بدأت الحملة الانتخابية بجدية أصبح واضحاً أن تحالفين فقط من التحالفات الأخرى لديها القدرة ليمثلا تحدياً خطيراً للتحالف العراقي الذي نظمه الشهرستاني وباركه السيستاني. وكانت الأولى قائمة العراق لرئيس الوزراء المؤقت إياد علاوي، حيث قام علاوي باعتماد ميزانية لحملته الانتخابية، ويقال إنها تساوي ٢.١٤ مليون كما قام بالترويج عبر قنوات التلفزيون الأرضية وتلك المرتبطة بالأقمار الصناعية، وركز علاوي على الأجندة العلمانية والأمنية. ولقد أظهر علاوي نفسه كقائد قوي، مخاطباً للطبقة الوسطى على أنه الشخص الوحيد القادر على إعادة وحفظ النظام[٩٠]. أما الثانية فقد كانت اللائحة الموحدة المكونة من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، والتي تمثل هدفها في محاولة لزيادة عدد أصوات الأكراد والنفوذ الكردي عند إعداد الدستور الجديد.

ومن الواضح أن الانتخابات قد سيطرت عليها مختلِف أساليب الحملات، فاللائحة الشيعية التي أصبحت معروفة في وقت قصير للناس قد ركزت على المسائل الدينية وتأييد السيستاني الضمني لها. وفي الأيام القليلة الأخيرة للحملة وعند التأكد من أن القائمة الشيعية قد نالت الأغلبية أدرك الذين يديرون الحملة في النهاية حجم المخاطر المترتبة على خوض الانتخابات على قاعدة مبنية على أسس طائفية، حيث بدؤوا في استخدام مفاهيم وتشبيهات علمانية في مخاطبتهم للمجموعات المتداخلة. ولقد غض الشيعة الطرف عن مطالبة القوات الأمريكية بمغادرة العراق في أعقاب الانتخابات، من خلال الإعلان عن أنها ينبغي لها أن تستغل هذه القضية لزيادة شعبيتها وتأكيد انتصارها، ومدركة أنها ستكون النواة الأساسية للحكومة المقبلة، وسوف تعتمد على القوات الأمريكية بشكل كبير لضمان بقائها في السلطة[٩١]. ومن التطورات المثيرة للقلق استخدام قائمة الشيعة في الجنوب وتحالف علاوي لقوات الشرطة وقوات الحرس العراقي في

90- See Jonathan Steele, 'Beyond the Bullets, A New Constitution Is the Crucial Issue for This Democracy', *The Guardian*, 31 January 2005; and Brian Whitaker,'Shunned Prime Minister Allawi Becomes Outsider', *The Guardian*, 14 February 2005.
91-See Steve Negus and Dhiya Rasan, 'Shia Group Reaches Out To Win Secular Voter', *Financial Times*, 27 January 2005; and Trudy Rubin, 'Some Iraqis Want US To Stay', *Philadelphia Inquirer*, 25 January 2005.

العملية الانتخابية في بغداد وما حولها. إن العملية الصارخة لتسييس المؤسسات الأمنية الوليدة تُعتَبر مبكرة في مسيرة الدولة الجديدة، وسوف تؤثر في استقرارها على المدى البعيد[٩٢].

وفي اليوم المحدد للانتخابات في الثلاثين من يناير، صوت ثمانية ملايين ونصف المليون من العراقيين في أول انتخابات ديمقراطية في تاريخهم. وعلى الرغم من وقوع تسعة تفجيرات نفذها انتحاريون في بغداد وهجمات للمقاومة في مختلِف أرجاء البلاد لا تزال متصاعدة مقارنة بالعدد المعتاد اليومي من ٦٠ ـ ٧٠ إلى ٢٦٠، فقد صوت ٥٨٪ من الذين يملكون الأهلية. ولقد اختلفت المحصلة الانتخابية بشكل درامي في مختلِف أنحاء العراق وفي مختلف مجموعات العراق الاثنية والدينية والعرقية. ففي المناطق الشمالية التي تهيمن عليها الأقلية الكردية، تراوحت النتائج ما بين ٨٢٪ إلى ٩٢٪. أما في المحافظات الجنوبية حيث يمثل الشيعة الأغلبية، فقد بلغت ما بين ٦١٪ و٧١٪. وفازت القائمة الشيعية: التحالف العراقي الموحد بنسبة ٤٨٪ من الأصوات ونال ١٤٦ مقعداً من أصل ٢٧٥ مقعداً من مقاعد الجمعية. وفاز التحالف الكردي بـ ٧٧ مقعداً، وقائمة علاوي فازت بـ١٣٪ من الأصوات و٤٠ مقعداً[٩٣].

لقد أثبتت المقاطعة التي دعت إليها المنظمات السياسية التي تمثل السكان السنة نجاحها، حيث كانت نسبة التصويت ٢٪ في منطقة الأنبار، وهي منطقة تقع في شمال غرب العراق ذات ثقل كبير بالنسبة للناخبين السنة. وكانت المقاطعة تعني أن مجموعة السنة التي تمثل ربع مجموع سكان العراق لن يتم تمثيلها في الجمعية الجديدة. قاد تحالف من مساجد السنة في مختلِف أرجاء البلاد ورابطة العلماء المسلمين وهيئة علماء المسلمين حملة لمقاطعة الانتخابات بعد هجوم القوات المسلحة على الفلوجة. وقد شارك الحزب العراقي الإسلامي بقيادة عبد المحسن عبد الحميد الذي دعا إلى تأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر. وفي منتصف نوفمبر ٢٠٠٤، فإن هيئة علماء المسلمين قد انضمت إليها ١٤ منظمة أخرى لتكوين مجلس وطني، وهي مظلة

92- For examples, see 'Iraqi Police Drawn into Poll Contest as Gloves Come Off', *Financial Times*, 19 January 2005.
93- On electoral turn-out, see Anthony Shahid and Doug Struck, *The Washington Post*, 14 February 2005; Steve Negus, 'Shia Coalition Wins 48% of Iraqi Vote To End Sunni Domination', *Financial Times*, 14 February 2005; Dexter Filkins, 'Split Verdict in Iraqi Vote Sets Stage for Weak Government', *New York Times*, 14 February 2005; and Burns and Glanz, 'Iraqi Shiites Win'.

تجمع كل أولئك الذين يرفضون المشاركة في الانتخابات، ما دامت البلاد ترزخ تحت وطأة الاحتلال الأمريكي. وربما تتطور هذه المجموعة إلى جبهة عريضة مناهضة للاحتلال وتمثل الصوت السياسي لمختلِف المجموعات المشتركة في التمرد.

مؤشرات لإشكاليات مستقبلية حول الدستور الانتقالي

إن الجمعية التشريعية المنتخبة حديثاً أوكلت لها مهمة إعداد مسودة الدستور الجديد وانتخاب مجلس رئاسي ثلاثي يقوم بدوره باختيار رئيس الوزراء الجديد، والذي يُتوقع أن يكون إبراهيم الجعفري رئيس حزب الدعوة الشيعي. وستكون لرئيس الوزراء الجديد أغلبية السلطات التنفيذية، حيث يقوم باختيار أعضاء مجلس الوزراء، وسوف يصرف الأمور في العراق حتى يحين موعد الانتخابات القادمة، والتي ستجري في ظل الدستور الجديد والمحدد لها تاريخ الخامس عشر من ديسمبر ٢٠٠٥.

إن عملية إعداد مسودة قانون الإدارة المؤقت، والذي اتُفق عليه بشكل نهائي في الثاني من مارس ٢٠٠٤ يعطي إشارة قوية للمداولات والمناظرات والانقسامات التي ربما هيمنت على الجمعية العراقية. والقانون عبارة عن وثيقة مؤقتة تهدف إلى إرشاد وتوجيه الحكومة الانتقالية حتى موعد الانتخابات القادمة في نهاية عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من دوره المؤقت ولغته الطموحة فإن قانون الإدارة المؤقت كان موضع الجدل السياسي الشاق والمكثف. فالقضيتان الخلافيتان اللتان سيطرتا على الجمعية تمحورتا حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الإسلام والأكراد في الدولة الجديدة.

إن أهمية الدستور الانتقالي تكمن في الطريق الذي رسمه لتطور الديمقراطية، كما أنه أبرز الخطوط الأساسية التي سوف تشكل نظام الحكم في العراق في العقد القادم.

فالحزبان الكرديان الرئيسيان: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني قد قاما بإدارة قطاعات مستقلة في شمال العراق بكفاءة واقتدار منذ عام ١٩٩١. فالسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح يتعلق بالكيفية أو الطريقة التي يمكن بها إعادة دمج الحزبين في العراق، والتي تمثل إحدى أصعب المسائل التي يتعين على العراق مواجهتها خلال السنوات المقبلة. فالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني

الكردستاني لدى كل منهما ميليشيات مستقلة ومسلحة تسليحاً جيداً، الأمر الذي أعطاهما مزيداً من الفاعلية في عملية المفاوضات. كما يتعين على المسؤولين الأمريكيين العمل على إقناع الحزبين الكرديين لإقناعهما بإرجاء مطلبهما الرئيسي والمتمثل في إعطائهما نسبة ثابتة من دخل البترول والسماح لهما بزيادة الرقعة الجغرافية التي سوف يحكمونها. وفي النهاية، تم التوصل إلى تسوية قضت بأن يعترف الدستور الانتقالي بأن العراق لا يكون ديمقراطياً فحسب بل فيدرالياً أيضاً. وهذا بدوره سوف يسمح بالتنازل عن السلطة للأقاليم. غير أن المفاوضات طوقت الحجج المتعنتة حول نوعية النظام الفيدرالي الذي سوف يستخدم ودرجة الاستقلالية التي يمكن أن يسمح للمنظمتين الكرديتين بالاحتفاظ بها. فالقرارات في مثل هذه المسائل الأساسية قد تم إجراؤها حتى نهاية الفترة الانتقالية في عام ٢٠٠٥.

استنتاجات

لقد منحت الحكومة الانتقالية التي يقودها علاوي السيادة القانونية الدولية من مجلس الأمن الدولي في الثامن من يونيو ٢٠٠٤. إن انتخاب الحكومة الجديدة في يناير ٢٠٠٥ سوف ينهي فترتها القصيرة. فالمهمة الأساسية التي تواجه الحكومة، والتي سوف تستلم السلطة من علاوي هي تأسيس نوع من السيادة الوطنية لتضاهي السيادة الدولية، والتي أعيدت للعراق في عام ٢٠٠٤. وعلى عكس السيادة الدولية، فإن السيادة الوطنية تعني التنظيم والسلطة السياسية الفاعلة وتعتمد على نوعية وعمق العلاقة بين الحاكم والمحكوم[٩٤](٤٠). وهذه العلاقة تتحدث بوضوح عن القدرات المؤسسية، ولكنها أيضاً عن الشرعية. فإن الحكومات ينبغي ألاّ يُنظَر إليها على أنها تحكم فقط، ولكن يجب أن يُحكَم عليها بأفعالها، والتي ينبغي أن تكون في مصلحة الجماهير. وإذا أريد للحكومة التي انتُخِبت في عام ٢٠٠٥ أن تكون ناجحة فإن عليها إحراز تقدم أساسي وإحداث درجة من الشرعية. ويتعين عليها إقناع نسبة هامة من الشعب العراقي بأنها تحكم من أجل مصالحهم وتعزيز آرائهم الجماعية عن العراق ما هو وماذا سيكون.

94- Stephen Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), p. 12.

أما بالنسبة للشعب العراقي والذي جرحته ديكتاتورية قاسية والحرب الأخيرة وشهور من العنف وانعدام الأمن، فإن التعبير الشرعي عن وجهة النظر السياسية بدأ فقط في التاسع من إبريل ٢٠٠٣. إن معظم الأحزاب السياسية التي استُخدِمت كحجر أساسي للحكومة الانتقالية، والتي جاءت من خارج العراق بعد سقوط النظام، لذا لم تجد الوقت الكافي للفت نظر الشعب وكسب ثقته وولائه. فمن الواضح أن بغداد اليوم تعجّ بالأحزاب السياسية. وزينت شوارعها بشعارات وتغطي أرصفتها عشرات الصحف الحزبية. وليس هناك ثمة من دليل كافٍ على أن الخميرة السياسية في العراق قد تبلورت في شكل سياسة حزبية مؤسسية على مستوى الأمة بأكملها أو أن المنظمات العديدة التي تسعى إلى كسب ولاء العراقيين قد نجحت في مسعاها.

من الواضح أن منظمات المجتمع المدني المحلية لم تحظَ بفرصة للانتعاش في ظل نظام صدام. فالشعب العراقي قد تفتت بعد خمس وثلاثين سنة من ديكتاتورية البعث. إن التحرير قد أدى إلى التعبئة السياسية، ولكن هذه العملية مجزأة وغير مستقرة، إذ لم يستطع أي حزب من الأحزاب حشد تأييد مؤثر من الشعب العراقي. فالعراق عندما حان موعد الانتخابات كان بلداً يفتقد المؤسسات المؤثرة سواء كانت سياسية أو إدارية. فالحزبان اللذان تصدرا المنتصرين من التحالف العراقي هما حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، واللذان زحفا إلى السلطة، ليس عن طريق تنظيماتهما أو من خلال شرعيتهما ولكن عن طريق ارتباطهما بالسيستاني، والخطر يكمن في أنها لا تستطيع تقوية التعبئة المجتمعية للجماهير في الانتخابات، وذلك عن طريق بناء أحزاب جماهيرية.

من المؤكد أن العراق منذ تكوينه في عام ١٩٢٠ لم تكن له نظم ديمقراطية مستقرة وفاعلة. إن الموروثات التي تركها صدام سوف تجعل من بناء ديمقراطية مستدامة أمراً في غاية الصعوبة. ولقد قام حزب البعث باختراق واحتواء وتحطيم المنظمات المدنية والسياسية التي لم يستطع السيطرة عليها. ولقد قام بحض الشعب عن طريق العنف أو المحسوبية للتفاعل مع مؤسسات الدولة على أسس فردية. فمحاولة بناء سياسة حزبية منظمة ومؤسسة في العراق تبدو ممكنة، ولكنها سوف تأخذ وقتاً ومجهوداً على السواء فإن الخطر على النظام السياسي العراقي والإقليم المجاور والعالم بأسره من أن الذين تم انتخابهم ليديروا شؤون

الدولة ممثلين للأحزاب السياسية الوليدة المسيطرة على العراق من التحالف العراقي المنتصر يمثلون قوة متنافسة فيما بينها ومع تحالفات أخرى خاضت الانتخابات لكسب ولاء العراقيين. وبدلاً من المضي قدماً في بناء ديمقراطية ليبرالية فإنهم سوف يقومون بتبني نموذج أكثر قبولاً على المستوى الشعبي وعلى مستوى الإقليم وفي دول العالم النامى بتوارثيتها الجديدة، وهذا يعني بالضرورة توزيع موارد الدولة لشراء الولاء السياسي. فأفراد الشعب العراقي سوف يأتي ليمارس السياسة ليسوا كمواطنين يتفاعلون مع دولة محايدة وقانونية سوف يعطونها ولاءهم الجماعي، ولكن كأتباع تم كسب ولائهم عن طريق توزيع موارد الدولة، وفي نهاية المطاف تصبح أصواتهم ومشاركتهم السياسية عديمة الجدوى.

الفصل الثالث

التعبئة السياسية في العراق الجديد

علاوة على المؤسسات الحكومية المنهارة للدولة العراقية، تبرز مشكلة أكثر اتساعاً تتمثل في المجتمع العراقي الذي يواجه الآن الحكومة العراقية الجديدة ومستشاريها الأمريكيين. كيف يمكن لهذا المجتمع الذي أنهكته الحروب والعقوبات القاسية والديكتاتورية أن يبدأ في تعبئة نفسية وأن يجعل وجهات نظره مسموعة ومؤثرة في الكيفية التي يمكن بها أن يتطور العراق وكل الإقليم من حوله. فبعد خمس وثلاثين سنة من الحكم الفردي، فإن السياسة في العراق تبدو غير راسخة الجذور، والحقائق المجتمعية ضئيلة وبعيدة المنال. وضمن العوامل الأساسية المؤثرة في تشكيل الدولة العراقية وفي التعبئة المجتمعية وفي مدى حضورها الملموس في الحياة اليومية للمواطنين، يبدو أن من أبرز تلك العوامل طريقة بناء الدولة الجديدة وكيفية جعل مؤسساتها تنال ثقة الشعب ودرجة الولاء الذي يمكن أن يمنحه إياها الشعب ومدى استعداده للدفاع عنها.

إن الاتجاهات التي تنبع من المجتمع العراقي تمثل عوامل مهمة في هذه المعادلة، حيث تبدأ الدولة تدريجياً في زيادة نفوذها، ويتعين عليها السعي إلى إيجاد وسطاء داخل المجتمع المدني أفراداً وجماعات على السواء ليكونوا قنوات لتلقي لمعلومات وتوزيع الموارد. وهذه الطريقة سوف تقوي تلك المنظمات، حيث تصبح الشخصيات الرئيسية في علاقات الدولة بالمجتمع والمتلقين لموارد الدولة، ولكنهم في الوقت نفسه يمثلون موارد للمعلومات الحكومية عن المجتمع. إن اختيار أي من المنظمات في داخل المجتمع كقنوات للاتصال يعتمد بالأساس على الكيفية التي يفهم بها العاملون في الخدمة العامة والسياسيين على قمة الجهاز البيروقراطي المجتمع العراقي وتعيين المجموعات التي يحسون بأنها مؤثرة ومفيدة وتحديد الفئات التي يرون أنها تمثل حاجزاً وعائقاً أمام بناء الدولة وفرض النظام. هذه الخيارات لن تؤثر في تطور علاقات الدولة بالمجتمع ولا في العلاقات داخل فعاليات المجتمع نفسه. فإذا ما تلقى الذين يديرون شؤون الدولة

العراقية هذه القرارات خطأ، وذلك بمحاباتهم بعض الأفراد والجماعات الذين ليست لديهم قاعدة دائمة في صفوف الشعب العراقي فهذا سوف يساعد على تكريس حالة عدم الاستقرار ويقوض دعائم الدولة[٩٥].

إن المعلومات التجريبية عن المجتمع العراقي تبدو محدودة للغاية، فالأمم المتحدة قد لاحظت انعدام الإحصائيات السكانية عن العراقيين في العقود العديدة الماضية[٩٦]. ففي السبعينيات والثمانينيات، كان نظام حزب البعث متردداً في نشر أي معلومات تتعلق بالسكان أو الاقتصاد، ولقد تغير هذا خلال التسعينيات عندما نشرت الحكومة معلومات إحصائية لدعم حملتها المناهضة للعقوبات. هذه المعلومات التي تضمنت الإحصاء الرسمي للسكان الذي تم في عام ١٩٩٧ كانت ذات نوعية متدنية، وهناك شك كبير في أن الأرقام قد تم التلاعب فيها.

ففي عام ٢٠٠٣، بلغ عدد السكان ٢٥.٩ مليون نسمة حسب التقديرات الدولية، وارتفع العدد إلى ٢٧.١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٤، إذ بلغ عدد الذين هم دون سن الرابعة عشرة ٤٠٪. كما أن نحو ٧٠٪ من السكان يقطنون في مناطق حضرية[٩٧]. ومع ذلك، فإن الإحصاءات التي تسبب جدلاً هي تلك التي تسعى إلى توصيف التركيبة الإثنية والدينية للعراق. على امتداد تاريخ العراق، فإن كل المعلومات الإحصائية المتعلقة بهذه المسائل كانت تُبنى على التقديرات. فالبريطانيون لم يقوموا خلال الأعوام الثمانية عشر التي سيطروا فيها على البلاد ١٩١٤ ـ ١٩٣٢، لم يقوموا بإجراء أي إحصاء سكاني. وعند الاستقلال في عام ١٩٣٢، جرى الاعتقاد بأن ٥٣٪ من السكان هم من العرب الشيعة المسلمين و٢١٪ من العرب السنة و١٤٪ من السنة الأكراد، والنسبة الباقية ١٢٪ هم من العرب المسيحيين والتركمان واليهود[٩٨]. أما اليوم،

95- This was the central reason for the failure of British attempts to build a stable state in Iraq from 1920 to 1932. Toby Dodge, *Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and a History Denied* (New York and London: Columbia University Press and Hurst & Co., 2003), esp. pp. 83–100.
96- Quoted in Brendan O'Neill, 'Another Dodgy Dossier', *The Guardian*, 25 March 2004.
97- These figures are taken from the UN World Food Programme, the US Central Intelligence Agency and the World Bank. See http://www.worldbank.org/cgi-bin/sendoff.cgi? page=%2Fdata%2Fcountrydata%2Fict%2Firq_ict.pdf and http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/print/iz.html.
98- These figures are quoted in Samir al- Khalil, *Republic of Fear: Saddam's Iraq* (London: Hutchinson Radius, 1989), p. 215, who in turn refers to Gabriel Baer, *Population and Society in the Arab East* (London: Routledge & Kegan Paul, 1964)

فإن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أعطت السكان العرب نسبة ٧٥٪ ـ ٨٠٪ والأكراد ما بين ١٥ ـ ٢٠٪. ويمثل الشيعة العرب ٦٠ ـ ٦٥٪ والسنة مضافاً إليهم الأكراد ٣٢ ـ ٣٧٪[٩٩].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من خلال التجربة عن العراق، والتي هي مثار تساؤل عن إمكانية الاعتماد عليها، آخذين في الحسبان سيطرة النظام السابق على الدخول إلى البلاد. فالذين قاموا بدراسة وتحليل السكان قد أُجبروا على استبدال المعلومات المادية بالحدس والتخمين والتأمل النظري. ولعل من ردود الأفعال المعروفة لمثل هذه التغيرات الملاحظة بالتجربة تلك القراءة البدائية للمجتمع العراقي. وهذه الحجة تتجه لأن تكون لها ثلاثة محاور، فنقطة البداية افتراض الطبيعة الانقسامية العميقة للمجتمع العراقي. وتمثلت هذه المدرسة الفكرية في كتابات ليزلي غلب وبيتر غالبيرث، فالعراق يضم ثلاث مجموعات طائفية مختلفة: السنة والشيعة والأكراد[١٠٠]. وتعتبر هذه الطوائف من الناحية الجغرافية متجانسة بشكل كبير، ولكنها منقسمة انقساماً عميقاً، ولها عداء مشترك. إن هذه المجموعات الثلاث قد تم إحكام انغلاقها في دولة يسيطر عليها السنة بشكل مصطنع على مدى أربع وثمانين سنة، وبالتالي فإنها قد انخرطت في عداء مميت. هذا التحليل يقود الذين يتبنونه ويدافعون عنه إلى نتيجة واحدة تعني تقسيم العراق إلى ثلاث دول صغيرة ونقية عرقياً، ويمكن السيطرة عليها.

والخبراء الأكاديميون الذين يدرسون التطور الاجتماعي والسياسي لكل العراق يعارضون النظر إلى الإقليم الكردي بشكل منعزل، ولقد أكدوا منذ فترة طويلة أن وصف العراق كمجتمع منقسم إلى ثلاث مجموعات ذات عداء مشترك يبدو وصفاً فيه كثير من المبالغة ويضر بشكل كبير بالحقيقة التاريخية المعقدة. إن التحليلات الأكاديمية المقارنة للهُويات العرقية حول العالم تؤكد أنها تكون في حالة انزياح، وفي العادة

99- See the CIA World Factbook, 2004

100- For a short account of this argument see Leslie H. Gelb, 'Divide Iraq into Three States', *International Herald Tribune*, 26 November 2004. Peter W. Galbraith develops it at greater length in 'How To Get Outof Iraq', *New York Review of Books*, 13 May 2004. At over 200 pages, the argument's most detailed exposition is Liam Anderson and Gareth Stansfield, *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division?* (New York: Palgrave MacMillan, 2004).Both Gelb and Galbraith have professional experience in the Balkans, and may be influenced by their understanding of the violent break-up of Yugoslavia in the mid-1990s.

تكون غير متصلة تاريخياً[١٠١]. كما أنها تتكون وتتفاعل مع الطبيعة المتغيرة للمجتمع وكيف تسعى الدولة إلى أن تتفاعل وتسيطر على شعبها. وإذا أخذنا هذا في الحسبان فسيصبح واضحاً أن العراقيين شأنهم شأن الآخرين يملكون أبعاداً مختلفة لـهُـويتهم السياسية والمجتمعية والأسرية والمهنية والجغرافية، بالإضافة إلى الجوانب العرقية والدينية، وهذه أبعاد ليست جامدة، بل إنها تتغير عبر الزمن، وتتجاوب مع السياسة في أي لحظة من اللحظات. إن الوضع السياسي وحقبته سوف يحددان أي هُوية اجتماعية سوف تكون الأكثر أهمية بالنسبة للأفراد المنخرطين في هذه العملية. في بعض الحالات، فإن الـهُـويات المبنية على العرق أو الدين ربما سيطرت على عملية التعبئة السياسية، ولكن في المقابل فإن الفعل السياسي يمكن أن يرتكز على موقف الفرد في المجتمع الكبير ووظيفته أو تعليمه. ومن المهم لهذه الخيارات المنتقاة قيام قدرات مؤسسية لهذه المجموعات والمنظمات الساعية إلى حشد الدعم والموارد الفكرية التي ينبغي أن تعمل بها، ويبدو أن الأهم من ذلك هو كيفية إدراك الأفراد أنفسهم ومجموعاتهم. أن يلجأ المرء وبشكل مستمر إلى اختيار جانب واحد من هُوية الفرد ويضعها في مكانة تسمو على نظيراتها، ونقصد في هذه الحالة الهُوية العرقية والدينية، أو يختار لحظة محددة من تاريخ العراق باعتبارها تمثل الحقبة الذهبية ليعرِّف بها هُوية البلد، فإن ذلك يُعتبر حتمية مبالـَـغـاً فيها تنحدر إلى حضيض العنصرية الفجة. إن الاجتهاد التحليلي في الكيفية التي يسعى بها شعب العراق إلى التعبئة في المستقبل بالتأكيد يجب أن يتم من خلال دراسة الاختلافات الدينية والإثنية. ولكن يجب أن نفعل ذلك في إطار تاريخي، محاولين التعرف على مصادر الـهُـوية السياسية والاتجاهات التي تمضي مناقضة للدين والعرقية أو تلك التي تدعمهما.

وفي حالة العراق، فإن نظام صدام كانت تسيطر عليه مجموعة واحدة من السياسيين، أغلبيتهم من العرب السنة المسلمين. ومع ذلك، فإن الصفوة الحاكمة بقيت في قاعدة أكثر ضيقاً في تاريخ العراق[١٠٢]. فالصفوة

101- For an excellent summary of the literature on this subject, see Nelson Kasfir, 'Explaining Ethnic Political Participation', in Atol Kholi (ed.), *The State and Development in the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986). Also see David D. Laitin, *The Russian-Speaking Populations in the Near Abroad* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), pp. 13–21 and 325–29; and Joseph Rothchild, *Ethnopolitics: A Conceptual Framework* (New York: Columbia University Press, 1981).

102- Phebe Marr, 'Comments', *Middle East Policy*, no. 4, October 2000, p. 87.

الحاكمة لم تكن بالضرورة نتاجاً للجماعة السنية بشكل كبير، ولكن للأسرة الممتدة لصدام ولعشيرته المتمركزة في تكريت. وكان هذا التنظيم للسلطة لا يمثل ببساطة طموحات ومصالح الجماعة السنية بشكلها الموسع في العراق. ولقد عمد صدام في استراتيجيته للحكم إلى إبعاد السنة الذين لا ينحدرون من تكريت وحتى التكريتيين الذين لا ينحدرون من الأسر الثلاث التي تمثل قلب المجموعة الحاكمة[١٠٣]. فأولئك الذين يعيشون حول وشمال غرب العراق قد عانوا كثيراً تحت حكم صدام، لأنهم جغرافياً وإدارياً أقرب إلى الصفوة الحاكمة ويمثلون تهديداً وشيكاً وكبيراً. إن حكم البعث مبني أساساً على القومية العراقية والعربية، وتحول خلال الثمانينيات إلى عبادة لشخص صدام، جرى توظيفها لإثراء أسرته القريبة. هذه ليست دولة مسيطراً عليها بواسطة السنة، وإنما هي دولة تُحكم بواسطة أسرة صدام ومن أجلها.

وتحت قيادة صدام، بدأت الدولة في استخدام سلطتها وثرائها لتغيير المجتمع. وخلال أواخر السبعينيات والثمانينيات، أصبح الأفراد العراقيون يدركون بشكل متزايد أن رخاءهم الاقتصادي المكتشف حديثاً يعتمد على ولائهم للنظام الذي يسيطر عليه صدام. واكتشف المعارضون السياسيون المنتشرون في أرجاء المجتمع العراقي، وبخاصة من مناطق الشمال والجنوب التي تقطنها أغلبية كردية أو شيعية أن التشكيك في سلطة الحكومة أو النضال من أجل التغيير له عواقب سياسية واقتصادية. فمن ناحية سياسية، يبدو أن الثراء الجديد للدولة قد تم صرفه بشكل كبير على الجيش والأجهزة الأمنية وأن نسبة ٤٠٪ من الثراء البترولي خلال هذه الفترة قد تم توظيفها لشراء الأسلحة التي زادت من قدرة الدولة على السيطرة والهيمنة على الشعب. لقد استخدمت الدولة مواردها لربط الأفراد وقطاعات من المجتمع إليها على أساس الولاء لصدام ونخبته الحاكمة. فالمعارضة إن كانت حقيقية أو محسوسة فسوف تُعاقَب اقتصادياً من الوهلة الأولى، وإذا كانت تمثل خطراً حقيقياً فستقوم الدولة باستخدام قدرات الدولة الكبيرة على ممارسة العنف المنظم.

103- Charles Tripp, 'Domestic Politics in Iraq: Saddam Hussein and the Autocrat's Fallacy', in Anoushiravan Ehteshami and Gerd Nonneman with Charles Tripp, *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the* 1990s, (Reading: Ithaca Press, 1991).

وبحلول أواخر الثمانينيات، كان المجتمع العراقي قد تمت تجزئته إلى مجموعات بطريقة فعالة ضمن مؤسسات وسيطة سياسية واقتصادية ـ اجتماعية بعد ما جرى تحطيمها بالقوة العسكرية والاقتصادية للنظام. أما المؤسسات المجتمعية التي رأى النظام أنها مفيدة فقد أعيد تشكيلها تحت رعاية الدولة، وذلك لتخدم كأدوات للتعبئة وتوزيع الموارد والسيطرة والرقابة[١٠٤]. فنقابات العمال والمنظمات الاجتماعية خارج سيطرة الدولة قد تم احتواؤها أو حلها. ولقد وجد الأفراد أن توفير احتياجاتهم الاقتصادية ورفاهيتهم يعتمد على علاقتهم المباشرة مع الدولة من غير وسيط[١٠٥]. ولكن بما أنه ببساطة لم يكن هناك مجتمع مدني فاعل في العراق قبل تغيير النظام في عام ٢٠٠٣[١٠٦]، فإن هجوم النظام البعثي على المجتمع المدني لم يُبقِ إلاّ على العلاقات الشخصية والوشائج الأسرية وروابط الأسرة الممتدة والمدينة والجوار إلى جانب المحافظات والدين كعلاقات مسموح ببقائها على شكل منقسم وغير منظم[١٠٧].

وفي الوقت نفسه، فإن النظام قد استثمر طاقاته في محاولة لبناء نسخة من القومية العراقية، والتي سوف تلبي احتياجاته. فخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية في الثمانينيات، ناضل النظام لبناء توجه وطني واحد تحتشد ضمنه كل الجماعات والفئات لحماية الأمة. ولقد تم مزج كل الرموز الثقافية من ماضي العراق قبل الإسلام وتاريخه المعاصر مع المفاهيم الشيعية والكردية[١٠٨]. ولقد دللت النتائج على أن ٨٠٪ من العامة و٢٠٪ من الجنود في الجيش العراقي القديم كانوا من الشيعة، ومع ذلك فقد قاتلوا في حرب الأعوام الثمانية القاسية ضد إيران، وهي دولة ذات أغلبية شيعية[١٠٩]. إن تفسيرات هذه الظاهرة لا يمكنها ببساطة أن تركز على الـهُـوية العرقية، ولكنها بالمقابل تعترف بقوة بالقومية الوطنية العراقية. ولقد أصبح هذا مؤثراً بشكل خاص عندما استطاع الجيش الإيراني أن يتوغل داخل الأراضي العراقية في عام ١٩٨٣.

104- Toby Dodge, 'US Intervention and Possible Iraqi Futures', p. 109.
105- Al-Khafaji, 'The Myth of Iraqi Exceptionalism'.
106- Faleh A. Jabar, 'Sheikhs and Ideologues: Deconstruction and Reconstruction of Tribes under Patrimonial Totalitarianism in Iraq, 1968–1998', in Faleh A. Jabar and Hosham Dawod (eds), *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East* (London: Saqi, 2003), p. 89.
107- International Crisis Group, 'Governing Iraq Middle East Report No. 17', Baghdad/Washington/Brussels, August 2003, p. 1; and Jadar, *Postconflict Iraq*, p. 10.
108- Amatzia Baram, *Culture, History and Ideology in the Formation of Ba'thist Iraq*, 1968–89 (New York: St. Martin's Press, 1991).
109- Faleh A. Jabar, *The Shi'ite Movement in Iraq* (London: Saqi, 2003), p. 254.

وعند وقف إطلاق النار مع إيران في عام ١٩٨٨ وتزايد الصعوبات الاقتصادية التي واجهها السكان، اكتشف المحللون انقساماً بين الوطنية الشعبية التي يمثلها الجمهور وبين الشوفينية أو المغالاة في الوطنية التي طورتها الحكومة البعثية بطريقة رسمية وآلية. وقد بلغ هذا التحول ذروته في عام ١٩٩١ مع الانتفاضات التي اندلعت في أعقاب وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب الخليج الثانية[١١٠]. ومع ذلك، فإن الجرح الذي خلفته الحرب والتدني المريع في مستويات المعيشة والتركيبات الاجتماعية أمور أدت إلى تقويةِ وطنيةٍ عراقية راسخة الجذور. إن الدولة المدفوعة بعقيدة القومية العربية قد وجدت تاريخياً التأييد وسط شعب يعتقد أن العراق قد عومل بطريقة غير عادلة بواسطة الغرب والنظام الدولي. من الواضح أن اثنتي عشرة سنة من المعاناة تحت وطأة العقوبات قد أشعلت جذوة نزعة قومية قوية تولدت من أصل كرامة العراق الذي استطاع الصمود على الرغم من كل الذي حدث. فالموقف الحالى يفاقم هذه الأحاسيس. إن فشل سكان بغداد المحررين في منح القوات الأمريكية الترحيب الغامر المتوقع من واشنطن يُعتبر مؤشراً لقوة الوطنية العراقية.

منذ إبريل ٢٠٠٣ وعلى طول الجنوب ووسط العراق، فإن عملية التعبئة السياسية كان عليها أن تبدأ من الصفر، حيث اتضح أن هناك اتجاهين للحركات الناتجة في فئات المجتمع الشيعي والسني على السواء. في المقام الأول، فإن دولة قوية ذات نظام اتحادي عاصمتها بغداد قد غدت مطمحاً تدفعه وطنية عراقية قوية. ولكن في الوقت نفسه، فإن الفكرة لم تتبلور بالشكل المتوقع لعدم وجود مجموعة واحدة أو ميثاق واضح يحشد ويعبئ السواد الأعظم للجماهير. إن النـزاعات التي ظهرت بين الأحزاب الكردية في الشمال من جانب والأحزاب والمؤسسات الشيعية الدينية من جانب آخر كانت بوادر ومؤشرات لانقسام أوسع. مع أن كل الأحزاب الرئيسية في كل أرجاء العراق ملتزمة بالوحدة الترابية للبلاد إلا أن تصوراتها عن الكيفية التي يجب أن يتطور بها العراق تبدو مختلفة ومتباينة بشكل قاطع.

110- Faleh A. Jabar, 'The Iraqi Army and Anti- Army: Some Reflections on the Role of the Military', in Dodge and Simon (eds), *Iraq at the Crossroads*, p. 118.

اتجاهات داخل الجماعة الشيعية

بالنظر إلى أنهم يمثلون أغلبية السكان، فإن التطلعات السياسية للشيعة العراقيين سوف تصبح عاملاً محدداً في تطور عراق ما بعد صدام. هذه العملية سوف تنتشر بشكل رئيسي في المدن الأكثر قداسة بالنسبة للمسلمين الشيعة مثل النجف وكربلاء وفي جنوب البلاد، ولكن أيضاً سوف تظهر في بغداد في مدينة الثورة، والتي أُعيدت تسميتها بمدينة الصدر ويقطنها زهاء مليوني نسمة في شرق العاصمة بغداد.

إن الفكر السياسي الشيعي قد شكلته مجموعات متنافسة تتمثل في المرجعية الدينية المتمركزة في النجف وكربلاء والطبقة الوسطى القاطنة في المدن والمثقفين والطبقة التجارية ورجال الأعمال[١١١]. منذ عام ١٩٢٠، توصلت هذه المجموعات المتفاوتة إلى اتفاق حول المبادئ العريضة التي يمكن حشد الرأي العام حولها. وفي قلب هذا الاتجاه، نجد التزاماً قوياً بالقومية العراقية والدولة العراقية الموحدة. إن المرجعية الشيعية أو العلماء قد قاموا بتعبئة وحشد القرويين العراقيين ضد الاحتلال البريطاني باسم حركة وطنية عراقية وليدة خلال ثورة عام ١٩٢٠، بينما ساعد المثقفون الذين ينتمون إلى الطبقة الشيعية الوسطى على تشكيل ايديولوجية البعث القومية في بداياتها. هذا الاتجاه المركزي العراقي مقروناً بالديمقراطية سوف يقود وبطريقة تلقائية إلى هيمنة السياسيين الشيعة على قمة الدولة[١١٢]. أما على الأرض، فالواقع يبدو أكثر تعقيداً. فبينما يمثل الشيعة أغلبية السكان، إلا أن هذه الأغلبية منقسمة بالجغرافيا والجدل الايديولوجي حول العلاقة بين الدين والدولة.

في الواقع، هناك انقسام استمر لفترة طويلة بين العلماء والجماعة الشيعية في العراق، وقد فاقمته السياسة اليسارية الجماهيرية خلال الخمسينيات والستينيات وانتشار العلمانية في فترة الثمانينيات. وهذا يعكس انقساماً ايديولوجياً في الحياة الشيعية غير المتعلمة، بين أولئك الذين يؤيدون مشروعاً علمانياً وسياسياً عريضاً ينادي بالعدالة والديمقراطية وأولئك الملتزمين بإقامة وفرض الدولة الإسلامية. بالإضافة إلى أن

111- Jabar, *The Shi'ite Movement in Iraq*, p. 37.
112- Pierre-Jean Luizard, 'The Iraqi Question from the Inside', *Middle East Report*, no. 193, March–April 1995, p. 19.

هناك انقساماً بين المرجعيات التي مكثت في العراق أثناء حكم صدام ومجموعات المنفى في إيران ومناطق أخرى. إن الانقسام بين العلماء الذين كانوا في المنفى وأولئك الذين فضلوا البقاء في العراق قد برز بصورة جلية بمقتل آية الله عبد المجيد الخوئي في النجف بعد سقوط نظام البعث. ويُعتبر الخوئي شخصية ذات تأثير كبير وسط الشيعة على المستوى العالمي، حيث قضى سنوات في منفاه بلندن، وبعد رجوعه إلى النجف في أعقاب سقوط النظام البعثي تم قتله بواسطة الغوغاء في أحد الأضرحة المقدسة، ولقد جرى اتهام الصدر بأنه كان وراء حادث مقتله.

إن قوة وتماسك وتأثير المؤسسة الدينية الشيعية في العراق الحديث أمور رُبطت مباشرة بسلطة الدولة وسياسات النظام الضاغطة والإلزامية تُجاه العلماء. وفي أعقاب حرب الخليج في عام ١٩٩١ وما أفرزته من تداعيات تمثلت في النقص المريع في الموارد نتيجة للعقوبات، سمح نظام صدام بتوسيع المؤسسات الشيعية لهيئاتها الخيرية، مستفيدة من الهبات التي تقدمها الجماعات الشيعية في الخارج[١١٣]. وهذا الضعف الواضح للنظام قد استُغل بواسطة آية الله محمد صادق الصدر والد مقتدى الصدر لبناء شبكة عريضة من المؤسسات الخيرية تمتد من بغداد إلى الجنوب. وعندما ازداد نفوذ الصدر وظَّف هذه الشبكة الاجتماعية وحوَّلها في رسالة سياسية قوية، وقد تضمنت خطبه التي كان يتابعها الآلاف من العراقيين نقداً لصدام، ونادت بأسلوب حكم إيراني يتحكم فيه رجال الدين. وفي أعقاب مقتله بواسطة الحكومة في عام ١٩٩٩، ورث ابنه مقتدى سياسة والده الراديكالية المناهضة للنظام، إضافة إلى مؤسسته الخيرية. وبعد سقوط النظام، استخدم مقتدى الشبكة الخيرية التي أسسها والده كنظام للحكم المحلي، وتحرك مقتدى لملء الفراغ الذي حدث بعد سقوط النظام في مدينة الصدر في بغداد. وقد قامت المليشيات التابعة له بفرض نظام صارم، وهي تسيطر على ما لا يقل عن ٩٠٪ من المساجد في المنطقة.

وقد سعى الصدر إلى تنظيم أولئك الذين فقدوا الكثير خلال عام ١٩٩٠، وخصوصاً الفقراء وسكان المدينة الذين يمتهنون أعمالاً لا تسد رمقهم. وهذه المجموعة قد عانت من فشل الاحتلال في إحلال النظام

113- Faleh A. Jabar, 'Clerics, Tribes, Ideologues and Urban Dwellers in the South of Iraq: The Potential for Rebellion', in Dodge and Simon (eds), *Iraq at the Crossroads*, p. 170.

والتنمية الاقتصادية المستدامة. ولم يكن الصدر مثيراً للغوغاء والرعاع، فمساعداته تمتد إلى المستويات الدنيا للمؤسسة الدينية، حيث وجد الدعم والمساندة من رجال الدين اليافعين، والذين جذبهم إليه كونه شاباً وافتقاره إلى التعليم الديني (يقضي رجال الدين الشباب فترة تدريب طويلة وشاقة)، ووجود دلالات تشير إلى تأثيره المعنوي والسياسي في وقت قصير[١١٤]. وفي النهاية، ففي النجف، بدأ الصدر النزاع مع مجموعة كبيرة من العائدين من المنفى وأولئك الذين شعر بالتهديد نتيجة لوصولهم[١١٥].

ولحشد هذه المجموعة المتباينة من المؤيدين، استفاد الصدر من خطابه العاطفي الذي يمزج بين الوطنية العراقية المتشددة والالتزام بالإسلاموية الراديكالية. وبفعله هذا، فقد وضع نفسه ضد المؤسسة الدينية التقليدية وعلى قمتها الحوزة العلمية، وهي المسؤولة عن المدارس والمؤسسات الدينية، ويشرف على الحوزات علماء دينيون يُعرَفون بالمرجعيات، والذين كونوا لأنفسهم حلقات من الطلاب والتابعين. والحوزة تنظم تقليدياً بالإجماع الذي يعتمد على الاتفاق بين العلماء أصحاب المرتبة العليا كالمرجعيات في النجف[١١٦]. وبعد سقوط نظام صدام، اتجهت قطاعات واسعة من السكان إلى الحوزة من أجل التوجيه والإرشاد والرعاية إلا أن الانتشار والطبيعة الإجماعية للمنظمة قادت إلى اللبس والارتباك مع مختلِف المجموعات السياسية التي تسعى إلى الاستفادة من سمعتها ووضعها المميز والادعاء بأنها تعمل لحسابها.

ومن هذا اللبس والارتباك، برز السيستاني البالغ من العمر ٧٣ عاماً والمولود في إيران ليصبح أكثر رجال الدين نفوذاً في البلاد. ومنذ سقوط النظام وبصفته يتقلد أعلى مرتبة من بين أربعة كلهم يحمل لقب آية الله في النجف، سعى السيستاني إلى تقنين موقعه في السلطة داخل مجموعة العلماء وفي أوساط المجتمع. وفي محاولته لتقوية سيطرته على العلماء، واجهته مشاكل عدة، فموقعه المسيطر قد جعله يبدو ضعيفاً أمام العنف السياسي المتزايد في العراق، ومثّل الصدر تهديدات جدية له. كما أن السيستاني قد أصبح عرضة للمؤثرات

114- See Shi'ism: 'Varied Social Settings, Rival Centre of Power and Conflicting Visions', International Crisis Group Report, Part Two, Baghdad, 5–6 July 2003, expanded 12–15 July 2003, p. 8; and Jabar, *The Shi'ite Movement in Iraq*, p. 26.
115- International Crisis Group, 'Iraq's Shiites Under Occupation', Middle East Briefing, Baghdad/Brussels, 9 September 2003, p. 18.
116- *Ibid*., pp. 8–9.

المحلية والدولية المتزايدة. إن فلسفته السياسية تمنع العلماء من الدخول في السياسة بشكل مباشر. وهذا ما قلل من نداءاته للعراقيين الذين عزلهم الاحتلال. أما الصدر فقد كان له أسلوبه الخاص في توجيه حركة الحوزة الراديكالية لدى مقارنتها بالحوزة الصامتة للسيستاني. من الواضح أن السيستاني لا يزال يقاتل من أجل السيطرة على المؤسسة الدينية ويتنافس مع الصدر لمساعدة الفقراء والقطاعات الثائرة والمستاءة من المجتمع العراقي.

ومن الواضح أن هناك حزبين سياسيين يتنافسان لكسب مساندة الشيعة، وهما حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. ومع أن محاولات الحزبين بناء قاعدة سياسية مؤثرة في العراق قد قوضتها عوامل مختلفة، فإن وجهة النظر السياسية الشيعية قد ظلت غير مبلورة بشكل محدد، ولم تلتقِ حول مجموعة محددة من القضايا. فحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق لم يطورا برنامجاً سياسياً محلياً يحظى بالثقة. وبانضمامهما إلى مجلس الحكم، أصبح الحزبان يرتبطان بالاحتلال البغيض وكل سقطاته. ولقد هاجم مقتدى الصدر كلاً من حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق المستورَدَيْن من الخارج والمرتبطين أشد الارتباط بالولايات المتحدة وبإيران.

ولقد قام حزب الدعوة بتسويق نوع من القومية الإسلامية بدرجة من النجاح، إلا أن تاريخه المليء بالانقسامات الداخلية والصراع الفكري قد أعاق المجهودات الرامية إلى بناء مؤسسة قومية. وفي المقابل، فإن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق قد ناضل لتجاوز ماضيه كأداة للسياسة الخارجية الإيرانية. وجدير بالذكر أن المجلس قد تم تكوينه في طهران في عام ١٩٨٢ إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية. وقد عكس المجلس وجهة نظر الحكومة الإيرانية ورغبتها في توحيد المقاومة الشيعية العراقية ضد صدام. ولقد كان من رموز المجلس الراحل محمد باقر الحكيم سليل إحدى أسر العراق الدينية المهمة. ولقد استمد الحكيم قدراً كبيراً من شرعيته من أعمال والده آية الله العظمى محسن الحكيم[١١٧]، مع أنه لم يحاول قط تكوين سمعة من التعليم الديني أو السلطة. وعند رجوعه إلى العراق، ترك النشاط السياسي لأخيه عبد العزيز

117- *Ibid.*

الحكيم. وعندما قُتل محمد عند إمامته لصلاة الجمعة في النجف في أواخر أغسطس ٢٠٠٣ تقلد أخوه قيادة الحركة.

الشمال الكردي

برز القطاع الكردي في شمال العراق في عام ١٩٩١ في أعقاب حرب الخليج الثانية. ومنذ إنشائه، فإن القطاع الكردي قد أعطى بعداً ثاقباً عما يمكن أن يكون عليه العراق من غير صدام. لقد كان الأكراد متلهفين لإثبات أن رهانهم من أجل الحكم الذاتي إن لم يكن الاستقلال من الوهلة الأولى سوف يتم على أسس ليبرالية وديمقراطية. ومع ذلك، فإن الدروس التي يجب أن تؤخذ من التجربة الكردية لا تتسم كلها بالإيجابية.

ففي عام ١٩٩٢، تم إجراء انتخابات ديمقراطية في أرجاء القطاع الشمالي، وذلك لانتخاب برلمان إقليمي كردي وحكومة يكون مقرها أربيل. وقد أثبتت الانتخابات الطبيعة الاستقطابية للحياة السياسية الكردية، حيث أحرز كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وبالتساوي ٥٠٪ من الأصوات لكل منهما. وهذه تُعتبَر إشارة إلى حجم الصراعات المستقبلية. فقد رفض قائدا الحزبين مسعود البرزاني وجلال الطالباني المشاركة المباشرة في الحكومة الائتلافية التي تكونت بعد الانتخابات، مفضلَيْن التأثير في الأحداث من خلال الوكلاء. وبدلاً من بناء حكومة، حاول كل حزب تقوية قواعده الإقليمية المساعدة، وذلك بخلق إدارتين متنافستين تتحينان أي فرصة لإقامة حكومة قوية لكل القطاع. ولقد بُنيت الإدارتان لتقوية الولاء الحزبي، وليس بناء القدرات المؤسسية. ولقد جرب الشعب الحكومة المحلية كامتداد للرعاية والمناصرة السياسية، حيث يتم اكتساب الولاء باسم قادة الحزب[١١٨].

وقد أدت المماحكات وعمليات التنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى اندلاع حرب أهلية داخل الإقليم في نهاية عام ١٩٩٣. وبحلول عام ١٩٩٤، استولت قوات الاتحاد

118- Michiel Leezenberg, 'Economy and Society in Iraqi Kurdistan: Fragile nstitutions and Enduring Trends', in Dodge and Simon (eds), *Iraq at the Crossroads*, p. 151.

الوطني الكردستاني على أربيل، منهية كل الآمال في تكوين حكومة إقليمية متحدة. وقد أدى هذا إلى استدراج بعض القوى الإقليمية لنيل المزيد من النفوذ وسط الأحزاب المتحاربة بالقرب من حدودها، وقامت الأجهزة السرية لدول الجوار فضلاً عن جيوشها بالتدخل، حيث أصبحت من اللاعبين الأساسيين في الصراع.

ولقد بلغ الصراع ذروته في أواسط عام ١٩٩٦ عندما أدرك الحزب الديمقراطي الكردستاني أنه سوف يخسر المعركة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، فطلب من بغداد المساعدة العسكرية. وفي نهاية أغسطس، دخل ٣٠ ألفاً من الجنود العراقيين إقليم كردستان في مساعدة تكتيكية للحزب الديمقراطي الكردستاني. وبمساعدة القوات العراقية، استطاع الحزب السيطرة على أربيل والسليمانية ومدينة كوي سان جاك. ونتيجة لذلك، نزح نحو ٣٩ ألف لاجئ من المنطقة، وتدخلت الولايات المتحدة في النهاية كوسيط بين الطرفين، حيث تم التوصل إلى تفاهمات واشنطن في سبتمبر ١٩٩٨. وفي الوقت الراهن، يدير كل حزب إدارة منفصلة، ويفرض ضرائبه بمشيئته الخاصة ويحتفظ بمليشياته الخاصة. وهذا أضر بنمو التعددية السياسية وازدهار اقتصاد السوق الحر. ومن الملاحظ أن ثمة انتعاشاً لحركة المجتمع المدني وحرية الصحافة، ولكن في حدود واضحة موضوعة بواسطة الأجهزة الأمنية لكلا الحزبين. وقد امتدت هذه العملية إلى الاقتصاد، وذلك بنمو رأسمالية صُمِمت لزيادة سيطرة الحزبين على الإقليم وثراء قيادتيهما[١١٩].

وبعد سقوط صدام، أدرك الطالباني والبرزاني أن الطريق الوحيد للدفاع عن مصالحهما وعن الوضع الراهن في الشمال هو الارتباط بالسياسة في بغداد، ودخول المعمعة السياسية على المستوى الوطني. ونتيجة لذلك، أصبح القائدان رمزين سياسيين على مستوى البلاد. إن المفاوضات التي أحاطت بوضع قانون الإدارة المؤقت في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٤ قد مثلت أهدافهما وتكتيكاتهما، بالإضافة إلى النزاعات المرتبطة بتصورهما. وإدراكاً منهما لاستقلالهما الذاتي وميليشياتهما الضخمة فقد أعطاهما هذا الوضع فاعلية مؤقتة، وحاول كلا الحزبين المحافظة على المكاسب التي حققاها خلال عقد التسعينيات، وذلك بمطالبتهما

119- *Ibid.*

بفيدرالية قائمة على أساس عرقي. وهذا الاتجاه تعارضه الأحزاب الشيعية التي كانت تفضل منذ أمد طويل قيام دولة مركزية. فالتسوية التي قام بتفصيلها وتشكيلها بريمر تحتوي على اتفاقية مكتوبة في الدستور الانتقالي، مفادها أن من حق ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات عراقية رفض الدستور. ولقد رأى الحزبان الكرديان في هذا التطور أنه يمثل الضمان الأدنى لموقفهما داخل مؤسسة الدولة العراقية الناشئة.

وعندما لم يتم تضمين الضمانات الواردة في قانون الإدارة المؤقت في قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٤٦، والذي اعترف بالسيادة الدولية للعراق قبل الغزو فإن الحزبين قد أُخطرا بأن ممثليهما لن يتقلدوا أياً من منصب رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء. ولقد هدد الطالباني والبرزاني بالإحجام عن المشاركة في الحكومة وفي الانتخابات القومية القادمة على السواء. وكان هذا الأمر في الواقع تهديداً وتلويحاً بالانفصال، وهذا التكتيك القائم على المشاركة في السياسة القومية مع التهديد في الوقت نفسه بالانفصال يبقى من أوراق المساومة المهمة بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لاستراتيجيتهما فيما بعد الانتخابات.

إن سلسلة من القضايا السياسية مثل تحديد كيفية السيطرة على مدينة كركوك المقسمة وشكل الآلية التي يتم بموجبها توظيف عائدات النفط والشكل الذي يمكن به حكم البلاد ظلت مسائل قابلة للانفجار. ولقد انهمك فريق المفاوضين الأكراد في استخدام هذه السياسة التهديدية ساعياً إلى الحصول على صفقة معقولة، وذلك بالتهديد بتقسيم العراق. ويمكن القول إن قيادة الحزبين الكرديين في الحقيقة لم يعملا بشكل غير مسؤول. بل إنهما في الواقع يقفان بين التطلعات الأكثر راديكالية للشعب الكردى في الشمال والقيود التي تفرضها السياسة الوطنية والإقليمية والدولية. من الواضح أن جيلاً من الأكراد قد بلغ سن الرشد والنضج منذ انفصال الإقليم الكردي عن العراق فإن لغتهم الأم هي الكردية، ولقد تشربوا بثقافة كردية خالصة ودرسوا في الحورات التي كانت بغداد قد أطلقت لها العنان منذ عهد بعيد. إن السكان الأكراد يجب إقناعهم بالفائدة المرجوة من إعادة التوحد مع بقية العراق. ففي نظرهم أن إنجازات الإقليم الكردي ـ بتعدديته النسبية ـ الاستقرار والرفاهية يفوق الكفاح السياسي لميلاده. في الوقت الحاسم والمفصلي، فإن المخاطر المترتبة على الارتباط الكامل بالسياسة العراقية تبدو أكبر من المنافع الكامنة. وهذا يضع القيادة

الكردية في وضع صعب. لا بد أن يكون للنخبة الحاكمة درجة من الشعبية وإقناع الشعب بأن تسوية تاريخية سوف تستحق المخاطر المرتبطة بها[١٢٠]. إن حركة شعبية تنادي بالاستفتاء حول وضع كردستان في المستقبل قد أبرزت الصعوبات المرتبطة بحساسية هذه الموازنة. وهذا الاتجاه قد بدأه الأكاديميون الأكراد في عام ٢٠٠٤، إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في محاولة منهما لتحجيم الضرر المتوقع منه قاما بتبنيه. وعلى الرغم من ذلك فإن الحملة استقطبت زهاء مليونين من المؤيدين في غضون أسابيع، وهذا يعكس مدى التطلعات الشعبية للاستقلال.

إن وضع الإقليم الكردي بالمقارنة بباقي العراق قد ازداد قوة في فترة التي فشلت فيها سلطة التحالف الانتقالية والحكومة الانتقالية في فرض النظام والقانون. واستطاعت السلطات الكردية مع بعض الاستثناءات عزل المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم من موجة العنف المنتشرة في أرجاء البلاد فإن الإدارة الكردية التي تأسست منذ عام ١٩٩١ على الرغم من نواقصها العديدة فإنها ما زالت أكثر تماسكاً وفاعلية من الهياكل المساوية لها في وسط وجنوب البلاد. إن المحاولات الفاشلة المتكررة لبناء إدارة متماسكة وإرساء النظام والقانون في باقي العراق سوف تزيد من سياسة الأمر الواقع الرامية إلى استقلال الإقليم. وفي الوقت نفسه فإن التنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أرجأت في الوقت الحاضر، وذلك من أجل قضايا السياسة القومية الكبيرة إلا أنها لم تنته. ومن المؤكد أنه ما زالت هناك انقسامات سياسية عميقة تمثل الأساس لرغبة الأكراد القوية في الاستقلال وإحساسهم العميق بالـهُـوية القومية الكردية.

التعبئة السياسية وسط السنة العراقيين

إن التعبئة السياسية وسط السنة العراقيين تبدو أكثر بطئاً وغير مركزية مقارنة بالمجموعتين الأُخريَـيْـن الرئيسيتين في البلاد، حيث تفتقر إلى المؤسسات الدينية المركزية من قبيل التي يملكها الشيعة والحزبان

120- International Crisis Group, 'Iraq's Kurds: Towards an Historic Compromise?', Brussels/ Amman, 8 April 2004.

الكرديان المسيطران. وتنبع مخاوف السنة من إحساسهم بأن النظام الجديد في العراق سوف يؤدي إلى تهميشهم واضطهادهم. إن الآليات السياسية كان يجب أن تُبنى بسرعة حول الاهتمامات الايديولوجية الثنائية القومية والإسلام.

إن طبيعة هذه التعبئة السياسية مرتكزة على الموروث من حكم البعث. ولقد عملت حكومة صدام بقوة على تحطيم أي منافس للتنظيم الجماعي في المجتمع السني، مستهدفة مكوناته بالسيطرة والاحتواء. إن بعض أصحاب الحظوة في الجماعة السنية أصبحوا قنوات لتوزيع موارد النظام. وفي المقابل، كان يُتوقع منهم تزويد النظام بمعلومات استخبارية عن المجتمع. والمثال الجيد لهذه العملية والطريقة التي استطاعت بها تحويل المجتمع هي علاقة النظام البعثي بالقبائل العراقية وموقفه من القبلية. وعندما استولى البعثيون على السلطة سعوا إلى تسريع ما رأوه بأنه تفتيت لموروث القبلية القديم، والذي اعتبروه مرتبطاً بالتعاون مع الإمبريالية البريطانية وبالتخلف والضعف. وهذه العملية قد تم دفعها إلى الأمام عبر تجربة الملكية الجماعية للأرض في عام ١٩٧٠ وعملية تأميم الأراضي في عام ١٩٧١[١٢١]. وبعد صعود نجم التكريتيين ضمن النخبة الحاكمة وتكريس السلطة حول حسن البكر وصدام، أصبح حزب البعث يعتمد على قبيلة أبو ناصر، وخصوصاً عشيرة البجات وأسرة المجيد. وفي سعي الحزب إلى نشر قبضته الشمولية والموروثة على المجتمع، قام بضم واحتواء المجموعات القبلية التي يستفيد منها، وفي الوقت نفسه قام بتحطيم تلك المجموعات التي شعر بأنها تمثل تهديداً له[١٢٢].

ولقد وصلت هذه الطريقة إلى ذروتها في أعقاب حرب الخليج في عام ١٩٩١. فبعد هذا العام، قلص صدام دور حزب البعث كأداة للتعبئة الاجتماعية، ولكنه وازن بالمقابل انهيار المؤسسات الرسمية، وذلك بتطوير إطار وشبكة جديدة من المحسوبيات. وفي الواقع، فإن صدام قد قام بتوزيع مسؤولية حفظ النظام المركزية على الشيوخ وعلى شبكات قبلية قام بتقويتها. وفي أعقاب سقوط صدام، فإن الأفراد مثل الشيوخ الذين

121- Tripp, *A History of Iraq*, pp. 205–206.
122- Jabar, 'Sheikhs and Ideologues', pp. 69– 101; and Amatzia Baram, 'Neo-Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Policies 1991–99', *International Journal of Middle Eastern Studies*, 29 (1997), pp. 1–31.

خلقتهم الحكومة قاموا في جنوب وشمال البلاد بالوصول إلى صيغة تعايش مع القوى الاجتماعية الجديدة التي جاءت بعد تغيير النظام أو أنهم قُتلوا أو أُجبروا على الهرب. وفي بعض المناطق التي توجد بها عمليات مقاومة قليلة لصدام في بغداد وشمال غرب العراق، فإن الوضع يبدو مبهماً. ومع بقايا عناصر الأجهزة الأمنية، فإنهم قد بقوا في أماكنهم وما زالوا مرتبطين بالنظام القديم. ولأنهم ليسوا أقوياء كما كانوا بالأمس، فمن الواضح أن وجودهم قد أعاق نمو أجهزة سياسية بديلة ومنع ظهور أفراد قادرين على حشد السند الشعبي. لقد استخدموا مهاراتهم القديمة لمقاتلة الاحتلال الأمريكي ومحاربة محاولات الحكومة العراقية مد نفوذها نحو المناطق التي كانوا يسيطرون عليها في الماضي.

إن الفراغ السياسي في قلب الجماعة السنية قد تم ملؤه جزئياً بالقومية الإسلامية، حيث استخدمته مجموعات مثل جماعة الإخوان المسلمين بعد إعادة تكوينها والحزب الإسلامي العراقي. ويشير ذلك إلى الطبيعة المنقسمة لها باعتبارها تبدو تحالفاً، وليست حزباً واحداً متماسكاً. ولقد بدت هيئة علماء المسلمين التي كونت في عام ٢٠٠٣ أكثر تأثيراً والمتعارف على تسميتها بالهيئة، إذ تمثل ٦٠٠٠ مسجد تقريباً، أي ما يناهز ٨٠٪ من كل المساجد على المستوى القومي. والمتحدث الرسمي باسم الهيئة هو الدكتور مثنى حارث الضاري الذي درس في جامعة الأزهر المرموقة في القاهرة، وقام بالتدريس في شعبة الشريعة الإسلامية بجامعة بغداد. وهو في خطابه السياسي يمزج بين الإسلاموية المتزمتة مع الوطنية العراقية القوية التي تدين كل الذين يتعاونون مع الاحتلال.

إلى جانب حزب البعث نفسه، فإن الجماعة السنية قد فقدت التنظيم الجماعي الذي تحتاج إليه لإعطائها صوتاً سياسياً واضحاً ومتماسكاً، وهذا الفراغ ما زال قائماً. ولكن المسجد والإسلام والوطنية العراقية هي عوامل قد أثبتت أنها الأقوى ضمن أسس التنظيمات والقوى السياسية الموجودة على الساحة العراقية. وهذا ليس منظوراً متجانساً، فإن حركة المسلمين السنة مقسمة إلى مواقف دينية عدة. فالسلفية والصوفية على سبيل المثال، لديهما أفكار متباينة حول استخدام العنف في معارضة الحكومة والاحتلال. ومع ذلك، فإن مشاعر العداء التي يشعر بها هذا الجزء من الشعب العراقي تُجاه الاحتلال والممزوجة بعدم وضوح

الرؤية السياسية وغياب النظام أمور كلها تعني أن التشدد الإسلامى من المحتمل أن يكون العنصر المهيمن في السياسة السنية.

استنتاجات

في أعقاب تغيير النظام، ظهرت صور معقدة للنظام السياسي العراقي. لذا، فإن استطلاع وجهات النظر في قُـطْـر قد خرج لتوه من الديكتاتورية محطماً ومدمراً وتكتنفه الضبابية وعدم وضوح الرؤية ويسوده العنف يبدو عملية غير مؤكدة. إن نتائج استطلاعات الرأي المتعددة في عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ كانت إلى حد ما متناقضة، إلا أنها تعطي إشارات إلى التطورات التي عرفها الرأي العام[١٢٣]. وخلال حقبة التسعينيات، حين عملت العقوبات على تشتيت المجتمع العراقي، كان هناك رجوع إلى الدين. هذا الاتجاه قد شجعه النظام بالحملة الإيمانية التي أطلقها، حيث سهل النظام القوانين التي كانت تقيد الطقوس الدينية، وقام بتوجيه موارد الدولة من أجل بناء المساجد. ولقد ترك ذلك بصماته على المجتمع العراقي، وبخاصة في الجنوب والوسط. وفي التصويت الذي أُجري في إبريل ٢٠٠٤، حدد ٦٧٪ من المصوتين أن الدين من أكثر الأشياء تعبيراً عن هُويتهم[١٢٤]. وأشار ١٪ من الذين شاركوا في التصويت إلى أن القبيلة تأتي في المرتبة الأولى، وأكد ١٢٪ أهمية المسألة العرقية، وكان ٦٦٪ من الأكراد الذين صوتوا قد ركزوا على أهمية الإثنية. إن سيطرة الإسلام كمحدد وعلامة للهُوية تبدو مترادفة مع مساندة قوية في كل أرجاء المجتمع العراقي للديمقراطية، ولكن ليس بالضرورة وفق النهج الأوروبي أو الأمريكي. ومن بين ثلاثة آلاف عراقي طُلب منهم التصويت في مايو ٢٠٠٤ أجاب ثلاثة أرباعهم بأنهم يريدون أن يعيشوا في ديمقراطية إسلامية معتدلة، بدلاً من ديمقراطية ليبرالية علمانية[١٢٥].

123- On the difficulties of opinion polling in Iraq see O'Neill, 'Another Dodgy Dossier'. On the misuse of opinion polls see James Zogby, 'Bend It Like Cheney', *The Guardian*, 29 October 2003.
124- The poll was commissioned by USA Today and CNN. It questioned 3,444 people across Iraq between 22 March and 2 April 2004. The confessional breakdown was: Shiite 73%, Sunni 76% and Kurd 33%
125- See www.bridgesconsortium.org.

من المؤكد أن القومية وبقايا ايديولوجية البعث لا تزال تحظى ببعض الأهمية وسط الشعب العراقي، حيث تساند الأغلبية دولة قوية وفاعلة. ولقد دللت نتائج استفتاءات الرأي الذي أُجري في فبراير ٢٠٠٤ أنها تؤيد تأسيس دولة مركزية عاصمتها بغداد. ولقد توصل المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية إلى أن ٦٤.٦٪ يؤيدون دولة مركزية تتعارض مع الفيدرالية، كما أكد ٧١٪ أنهم يحبذون المركزية المالية والإدارية. ولقد وصل استفتاء للرأي أجراه معهد أوكسفورد الدولي للأبحاث في فبراير/ مارس وفي يونيو إلى وجهات النظر نفسها. وفي إجابة عن السؤال ما هو شكل التركيبة التي تناسب العراق في المستقبل، اتفق ٧٩٪ مع عبارة عراق واحد موحد بحكومة مركزية في بغداد. ومع أن الأرقام اختلفت على حسب الخلفية الإثنية والإقليمية للذين تم استجوابهم إلا أن ١٢٪ من الأكراد و ٣.٨٪ من كل الذين تم استجوابهم نادوا بعراق مقسم إلى دول منفصلة.

وتشير هذه الأرقام إلى أن الرأي العام العراقي يبدو أكثر تعقيداً من التقسيم القائم على المجموعات الثلاث المتناقضة ذات العداء المشترك على أساس الدين والإثنية. ويوجد في العراق اليوم شعور قوي بالـهُـوية القومية ورغبة واسعة لدولة متحدة مركزها بغداد. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة لا تزال في وضعية ضبابية لم تتبلور بعد، كما هو الحال بالنسبة للـهُـويات السياسية وأسس التعبئة السياسية. إن من الأهمية بمكان أن يبدأ الاهتمام بذلك منذ الآن، وعندما تبدأ مؤسسات الدولة الوليدة في التفاعل مع المواطنين، وإذا ما تم هذا التفاعل والتداخل بطريقة غير صحيحة أو على أساس الاعتقاد والفهم الخاطئ فإن الدولة سوف تعمق وتفاقم الصراعات الطائفية والدينية. وإذا شجعت الدولة نمو قومية مدنية مبنية على المواطنة المتساوية للجميع في دولة قانونية عقلانية وديمقراطية فإن السياسة العراقية سوف تستقر وتتطور الدولة إلى مؤسسة دائمة وشرعية.

خاتمة

مستقبل العراق واستقرار منطقة الشرق الأوسط الكبير

عقب الهجمات على مدينتي نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كان من الطبيعي أن يتجه الفريق المسؤول عن السياسة الخارجية في إدارة الرئيس بوش إلى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها المشكلة الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة. فقد وفرت هذه المنطقة الدعم الايديولوجي والمالي لتنظيم القاعدة. وتضم المنطقة دولتين من الدول الثلاث التي كان الرئيس بوش قد صنفها ضمن ما أسماه "محور الشر". ومزجت مقاربة الإدارة الأمريكية للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط فرضيات واقعية بشأن التهديد المباشر مع مجموعة من الأهداف المثالية المتعلقة بمأزق منطقة الشرق الأوسط.

ويطالب جوهر مبدأ بوش في السياسة الخارجية بإعادة الصياغة الجذرية لفكرة سيادة الدولة. ففي مقابل الفوائد التي تمنحها الأسرة الدولية للدولة ذات السيادة، أصبح لزاماً على دول منطقة الشرق الأوسط أن توفق أوضاعها لكي تلتزم بحزمة جديدة من القواعد، وأن ترفض إلى الأبد استخدام الإرهاب كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وأن تتخلى عن تطوير أسلحة الدمار الشامل، وأن تضمن عدم إيواء المجموعات الإرهابية على أراضيها وعدم السماح لهذه المجموعات باستغلال النظام المصرفي لهذه الدول. وسيتم نشر القوة العسكرية للولايات المتحدة وقدراتها الدبلوماسية على فرض تنفيذ هذه الطلبات الجديدة على الدول في جميع أنحاء العالم النامي.

وتُعد المقاربة التي تتبناها الولايات المتحدة للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط في المدى الطويل أكثر طموحاً، إن لم تكن مثالية. وعقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أصبح البيت الأبيض ينظر إلى الشرق الأوسط بوصفه منطقة لم تمسها التغيرات التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة. واعتبرت الاستقلالية الداخلية والدولية التي تتمتع بها الدول في منطقة الشرق الأوسط مصدراً لهذه المشكلة. فمنذ نيل استقلالها، قامت دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط بتعزيز استقلاليتها بصورة تدريجية عن شعوبها وعن النظام الدولي. وتسارعت هذه العملية بصورة كبيرة بفعل الزيادات التي طرأت على أسعار النفط خلال

الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٤. وفي الواقع، تستطيع الدول الغنية بالنفط أن تكبح جماح التطلعات السياسية لمجتمعاتها عن طريق الإنفاق السخي الذي يضمن رفاهية شعوبها، وذلك بعدم فرض أي ضرائب على مواطنيها وفرض حالة الهدوء السياسي. وامتدت حالة الاستقلالية من المجتمع الداخلي والأسرة الدولية لتشمل الدول غير المنتجة للنفط في المنطقة، إما بوصفها متلقية للمساعدات من دول الخليج أو بصفتها مصدرة للعمالة الرخيصة[١٢٦]. ومع تمكن الدول من قمع المعارضة المدنية بعنف، أو استقطابها بالإغراءات المالية، أصبح المسجد والمنظمات الخيرية الإسلامية قطاعات المجتمع المدني الوحيدة التي لم يتم شراء ولائها أو تدميرها من قبل الأنظمة الديكتاتورية. ومن ثم، فإنه لم يكن من المدهش أن يتخذ الاستياء الديني المتصاعد شكلاً دينياً، ومن هنا نشأت دعاية الاستقطاب الجاذبة التي أطلقها تنظيم القاعدة.

تم الجمع بين الأهداف الواقعية لمبدأ بوش والأجندة المثالية والتحويلية التي تبناها البيت الأبيض في تجربة تغيير النظام في العراق. وتُعد إزاحة نظام صدام حسين المفتاح الرئيسي "لفتح" منطقة الشرق الأوسط. كما أنها تزيل دولة مارقة ظلت تتحدى الأسرة الدولية على مدى أكثر من عقد من الزمان. وعن طريق غزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين، يطلق الرئيس بوش إشارات تدل على ضرورة الالتزام بتطبيق المطالب التي طرحتها الولايات المتحدة عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وإلا فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى استخدام قدرتها العسكرية. إن تخليص سكان العراق من قبضة خمسة وثلاثين عاماً من حكم النظام البعثي سوف يحقق هدفاً أكبر، إذ سيتم إصلاح عراق ما بعد حكم البعث على أسس ليبرالية جديدة. وسيتم تقليص دور مؤسسات الدولة وتحجيمها، وتتولى المؤسسات الخاصة والتمويل الدولي هذا الدور بدلاً منها. إن بروز عراق ديمقراطي مزدهر وفق وصفة السياسة الليبرالية الجديدة سوف يقدم نموذجاً رائداً، ويساعد على بروز تغييرات اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى تحقيق تحول في المنطقة بأكملها.

126- Toby Dodge and Richard Higgott, 'Globalisation and Its Discontents: The Theory and Practice of Change in the Middle East', in *Globalisation and the Middle East*, pp. 13–35.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ثبت أن الفترة التي تلت تغيير النظام بدت أكثر صعوبة مما كان متوقعاً. فقد كانت المهمة العسكرية الخاصة بهزيمة النظام البعثي مباشرة وسهلة نسبياً، غير أن المهمة السياسية كانت معقدة وغير قابلة للتوقع ومكلفة. ومع انهيار مؤسسات الحكم في العراق في إبريل ٢٠٠٣، تحولت المهمة السياسية الخاصة بإصلاح جهاز الدولة إلى ممارسة في بناء مؤسسات الدولة. ويتضمن بناء الدولة عملية مكونة من ثلاث مراحل، هي: ضرورة إعادة فرض النظام، وإعادة بناء القدرة الإدارية للدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة[١٢٧]. وبعد سنتين من تغيير النظام الحاكم، يبدو أن هناك القليل من المؤشرات التي توحي بأن القوات الأمريكية وشريكها الداخلي، الحكومة العراقية الجديدة، يقتربان على أي نحو من إكمال المرحلة الأولى من عملية التحول. فهناك فراغ أمني في العراق، حيث تفتقر مؤسسات القانون والنظام إلى القدرة على ضمان تحقيق الاستقرار في بغداد، ناهيك عن بقية أنحاء البلاد بأكملها.

وعلى خلفية انتشار العنف وعدم الاستقرار، أضحت أهداف السياسة الخارجية التي طرحتها إدارة الرئيس بوش موضع شك، فالحكومة الجديدة بحاجة ماسة إلى الشرعية والقدرة الإدارية. وباختيار ٢٧٥ عضواً منتخباً للجمعية الوطنية الجديدة، وفرت الانتخابات التي تمت في يناير الماضي قاعدة يمكن للحكومة الجديدة أن تنطلق منها لبناء الشرعية في البلاد بأكملها. غير أن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال إلى حد كبير. وسوف تنخرط الجمعية وأعضاؤها في مفاوضات مفصلة وغامضة نوعاً ما حول صياغة الدستور الجديد. غير أن الخطر الكامن هنا هو احتمال أن يفقد النواب المنتخبون، المنعزلون داخل "المنطقة الخضراء" المحصنة بقوة كبيرة، أي تواصل مع آمال وتوقعات الناخبين الذين انتخبوهم. وسيؤدي الإضعاف البطيء للتعبئة السياسية للشعب العراقي في مرحلة ما بعد الانتخابات إلى زيادة خيبة الأمل والنفور الذي ساد العراق خلال الشهور التي تلت سقوط نظام صدام حسين. ولكي تتمكن الحكومة العراقية من استغلال نجاح الانتخابات، فسوف تحتاج إلى بذل قدر كبير من الجهد والوقت في خلق صلات مؤسسية مع المجتمع

127- See, for example, Francis Fukuyama, *State- Building: Governance and World Order in the Twenty-First Century* (London: Profile, 2004), p. 135; and Amitai Etzioni, 'A Self- Restrained Approach to Nation-Building by Foreign Powers', *International Affairs* vol. 80, no. 1, 2004, pp. 1 and 11.

العراقي. وينبغي أن يشمل هذا أساسيات بناء الدولة وإعادة إنشاء خدمة مدنية وطنية تربط البلاد بأكملها مع الحكومة القائمة في بغداد. أما الأحزاب السياسية التي تعزز وضعها بما حققته من نجاح في الانتخابات، فينبغي لها أن تشرع في بناء آليات التحول إلى أحزاب قومية، لديها مكاتب تمثيل في المناطق وناشطون محليون يتولون تفسير السياسات التي يجري إعدادها في بغداد. وفي المقابل، تقوم هذه الآليات الحزبية بنقل مطالب وطموحات الشعب بصفة عامة إلى ممثليه في المنطقة الخضراء. وسيؤدي ذلك إلى خلق جسر للتواصل بين الحكومة ومواطنيها، وهو الجسر الذي توجد حاجة ماسة إليه في الوقت الراهن.

أما المسألة الأهم من ذلك فتبقى قدرة الحكومة الجديدة على بسط سيطرتها على أنحاء البلاد. وفي يناير ٢٠٠٥، وضعت القوات الأمريكية هدفاً تقوم في إطاره بتدريب فرق عديدة من الجيش العراقي، بالإضافة إلى ٥٠ كتيبة أو أكثر من الحرس الجمهوري العراقي[١٢٨]. غير أن القضية المهمة ليست مجرد عدد القوات التي سيتم تدريبها على عجل ونشرها بسرعة. ولكي تنجح هذه القوات الجديدة، فإنها بحاجة إلى التحول إلى شاهد على قدرة الدولة الجديدة على بسط سيطرتها على البلاد بأكملها. وسيؤدي هذا إلى تشكيل بديل جزئي لبعض قوات الجيش الأمريكي، وسيتم قبول هذه القوات العراقية من قبل السكان بصفة عامة بوصفها تمثل الذراع الشرعية والمؤهلة للدولة العراقية الجديدة. ولكن المؤشرات التي تدل على تحقق هذا الأمر بالسرعة المستهدفة من قبل الجيش الأمريكي لا تزال محدودة.

إن الجدول الزمني الواقعي لتنفيذ مثل هذا العمل الرئيسي والواسع في التجنيد والتدريب وتنظيم المؤسسة العسكرية سوف يستغرق خمس سنوات على الأقل. ومع ذلك، فسوف يهيمن غياب القانون والنظام على الحياة اليومية لسكان العراق مع تطور مراحل هذه العملية. وعلى هذه الخلفية، هناك ضرورة لإيجاد حل دبلوماسي لمشكلة العنف المدفوع باعتبارات سياسية. يتضمن مثل هذا الحل دعوة الممثلين السياسيين للمقاومة إلى مناقشات بشأن تسليم أسلحتهم والمشاركة في العملية الديمقراطية. وكانت الانتخابات قد وُوجِهت بمقاطعة من قبل قطاع كبير من سكان العراق الذين انتابهم شعور بمزيج من الخوف والنفور

128- This is broadly Paul Wolfowitz's vision of how Iraq will progress over the next 18 months. See Boyer, 'The Believer'

بأنهم قد يُحَرَمون من المشاركة. وإذا لم تتمكن الحكومة الجديدة من الوصول إلى قطاعات المجتمع العراقي التي بدأت تشعر فعلاً بالإقصاء من المشاركة في الحياة السياسية، فسوف يكون من الصعب التوصل إلى حل دبلوماسي دائم لمشكلة المقاومة.

إن الفشل في فرض النظام في العراق واستمرار قتل الجنود الأمريكيين ومواصلة تخصيص المزيد من القوات أمور سوف تقوض قدرة واشنطن على تأكيد قوتها في أنحاء المنطقة. وبدلاً من أن يؤدي تغيير النظام في العراق إلى زيادة نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإن التورط لفترة طويلة في العراق سوف يجعل الولايات المتحدة عُرضة لتأثير النخب الحاكمة في الدول المجاورة، وهم نفسهم الذين سعى مبدأ بوش إلى تقييدهم، إن لم يكن إزاحتهم من الحكم.

إن المملكة العربية السعودية، وهي الحليف الرئيسي لواشنطن في المنطقة والموطن الذي وُلد فيه أسامة بن لادن وخمسة عشر من بين مختطفي الطائرات التسعة عشر الذين نفذوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تبرز لنا حالة التوتر في السياسات المتجاذبة بين موضوع تحقيق الاستقرار من جهة وتبني الإصلاح من جهة أخرى. ونتيجة للفحص والتركيز الدقيق على المملكة العربية السعودية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أطلق ولي العهد السعودي "حواراً وطنياً" إلى الحد المتوافق مع تحقيق تغيير سياسي. ونتج عن ذلك وضع جدول زمني لإجراء انتخابات بلدية في جميع مناطق المملكة العربية السعودية، وهي الأولى من نوعها منذ ستينيات القرن العشرين. وسيتم إجراء الانتخابات ضمن عملية مخططة على ثلاث مراحل تبدأ بانتخابات محلية جزئية. غير أن الحدود المقيدة لهذه العملية قد ظهرت بعد استمرار قمع القوى الليبرالية السعودية، واعتقال وسجن الناشطين البارزين الداعين إلى إقامة الديمقراطية. ومن المحتمل أن يصبح الإصلاح مقيداً بفعل تصاعد حدة أعمال العنف التي ينفذها إسلاميون متطرفون. فالحملة المحدودة من التفجيرات، التي أدت إلى قتل ستة من العاملين الغربيين المقيمين في المملكة خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٠ وحتى فبراير ٢٠٠٣، تصاعدت وتيرتها في نوفمبر ٢٠٠٣ مع تنفيذ التفجير الانتحاري للمجمع السكني الذي يقطنه عدد من مواطني الدول الغربية المقيمين في الرياض. وفي شهر مايو ٢٠٠٤، زاد المتطرفون الإسلاميون مرة أخرى حجم العنف بشن هجمات في ميناء ينبع الذي يُـعَـد مركزاً للنفط على

ساحل البحر الأحمر، وتنفيذ هجوم على مجمع سكني لشركات النفط في الخبر، ثم عملية قتل بول جونسون من خلال بتر رأسه، وهو فني أمريكي كان يعمل في الرياض.

ومن الواضح أنه تم التوصل إلى وجود صلة بين غزو العراق في مارس ٢٠٠٣ وتصاعد حجم العنف في المملكة العربية السعودية. وكان صالح العوفي، البالغ من العمر ٣٣ عاماً، والذي تم الإعلان في يوليو ٢٠٠٤ عن أنه الرأس المدبر لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، قد اكتسب خبرته العسكرية من القتال ضد القوات الأمريكية في العراق خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. كما أن عثمان العامري، المطلوب التاسع عشر على قائمة أهم المطلوبين للحكومة السعودية، قام بتسليم نفسه للسلطات السعودية في يونيو ٢٠٠٤ بعد أن قضى السنة السابقة لتسليم نفسه مقاتلاً في العراق. وكانت الجماعة التي قطعت رأس المواطن الأمريكي بول جونسون قد تعمدت أن تسمي نفسها لواء الفلوجة لكي تخلق صلة موازية بين استخدامها للعنف في المملكة العربية السعودية واستمرار أعمال المقاومة في العراق. إن حملة العنف في المملكة العربية السعودية لا يقف تأثيرها فقط عند حدود إبراز الضعف النسبي لقوات الأمن السعودية والطبيعة الشاسعة للحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق، كما تعكس أيضاً التعاون الإقليمي المتزايد بين الجماعات التي تسعى إلى إخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن النظام السوري برئاسة بشار الأسد ليس من ضمن دول "محور الشر" التي تحدث عنها الرئيس بوش، فإن هذا النظام يجسد العديد من الخصائص التي تُـعَـد من الأهداف الواضحة التي تستهدفها سياسة الرئيس بوش في منطقة الشرق الأوسط. فقد ظلت النخبة السورية الحاكمة تسعى تاريخياً إلى زيادة درجة استقلاليتها عن المجتمع واستخدمت مزيجاً من الخطاب الشعبي الحماسي وأساليب القمع للسيطرة على مواطنيها. وبالإضافة إلى ذلك، درجت هذه النخبة على دعم الجماعات الفلسطينية المتطرفة لتحقيق أهدافها الذاتية في سياستها الخارجية. ويبدو أن شكوك الإدارة الأمريكية قد تأكدت عندما وجه

دونالد رامسفيلد وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية اتهامات لدمشق بدعم نظام صدام حسين أثناء الحرب[١٢٩].

وعقب الانتصار العسكري الخاطف الذي حققته الولايات المتحدة، اضطُرت سوريا إلى محاولة التوصل إلى وفاق مع واشنطن. فقد ذهب كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي حينذاك، إلى دمشق في مايو ٢٠٠٣، حاملاً مجموعة من المطالب المحددة. وفي ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط العامة، وافقت سوريا على تخفيض دعمها للجماعات الفلسطينية المتطرفة، وقامت بإغلاق مكاتبها الإعلامية في دمشق وأجبرتها على تخفيض مستوى ظهورها ونشاطها العلني. أما بشأن القضايا العراقية المحددة، فقد قامت دمشق بإعادة الأصول والأموال التابعة للنظام العراقي البائد، كما أعادت بعض كبار المسؤولين العراقيين الذين سعوا إلى طلب اللجوء في سوريا. ولكن مع تدهور الوضع في العراق، أصبح موقف سوريا محفوفاً بالغموض. وادعى نظام الرئيس الأسد أنه أغلق الحدود وأنه لم يكن يسمح لمقاتلين سوريين وأجانب بعبور الحدود والدخول إلى العراق. غير أن هناك تفاوتاً وارتباكاً في الأدلة التي تدعم هذه الادعاءات، حيث أشارت إما إلى أن دمشق تواجه صعوبات في السيطرة على حدودها مع العراق، أو أنها تسعى بهدوء إلى اكتساب درجة من النفوذ والتأثير في التطورات الجارية في العراق. وفي محاولة لممارسة ضغوط أكبر على الرئيس الأسد، قامت واشنطن بفرض عقوبات على سوريا في نهاية عام ٢٠٠٣ عن طريق قانون محاسبة سوريا والسيادة اللبنانية. وأدى اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني السابق في بيروت في الرابع عشر من فبراير الماضي، إلى تصاعد حدة النشاط المعادي لسوريا. وأجبر هذا النشاط المحموم الحكومة السورية على الموافقة على تنفيذ انسحاب على مراحل لقواتها الأمنية من لبنان.

وفي ما يخص علاقاتها مع إيران، وُوجِهت الولايات المتحدة بأكبر تناقض بين أهداف سياستها الخارجية والصعوبات التي تواجهها في العراق. وبوصفها إحدى الدول التي صنفها بوش ضمن "محور الشر"، فإن تصرفات الحكومة الإيرانية تجمع كل المخاوف الإقليمية الرئيسية التي تتحسب منها واشنطن. وتُـعَـد

129- Volker Perthes, *Syria Under Bashar al- Asad: Modernisation and the Limits of Change*, Adelphi Paper 366 (Oxford: Oxford University Press for the IISS, 2004), p. 50.

عملية صنع القرار في طهران مقسمة بين المحافظين الذين ورثوا مبادئ ثورة آية الله الخميني والجناح الليبرالي في المنظومة الدينية الذي يحاول جاهداً تلبية المطالب النابعة من داخل المجتمع الإيراني بإتاحة قدر أكبر من الحريات الديمقراطية. وبرز هذا الصراع إلى صدارة الأحداث في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٤. وفي خطوة كادت أن تشكل انقلاباً على الدستور، قام المحافظون برفض طلبات ترشيح ٢٦٠٠ مرشح وحرموهم من دخول المنافسة، وبذلك ضمنوا هيمنتهم على البرلمان الإيراني. وفي الوقت نفسه، يهدد البرنامج الذي تبنته إيران بتخصيب اليورانيوم بإدخالها في نزاع مع الأسرة الدولية، ولم تؤدِّ الرقابة التي مارستها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إجبار إيران على التخلي عن برنامجها النووي.

وعندما تم إسقاط نظام صدام حسين، كان واضحاً أن الحكومة الإيرانية قد شعرت بأنها أصبحت معرضة لخطر القوة العسكرية الأمريكية، فاتخذت خطوات للتوصل إلى وفاق مع واشنطن. ولكن مع تدهور الوضع في العراق، عاد الموقف الإيراني إلى التشدد. وبعد حرب استمرت مدة ثمانية أعوام بين العراق وإيران، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنهما تشتركان في حدود طويلة وشاسعة، فليس هناك من شك في أن إيران لديها مصالح مشروعة في سياستها الخارجية تُجاه العراق. فقد أنفقت إيران وقتاً وأموالاً في دعم أحد الأحزاب الشيعية الرئيسية في العراق، وهو حزب الدعوة وأنشأت تجمعاً آخر، هو 'المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق' بهدف زيادة نفوذها. ولتحقيق هذا الهدف، شجعت طهران القطاع التجاري الإيراني على تعزيز الروابط التجارية وزادت عدد الحجاج والمنظمات الخيرية غير الحكومية العاملة في جنوب العراق. ومع ذلك، فإن النشاط الاقتصادي والديني ليس هو مصدر القدر الأكبر من المخاوف. إن مصدر القلق الأكبر هو نشاط موظفي الحكومة الإيرانية وأهدافهم الحقيقية في العراق.

وقد عبر كبار الشخصيات الدينية من الشيعة العراقيين الذين أُجريت معهم مقابلات في ربيع عام ٢٠٠٤ عن قلقهم من أنشطة عناصر المخابرات الإيرانية العاملين في النجف، وقالوا إن مستوى هذا النشاط قد أثر

بصورة مباشرة في تقييد التصرفات والتصريحات العامة التي يدلي بها كبار الشخصيات الشيعية[١٣٠]. وعلى الرغم من أن وزير الدفاع العراقي وصف إيران بأنها تُـعَـد 'العدو الأول' لبلاده، فإنه ليس هناك دليل مباشر يثبت أن الحكومة الإيرانية تدعم أو حتى تشجع العنف الذي يزعزع استقرار العراق. وبدلاً من ذلك، تشير الأدلة إلى أن إيران تتبع استراتيجية طويلة الأجل لزيادة قدرتها على التأثير في الأحداث الجارية في العراق. غير أن الخطر هنا، يكمن في أنه في الوقت الذي تتجه فيه إيران نحو الدخول في مواجهة مع الأسرة الدولية بشأن انتشار الأسلحة النووية، فإن طهران سوف تجد ما يدفعها نحو استغلال شبكة نفوذها في العراق واستخدامها كرافعة لتخفيف الضغوط عنها. لقد تمكنت الحكومة الإيرانية من تكوين القدرة على إحداث مزيد من عدم الاستقرار في العراق، وقد تلجأ إلى هذا الخيار إذا شعرت أنها مهددة من قبل الولايات المتحدة والأسرة الدولية.

لقد شعرت إيران وسوريا بأنهما معرضتان للخطر بعد تغيير النظام في العراق. وكان منطق مبدأ بوش يعني أن زيادة حجم القوة الأمريكية في الشرق الأوسط سيؤدي إلى تقييد النفوذ الداخلي والإقليمي لهاتين الدولتين. وعندما ظهر أن الولايات المتحدة قد حققت انتصاراً في العراق، فقد شعرت دمشق وطهران بأن خياراتهما أصبحت محدودة، وليس أمامهما إلا التوافق مع الواقع الإقليمي الجديد. وعرضت الدولتان التعاون مع الولايات المتحدة على أمل تخفيف الضغوط الناشئة عن الجوانب الأكثر تشدداً في مبدأ بوش. ومع سوء أوضاع حفظ القانون والنظام، زاد حجم تأثير سوريا وإيران في مجريات الأحداث في العراق. ولأسباب سياسية واجتماعية ـ ثقافية وتاريخية وجغرافية، تملك دمشق وطهران نفوذاً على اللاعبين الرئيسيين الذين يحاولون تقويض المحاولات الأمريكية الرامية إلى بناء الدولة في العراق. وظلت الدولتان تتوخيان الحذر بتجنبهما زعزعة استقرار العراق بصورة مكشوفة أو الإمساك بهما، وهما تعرضان تقديم الدعم الايديولوجي أو المادي للمقاومة العراقية. وعلى الرغم من ذلك، تتطلع الدولتان إلى إمكانية أن يتوصل صانعو السياسة الخارجية الأمريكية إلى تفهم منطق الموقف الراهن والموافقة على الدخول في

130- Professor Larry Diamond, a senior adviser to the Coalition Provisional Authority in Iraq in 2004, estimates the number of Iranian government personnel in Iraq to be as high as 14,000. See 'The Testimony of Larry Diamond to the Senate Foreign Relations Committnds.

مفاوضات مباشرة مع النظامين السوري والإيراني. وقد يؤدي هذا إلى إشراك هذين النظامين في المساعدة على تحقيق الاستقرار في العراق في مقابل الحصول على تعهدات فعلية من قبل إدارة الرئيس بوش بعدم التدخل في سياساتهما الداخلية. ويتمثل الخطر الكامن هنا في أنه إذا لم يتم التوصل إلى مثل هذا التفاهم، وإذا استمرت المواجهة بين إيران والأسرة الدولية، فسوف يتحول العراق إلى ساحة تستخدم فيها القوى الإقليمية العنف لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

إن اختيار الإدارة الأمريكية تغيير النظام في العراق ليصبح الهدف الجوهري لسياستها الخارجية، جعلها تفترض أن الانتصار الخاطف سوف يزيد إمكانية تحقيق أهدافها الواسعة، وأن نفوذها في طهران ودمشق وحتى في الرياض سيكون أكبر بمجرد إسقاط صدام حسين وتنصيب حكومة موالية للولايات المتحدة في العراق. غير أن النتيجة جاءت مختلفة بقدر كبير عما توقعته واشنطن. فقد أضحى العراق منذ إبريل ٢٠٠٣ منطقة جذب للإسلاميين الباحثين عن مقاتلة القوات الأمريكية في المناطق التي تكون فيها مكشوفة إلى الحد الأقصى. وسوف تستغرق مهمة تحقيق الاستقرار في العراق وإنشاء حكومة قابلة للاستمرار سنوات عديدة، وفي الوقت الحالي فقد تم تقييد نفوذ واشنطن في المنطقة. إن الجزء الضروري لإيجاد حل لمشكلة العنف وعدم الاستقرار في عراق ما بعد صدام حسين يستلزم انتهاج واشنطن مقاربة تتسم بقدر أكبر من العملية وقدر أقل من المغامرة نحو التعامل مع الدول المجاورة للعراق، والتي سوف يستمر نفوذها وتتواصل مصالحها على المدى الطويل في العراق، وذلك إلى ما بعد مغادرة آخر جندي أمريكي لأرض العراق.

الجهاد ما بين التغيير والاستمرارية

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الموضوع: الجهاد ما بين التغيير والاستمرارية

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"تعليقات استراتيجية" (Strategic Comments) المجلد الحادي عشر، العدد السابع، سبتمبر ٢٠٠٥

نُشـرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "تعليقات استراتيجية"، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **The Jihad – Change and continuation**

Source: International Institute for Strategic Studies

Strategic Comments

Vol. 11, Issue 7, September 2005

This text was originally published in English in the 'Strategic Comments' magazine and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

المقـدمـة

بعد الحادي عشر من سبتمبر، تطور الجهاد العالمي تدريجياً ليتحول إلى حركة اجتماعية تتمتع بقاعدة شعبية واسعة، مع أن ممارسة العنف المفرط شكلت أبرز معالمها. وهكذا، لم يعد الجهاد العالمي منحصراً في تلك المجموعة من مجاهدي أفغانستان السابقين الذين تدرّبوا في المعسكرات الأفغانية وكانوا يتصرفون ـ بدرجات متفاوتة ـ بحسب الأوامر التي كانوا يتلقونها من المجلس العسكري لتنظيم القاعدة. وبدلاً من القضاء على تنظيم القاعدة بشكله القديم، واصل عناصر هذا التنظيم تنفيذ عمليات خططت لها قيادتهم العسكرية، فيما بدأ ظهور خلايا مستقلة ذاتية النشوء، قام بتشكيلها شبان وشابات يحملون الأفكار نفسها. وتشكل الخلايا ذاتية النشوء ـ التي تكونت بصورة عفوية وبمحض إرادة أعضائها الذين يخطّطون لهجماتهم المحلية، وينفذونها من دون الرجوع إلى قيادات منظمات الجهاد العالمي، أو على الأقل من دون أي تدخل فاعل أو دعم مباشر من تلك القيادات ـ تشكل الموجة الجديدة من الإرهابيين.

لقد ظهرت أبرز معالم هذه المرحلة الانتقالية للجهاد العالمي بكامل الوضوح، من خلال طبيعة النشاط الإرهابي الذي شهدته منطقة جنوب شرق آسيا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣. كما أن بعض معالمها الأخرى ظهرت في تفجيرات لندن التي وقعت في يوليو ٢٠٠٥، والتي استهدفت قطارات الأنفاق وشبكة حافلات النقل العام. كان منفذو تفجيرات لندن قد ترعرعوا في مقاطعة ليدز البريطانية. وتطبّعوا على التطرّف في بريطانيا نفسها، ليشكلوا خليتهم الإرهابية بأنفسهم وبمحض إرادتهم. كما أنهم استخدموا وَصفات لتصنيع المتفجرات كانت موجودة على شبكة الإنترنت، ثم نفذوا هجماتهم بأنفسهم. ويبدو أن زياراتهم لباكستان زادت من غضبهم وشجعتهم على ممارسة العنف. وتبرهن حقيقة أن تنظيم القاعدة أصدر شريطاً مصوراً لرئيس الخلية التي نفّذت تفجيرات لندن ـ أعلنت فيه مسؤوليتها عن تلك الهجمات ـ تبرهن على أن تنظيم القاعدة في باكستان كان على اتصال بأحد منفذي تفجيرات لندن على الأقل، وأنه ـ أي تنظيم القاعدة ـ كان على علم مسبق بوقوع تلك التفجيرات، فعمد إلى توظيفها لأغراض إعلامية في حال تكللها بالنجاح.

لقد درس الطبيب النفساني مارك ساغمان Marc Sageman، وهو أحد أخصائيي علم النفس العاملين بوكالة الاستخبارت المركزية الأمريكية CIA، درس تاريخ حياة مئات المجاهدين المعتقلين لدى الأمريكيين؛ ليكتشف أن روابط الصداقة هي التي تشكّل القاعدة الأساسية لظاهرة الخلايا ذاتية النشوء، وأن أعضاء تلك الخلايا هم الذين يقررون تشكيل خلاياهم المستقلة والانخراط في العمل الإرهابي بمبادرة ذاتية، (أي من دون انتظار قدوم من يجندهم). وتتميز أنشطة الخلايا ذاتية النشوء بدرجة عالية من السرية، ولكن معظم هذه الخلايا يتمتع بهذا القدر من السرية على حساب اكتساب البراعة الكافية لإنجاز عملياتهم بنجاح. وقد أثبتت الهجمات الفاشلة التي أعقبت تفجيرات لندن أن أي خلل في إعداد أو تنفيذ الهجمات قد يؤدي إلى الفشل، وربما أيضاً إلى الاعتقال السريع للمتورطين في العمليات الفاشلة.

الايديولوجيا والتكنولوجيا

يُعتبَـر التفاعل بين الشعور بالحرمان والتهميش الاجتماعي مع ثقافة المقاومة المعروفة ببساطتها وقوتها في آن معاً، يُعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على ظهور الخلايا ذاتية النشوء. وتكمن جذور ثقافة المقاومة في قناعة المسلمين بأنهم جميعاً أمة واحدة، وأن الإسلام يتعرّض لهجمة شرسة من أعداء الله. وتقوم هذه الرؤية الإسلامية للعالم في جوهرها على أساس الصراع بين قوى الخير وقوى الشر من أجل السيطرة على هذا العالم. وعلى الرغم من أن القرآن يؤكد أن النتيجة الحتمية لهذا الصراع هي "نصر المؤمنين" وأن "العزة لله ولرسوله وللمؤمنين"، إلا أنه يأمر المؤمنين (المسلمين) بمواجهة أهل الشرك وبالدفاع عن أنفسهم إذا تعرضوا لأي اعتداء.

لقد ساهمت شبكة الإنترنت في نشر هذا التفسير القوي والمقنع لهذه الرؤية الإسلامية. وكسابقاتها من جديد تقنيات الأشرطة الصوتية والمصوّرة، فإن شبكة الإنترنت قادرة على نشر المعلومات على نطاق واسع، وبخاصة في المجتمعات التي تكثر فيها أجهزة الكمبيوتر (كما هو الحال في أوروبا الغربية التي تعيش فيها جاليات إسلامية كبيرة). وحتى في البلدان التي تقل فيها أجهزة الكمبيوتر ـ كما هو الحال في الشرق الأوسط عموماً، وبالذات خارج تجمعاته الحضرية الرئيسية ـ فإنه يتم تعزيز الفاعلية الدعائية لشبكة الإنترنت عبر شتى وسائل النسخ والتصوير. وهكذا، أصبحت الإنترنت الوسيلة المثالية لنشر صور القتل

والدمار اللذين تشهدهما فلسطين والعراق والشيشان وسواها، بطريقة تعزز الفكرة القائلة إن المواجهات تقع بين الغرب المعتدي والمسلمين المدافعين عن أنفسهم، لتبرير العنف الإسلامي وتجنيد المزيد من المتطوعين للدفاع عن الإسلام. وحتى المسجد الذي طالما كان منبراً للنقد الاجتماعي والسياسي الجريء، أصبح اليوم معنياً بتعزيز تأثير الدور الإعلامي الذي تلعبه مواقع الإنترنت الإسلامية في الرأي العام الإسلامي.

ولم يقتصر استخدام المنظمات الجهادية لوسائل الإعلام الحديثة على نشر الرؤية الإسلامية للعالم، والتحريض على الجهاد لصد "الهجمة الغربية الشرسة على الإسلام"؛ بل لقد استخدم المجاهدون هذه الوسائل أيضاً لنشر إرشادات تكتيكية ومعلومات تقنية تتعلق بالأنشطة الدعائية ورصد واختيار الأهداف، وإنتاج الأسلحة وتفادي الخضوع للمراقبة. ويُعتبر معسكر البتّار (نسبة إلى اسم سيف النبي محمد صلى الله عليه وسلم) وصوت الجهاد، أبرز مثليْن على هذا التوجه الإعلامي. وهناك العديد من الأنشطة الإعلامية الأخرى التي ركّز بعضها على بث برامج موجّهة للأطفال، وركّز بعضها الآخر على إذكاء روح الجهاد ونشر ثقافة المقاومة، عبر الأغنية الحماسية الهادفة والأغاني المصوّرة الأخرى. ولا تقلّ شبكة الإنترنت أهمية عن باقي وسائل الإعلام الأخرى، فهي وسيلة تواصل آمنة وفاعلة. وقد ساهمت هاتان الميزتان اللتان يتمتع بهما البريد الإلكتروني، وغيره من قنوات التواصل عبر الكمبيوتر، ساهمت في توحيد عدد من الخلايا ذاتية النشوء. ولولا وجود الإنترنت لما توحّدت هذه الخلايا، ولواصلت كل واحدة منها تنظيم وتنفيذ هجماتها بمعزل عن نظيراتها. ويُعتبَـر البريد الإلكتروني وسيلة مفضلة لدى الخلايا ذاتية النشوء، لسببيْن هما: الحفاظ على سرّيتها أثناء التواصل مع الآخرين، وإمكانية تعزيز فاعلية هجماتها في حال التنسيق مع خلية أخرى أو أكثر.

استمرارية الجهاد

حالياً، يبدو أن الظروف والعوامل التي أدت إلى ظهور واستمرار ظاهرة الجهاد ما زالت قائمة. وبغض النظر عن عولمة الـهـُـويـة الإسلامية ـ التي جعلت الأمة الإسلامية بأسرها معنية بأي ضيْم يلحَق بأي مسلم أو مجموعة من المسلمين في أي مكان في العالم ـ يبدو أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية

والديموغرافية التي أدّت إلى ظهور المعارضة الدينية في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، لن تختفي في المستقبل المنظور. ومن الواضح أننا لن نشهد أي نهاية قريبة للبطالة والفقر والفوارق الاجتماعية التي أفرزها التطور السريع للمجتمعات الحضرية ـ والتي تُعتبر الهجرة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا إلى أوروبا الغربية مرحلتها النهائية ـ فضلاً عن التحريض على العنف من قبل العديد من رجال الدين وقادة الحركات الجهادية. وفي الحقيقة، يبدو أن هذه المشاكل مرشّحة للتفاقم.

في الوقت نفسه، أدى ضعف نفوذ رجال الدين المعتدلين، الذين ربما كان باستطاعتهم نشر روح التسامح والاعتدال إزاء حالات الظلم والاضطهاد، أدى إلى إزالة إحدى العقبات التي كانت تعترض سبيل انتشار القراءة المتطرفة للقرآن. وتكمن أسباب هذا الضعف في التحديث، وبخاصة في ارتفاع عدد المثقفين الذي ترافق مع تطور وسائل الطباعة والنشر، والإقبال المتنامي على استخدام شبكة الإنترنت في المرحلة الراهنة. وهكذا، أصبح بإمكان أي معلّم أن يتحول بمجهوده الشخصي إلى خبير في مجال المتفجرات يصنع القنابل بنفسه، كما أنه بات من الممكن لأي طالب في كلية الهندسة مثلاً، أن يتحول إلى عالم دين يصيغ فتواه بنفسه. من هنا، يمكن القول إن اختفاء الصوت الإسلامي المعتدل كان أمراً حتمياً. لذلك، سيكون من الصعب جداً على المسلمين المعتدلين ـ ومن شبه المستحيل بالنسبة للحكومات الأوروبية ـ وقف انتشار هذا الانفلات المتنامي، أو منع ازدياد عدد الذين يعرّفون الأمور الدينية كما يروق لهم، ويُفتون على هواهم. وقد برزت ظاهرة فوضى الإفتاء بوضوح في النقاش الذي دار حول مدى مشروعية قتل المدنيين، حيث شدد بعض رجال الدين، الذين ظهروا أخيراً، على فكرة تروق لهم وتتعارض مع تعاليم الإسلام، كوسيلة أساسية لتبرير قتل المدنيين وغير المدنيين. فقد جادل هؤلاء ـ ومن بينهم الشيخ أسامة بن لادن ـ بأن فكرة الديمقراطية بحد ذاتها تقود تلقائياً إلى الإدانة الجماعية، بدعوى أن الحكومات التي تقتل المسلمين وصلت إلى سدّة الحكم بموافقة شعوبها. من هنا، يتّضح أن مسلمي اليوم لا يحترمون ما ورد في القرآن والأحاديث النبوية من نهي عن الإسراف في القتل.

في ما يتعلق بظاهرة العمليات الاستشهادية التي أصبحت من خصائص العمل الجهادي، فإنه من المحتمل أن تستمر هي الأخرى لبعض الوقت. غير أن الهجمات الانتحارية ليست حكراً على المسلمين وحدهم. فقد

استخدمت عرقيات أخرى هذا النوع من العمليات في نزاعات لا علاقة لها بالجهاد الإسلامي العالمي، كالحرب الأهلية السريلانكية مثلاً. وجدير بالذكر أن السنة والشيعة على حد سواء نفذوا هجمات انتحارية، وأن الانتحاريين السنة كانوا من كلا الجنسيْن، ومن فئات عمرية متفاوتة وبدوافع مختلفة. أما على صعيد الفرد، فإن الدافع الرئيسي لهذه الهجمات هو إدراك المرء أنه ارتكب ذنوباً وخطايا كثيرةً فيسعى إلى التكفير عنها، طمعاً في الجنة التي هي "الفوز العظيم". وعلى الرغم من أن هذه الدوافع الروحية قوية بحد ذاتها، فإن قادة الحركات الجهادية يثابرون على الترغيب في الاستشهاد في سبيل الله، لأنهم في الحقيقة يرون في الهجمات الانتحارية أداة قتل فاعلة، تنطوي على أدنى احتمالات الكشف عن هـُوية رؤساء الخلايا الجهادية.

إن من شأن المنافسة بين المنظمات الجهادية أن تساعد على تصعيد العنف كمّاً ونوعاً. وقد تبين أنه من أجل الحصول على الموارد المالية والمتطوعين، وجدت المنظمات الصاعدة نفسها مضطرة إلى التنافس فيما بينها. ويتمثل هدف كل واحدة من المنظمات المتنافسة في استقطاب الراغبين في التطوع عبر إقناعهم بأنها هي المنظمة ذات التأثير الأكبر في مجرى الأحداث، فتسعى إلى تنفيذ عمليات إرهابية فظيعة. وفي الحقيقة، كانت هذه الدينامية التنافسية أحد العوامل الرئيسية التي دفعت الزرقاوي في العراق، وعبد العزيز المقرن في السعودية إلى الإفراط في استخدام العنف.

تأثير العراق

لقد أدت حرب العراق إلى تكثيف العمل الجهادي، وإضعاف قدرة الحكومات الغربية على محاربة المجاهدين. وعلى الرغم من عدم توفّر إحصائيات دقيقة عن عدد نشطاء المنظمات الإسلامية المسلحة، فيعتقد مسؤولو الأجهزة القضائية والاستخبارية في الدول الغربية، أن أعداد المنتسبين إلى هذه المنظمات تزايدت منذ غزو العراق في مارس ٢٠٠٣. من هنا، يتضح أن المحرّضين على الجهاد نجحوا في توظيف حرب العراق لإقناع مزيد من المسلمين بالانضمام إلى صفوف المجاهدين في العراق، أو حيث يقيمون. ويعترف ضبّاط الجيش الأمريكي الآن بأن المقاتلين الأجانب يشكلون القوة الرئيسية لحركة التمرّد في العراق، وأن دور حزب البعث قد انحسر نتيجة للإحباط الذي أصاب البعثيين. غير أن هذه الظاهرة

تزامنت مع درجة عالية من العنف المتواصل. فقد بلغ مجموع الهجمات التي شهدها العراق في مايو ٢٠٠٥ تسعين هجوماً، وهذا العدد يساوي مجموع الهجمات الانتحارية الفلسطينيّة ضد أهداف إسرائيلية خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية. إن مستوى الالتزام والتنظيم الذي تعكسه هاتان الإحصائيتان مذهل حقاً. فإذا انتقل هذا المستوى من النشاط الإرهابي إلى بلدان أخرى، فستتكبد المجتمعات المستهدفة خسائر جسيمة، خصوصاً أن المقاتلين الذين يعودون إلى ديارهم سالمين بعد فترة من القتال في العراق، قد يكونون من أبرع المقاتلين المتمرسين في حرب الشوارع. وفي الحقيقة، منذ أن بدأ الجهاد العالمي باستهداف مراكز المدن ـ وبخاصة في أوروبا، وربما مستقبلاً في أمريكا الشمالية ـ سيلعب نشطاء المنظمات الجهادية الذين قاتلوا في العراق، دوراً محورياً في تنظيم وتعبئة الجيل الجديد من المجاهدين.

مشاكل الرد

يعترف المسؤولون الغربيون بأنهم لم يطوروا بعد أي استراتيجية للتصدي للتهديد الجهادي الذي قد يطول أمده. فالتحول السريع للجهاد إلى حركة مقاومة عالمية ذات قاعدة شعبية واسعة جعل من "استراتيجية استهداف الرأس" ـ التي استُخدمت في محاربة عصابات المخدرات، حيث كانت الميليشيات أحياناً تلاحق رؤساء تلك العصابات وتقتلهم ـ جعل منها استراتيجية غير مجدية. وحتى الآن، يبدو أنه لم يتم الاعتراف الكامل بهذه الحقيقة. ففي التاسع والعشرين من سبتمبر، أعلن الرئيس بوش أن "استراتيجية الولايات المتحدة في العراق واضحة. نحن نتعقب أهدافاً عالية القيمة مثل عزام والزرقاوي". ولكن استمرار العنف وتصاعده في العراق على الرغم من هذه المطاردات الأمريكية المتواصلة لهو خير دليل على عدم فاعلية هذا التوجه الضيق والمحدود.

إن من شأن أي استراتيجية أكثر فاعلية أن تهدف إلى عزل المتطرفين، بواسطة نزع الشرعية عن وسائلهم القتالية، ومعالجة المشاكل التي يدعون أنهم يسعون إلى معالجتها، لأن عزل هذه الحركة الإرهابية المتطرفة عن باقي المسلمين الذين لم يقتنعوا بعد بأن العنف هو الرد الملائم هو السبيل الوحيد للحد من زخمها وتناميها. ومن الملح هنا بذل الجهود الدبلوماسية الكفيلة بحل النـزاعات الداخلية التي تغذي روح المقاومة، إضافة إلى تقديم الحوافز الاقتصادية لتشجيع الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط على السماح

بالتعددية السياسية وتقاسم السلطة، وتحسين معاملة الجاليات المسلمة حول العالم ـ وبخاصة في أوروبا، حيث ما زال المسلمون يعانون الفقر والحرمان.

وعلى الرغم من أن موجات الإرهاب تلاشت في الماضي، عندما أدرك الإرهابيون أنهم كانوا يقاتلون من أجل قضية تافهة أو عندما حققوا أهدافهم، فإن احتمال حصول المجاهدين الإسلاميين على أسلحة دمار شامل واستخدامها قبل زوال حركتهم يتطلب تنسيق الجهود المبذولة والموازنة بين الإجراءات القريبة والبعيدة المدى، وذلك لتسريع زوال حركة الجهاد العالمي؛ فضلاً عن ضرورة تعزيز الأمن الداخلي وإحكام السيطرة على المواد الانشطارية بالدرجة الأولى.

إن الوسائل التي كانت كافية في نظر المحللين لمواجهة الجهاد قبل أن يتحول إلى ظاهرة عالمية ـ كتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي التدريجي في الشرق الأوسط ـ لم تعد اليوم كافية، بدليل أن التهديد الجهادي ظهر في ديمقراطيات عريقة تتمتع بمؤسسات اجتماعية وسياسية قوية. في الوقت نفسه، أدى إدراج النـزاعات المحلية في أجندة الجهاد العالمي، كما حدث في أوروبا وجنوب شرق آسيا وباكستان والعراق والشيشان، أدى إلى ازدياد عدد المتطوعين والمؤيدين لحركة الجهاد العالمي على نحو عقّد تطبيق الإجراءات القانونية المشددة وعمل مسؤولي أجهزة الاستخبارات. بعبارة أخرى، أدى استخدام العمل الجهادي المسلح كلغة لجميع أشكال الاحتجاج إلى انضمام مريدين جدد إلى العمل الجهادي ـ وهؤلاء هم أشخاص أقل قابلية للتعرف إلى هـُـوياتهم ومنع أنشطتهم من الإسلاميين التقليديين. أخيراً، أظهرت اللغة الدينية التي استُخدمت في الحوار بين الجاليات المسلمة والحكومات الغربية، أظهرت الطبيعة الداخلية لمصدر الخلاف بينهما. لكن الغرب ليس مجهّزاً بما يكفي للخوض في هذا الحوار، لأن هذه اللغة الدينية غير المألوفة لدى الغربيين تجعلهم غير قادرين على التحاور مع المسلمين بفاعلية. من هنا، فإنه كلما أكثرت لغة السياسة الخارجية الأمريكية من استخدام عبارات دينية من نوع آخر، ستتعزز صدقية الذين يدّعون أن الإسلام طرف في صراع الحضارات، وسيصبح التوصل إلى المصالحة بين الغرب والعالم الإسلامي أكثر صعوبة

العراق بعد الاستفتاء العام: نُذر انتخابية

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الموضوع: العراق بعد الاستفتاء العام: نـُـذُر انتخابية

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"تعليقات استراتيجية" (Strategic Comments) المجلد الحادي عشر، العدد الثامن، أكتوبر ٢٠٠٥

نُـشِـرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "تعليقات استراتيجية"، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثـنـاة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَـح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Iraq after the referendum – Electoral portents**

Source: International Institute for Strategic Studies

Strategic Comments

Vol. 11, Issue 8, October 2005

This text was originally published in English in the 'Strategic Comments' magazine and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

المقـدّمـة

في منتصف أكتوبر ٢٠٠٥، كان الناخبون العراقيون على موعد مع الاستفتاء العام على دستور دائم للبلاد، فتوجّهوا إلى صناديق الاقتراع للمرّة الثانية منذ تغيير نظام صدام حيث شاركوا بنسبة ٦٣ ٪. وهكذا، كانت المشاركة في الاستفتاء العام أكبر منها في الانتخابات العامّة التي سبقتها بعشرة أشهر. ونظراً لأن منتصف أكتوبر شهد تراجعاً ملحوظاً في حدّة العنف الذي يعصف بالعراق منذ الإطاحة بصدام، تمكن الناخبون العراقيون من الاقتراع على الدستور في جو من الهدوء النسبي. أُقرّ الدستور الدائم بمصادقة ٧٨.٤ ٪ ممن أدلوا بأصواتهم، فكان الاستفتاء عليه مناسبة وطنية أظهرت مدى التأييد الشعبي الواسع للعراق الديمقراطي، وللأحزاب السياسية التي شاركت في صياغة دستوره الدائم. غير أن الدستور الجديد تحول إلى مادّة لجدل عرقي طائفي حاد، تمحور حول السياسات التي يجب على العراق تبنيها في مرحلة ما بعد صدام. وبالتالي، سيكون لهذا الجدل انعكاسات سلبية على سير ونتائج الانتخابات التشريعية العامة، المقرر إجراؤها في منتصف ديسمبر.

من المعروف أن القانون الإداري الانتقالي ـ الذي صيغ إبّان رئاسة بول بريمَر Paul Bremer لسلطة التحالف المؤقّتة المنحلّة ـ قدّم خريطة الطريق للتقدم بالعراق من مرحلة تغيير النظام والاحتلال، نحو بناء حكومة ديمقراطية حقيقية. وتسير العملية الديمقراطية في العراق وفق جدول زمني ثابت بدأ بانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية في يناير ٢٠٠٥، وسينتهي في منتصف ديسمبر ٢٠٠٥ بانتخاب برلمان عراقي جديد، يتمتع بكامل الصلاحيات الدستورية. هذا، وتمثلَ الدور الرئيسي للجمعية الوطنية التأسيسية بإنشاء لجنة تعكف على صياغة دستور دائم للبلاد، على أن يتّسم عملها بالشفافية والتوافق بين مختلف الكيانات السياسية العراقية. وقد وضع الدبلوماسيون الأمريكيون والبريطانيون هذيْن الشرطيْن بهدف جعل عملية صياغة الدستور العراقي الدائم، وسيلةً للمصالحة الوطنية والوفاق السياسي في العراق الجديد. غير أن الفئات العراقية المعارضة للاحتلال قاطعت انتخابات يناير، مما أدى إلى غياب جُلِّ ممثلي الأقلية العربية السنية ـ التي تشكّل نحو ٢٠ ٪ من إجمالي سكان العراق ـ عن الجمعية الوطنية التأسيسية. بعد الانتخابات، أُوفد بضع سياسيي العرب السنّة غير المنتخبين للمشاركة في صياغة الدستور الدائم. ولكن هذه الخطوة

صعّدت من حدة الجدل العرقيّ الطائفي الذي كان دائراً حول ذلك الدستور، مما عرقل عملية صياغة مسوّدته. وبعد أسابيع من الخلافات التي جمّد خلالها ممثلو العرب السنة عضويتهم في لجنة صياغة الدستور، طُرحت مسودة الدستور العراقي الدائم للاستفتاء العام، من دون موافقة أعضاء لجنة صيانة الدستور من العرب السنّة على تلك الوثيقة. لكن القانون الإداري الانتقالي ينصّ على وجوب سقوط أي دستور يصوت ضدّه ثلثا ناخبي أيّ ثلاث من محافظات العراق الثماني عشرة. فسارع معارضو الدستور إلى بناء تحالف انتخابي للتصويت ضدّه في محاولة منهم لإسقاطه. وهكذا شهد استفتاء منتصف أكتوبر رفض الدستور من قبل ثلثي مقترعي محافظتي الأنبار وصلاح الدين، بينما صوت ضده ٥٥.٨ ٪ من مقترعي محافظة نينوى. ونظراً للاعتقاد السائد بأن أغلبية سكان هذه المحافظات الثلاث هم من العرب السنة، يمكن اعتبار نتائجها الاقتراعية الأخيرة دليلاً واضحاً على الدينامية الطائفية لعملية الاستفتاء العام على الدستور الدائم. وخير دليل على صحّة هذه القراءة، النسب العالية للمصوتين لمصلحة الدستور في المناطق الكردية ـ كمحافظتي دهوك وأربيل مثلاً ـ فضلاً عن جميع مناطق الشيعة الواقعة في جنوب البلاد.

الائتلافات والكتل الحزبية

يُقبل العراق الآن على استحقاق انتخابي آخر يهدف إلى اختيار برلمان (مجلس وطني) جديد للبلاد. وستُجرى انتخابات منتصف ديسمبر في ظل مجموعة جديدة من الترتيبات الجديدة، التي ترمي بالأساس إلى إثراء التنوع التمثيلي في البرلمان المرتقب. لذلك سيتم انتخاب قرابة ٢٤٠ عضواً برلمانياً من محافظات العراق الثماني عشرة عبر صناديق الاقتراع، على أن يُحدد عدد ممثلي كل محافظة وفق نسبة تعتمد على عدد الناخبين المسجّلين فيها. هذا وسيتم تعيين خمسة وثلاثين عضواً برلمانياً على أساس العدد الإجمالي للأصوات التي ينالونها في دوائرهم الانتخابية، في محاولة لتعزيز فرص تمثيل الأقليات العرقية الصغيرة في البرلمان الجديد. ويسود الاعتقاد حالياً بأن ثلاث كتل حزبية كبيرة على الأقل، ستسيطر عملياً على الانتخابات البرلمانية المقبلة.

يُعتبر التحالف العراقي الموحد ـ الذي سيسعى لتمثيل شيعة العراق ـ أهم الكتل الحزبية العراقية كافة. ففي انتخاب يناير، فاز هذا التحالف بـ١٤٠ مقعداً برلمانياً من أصل ٢٧٥ مقعداً. أما الكيانان الحزبيان اللذان

يسيطران على التحالف العراقي الموحد فهما: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ـ المدعوم من إيران ـ وحزب الدعوة الإسلامي. ولكن التيار الصدري الوطني الأصولي الذي يتزعمه الإمام مقتدى الصدر انضم مؤخراً إلى التحالف العراقي الموحد، فاتسعت بذلك قاعدته الجماهيرية بشكل ملحوظ. وجدير بالذكر أن ميليشيات التيار الصدري المعروفة بجيش المهدي قادت انتفاضتين مسلحتين ضدّ قوات التحالف التي تحتل العراق بقيادة الولايات المتحدة. هذا، وقد شكّل دعم المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني ـ وهو أكثر رجال الدين نفوذاً في العراق ـ أحد أهم مصادر التأييد الشعبي للتحالف العراقي الموحد في انتخابات يناير. لكن السيستاني رفض الإعلان عن تأييده لهذة الكتلة الحزبية في الانتخابات البرلمانية القادمة، وتعهّد بعدم التدخل فيها. جاء إحجام السيستاني عن إعلان تأييده للتحالف العراقي الموحد وسط تنامي الاستياء الشعبي من الحكومة العراقية ـ التي يسيطر عليها التحالف العراقي الموحد ـ بسبب فشلها في معالجة ظاهرة التمرّد وتحسين الظروف المعيشية لأغلبية الناخبين؛ الأمر الذي ينذر باحتمال تراجع إنجازات التحالف العراقي الموحد في انتخابات ديسمبر، مقارنةً بنتائج انتخابات يناير. وهذا ما يجعل من المحتمل أيضاً أن يخوض السباق الانتخابي المقبل تحالفٌ شيعي منافس للتحالف العراقي الموحد، وهو "كتلة الكفاءات العراقية المستقلة". وتؤكد هذه الكتلة الحديثة العهد أنها تمتلك قاعدة جماهيرية أوسع من تلك التي تؤيد التحالف العراقي الموحد، بدعوى أنها لم تمكث سنوات عديدة في المنفى ولم تتلوث سمعتها بتُهم الفساد التي تكرر توجيهها للحكومة الحالية، التي يسيطر عليها التحالف العراقي الموحد. لكنْ، وعلى الرغم من استمرار تحدي منافسيه له وانحسار شعبيته، أعرب التحالف العراقي الموحد عن ثقته بالتقدّم على جميع الكتل الأخرى التي ستخوض انتخابات ديسمبر، مشدداً على احتمال تحقيقه الأغلبية البرلمانية. ونظراً لأن هذا التحالف يشكّل اللاعب الرئيسي في الحكومة الحالية، فإنه قادر على توفير الموارد المالية الكافية لتغطية حملة انتخابية واسعة؛ كما أن ميليشيات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (فيلق بدر)، أصبحت اليوم القوة الرئيسية للأجهزة الأمنية العاملة في جنوب البلاد. وهذا ما يضمن للتحالف العراقي الموحّد ما يفتقر إليه منافسوه من موارد مالية ضخمة وقدرات تنظيمية فاعلة.

يتكوّن الائتلاف الانتخابي الرئيسي الثاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. ويذكر أن هذا الائتلاف كان المستفيد الأول من مقاطعة العرب السنة لانتخابات يناير، التي حصد فيها

نتائج فاقت التوقعات. إلا أنه من المتوقع أن يكون عدد المقاعد التي سيفوز بها التحالف الكردستاني في انتخابات ديسمبر، أقل بكثير من ذلك الذي حصل عليه في انتخابات يناير (من ٤٠ إلى ٥٠ مقعداً). وربما يحاول الأكراد بعد الانتخابات تشكيل ائتلاف برلماني مع من اثنتين من أبرز الكتل الحزبية العلمانية الأخرى. وتضم الكتلة المحتملة الأولى رئيس الوزراء السابق إياد علاوي وغازي الياور، وهو أحد نائبيْ رئيس البلاد الحالي؛ وعدنان الباجه جي، وهو سياسي مخضرم تجاوز عمره السبعين عاماً؛ ورئيس الحزب الشيوعي، حامد الموسى. ويهدف هؤلاء الساسة إلى حشد تأييد الناخبين الذين تسبب الانقسام الطائفي والعرقي في ابتعادهم عن التحالف العراقي الموحد، باعتباره تحالفاً شيعياً بامتياز. وعلى الرغم من أن الائتلاف السابق لإياد علاوي تلقى دعماً أمريكياً مالياً ومعنوياً ضخماً، فإنه لم يحقق في انتخابات يناير سوى ١٤ ٪ من الأصوات. وهكذا خسر علاوي منصب رئيس الوزراء بكافة امتيازاته. كما أنه ظل موضع استياء شعبي واسع بسبب تأييده لهجوم الجيش الأمريكي على الفلوجة.

يتزعم أحمد الجلبي الائتلاف الحزبي العلماني الآخر الذي يحاول اجتذاب أصوات الناخبين العلمانيين. ويقال إن الجلبي انسحب من التحالف العراقي الموحد لأنه لم يعرض عليه في أكتوبر أكثر من ثلاثة مرشحين في قائمته الانتخابية. لكن الائتلاف الذي يتزعمه الجلبي حالياً يتكون من بعض الأحزاب الصغيرة، مما سيحول دون تحقيقه الكثير في الانتخابات القادمة. وفي حال تعذّر حصول حملته الانتخابية على الزخم الكافي، سيكون من المحتمل أن يكرر الجلبي محاولة الانضمام إلى التحالف العراقي الموحد، ولكن بشروط أفضل من تلك التي عرضها عليه التحالف في أكتوبر.

بوجه عام، يمكن القول إن الكيانات السياسية التي تسعى إلى بناء قاعدة جماهيرية انتخابية علمانية، تواجه حالياً مهمّةً صعبة للغاية؛ فإثر انهيار مؤسسات الحكومة العراقية، أصبح الحفاظ على البقاء الشغل الشاغل لمعظم شرائح الشعب العراقي. كما أن المنظمات والميليشيات المحليّة التي ملأت الفراغ الأمني الذي خلّفه سقوط نظام صدام، لجأت إلى هوّياتها الدينية أو العرقية لتبرير حضورها في المجتمع والحياة السياسية. هذا الانقسام العرقي والطائفي الذي أفرزه غياب الاستقرار في مرحلة ما بعد تغيير النظام في العراق، هو الذي أعاد رسم خريطة السياسات العراقية الداخلية، وغير انتماءات مختلف مكونات الشعب العراقي وسلوكها

الانتخابي. وهكذا، لو نظرنا إلى خارج المناطق الكردية المستقرّة والمزدهرة نسبياً في شمال العراق، لوجدنا أن جهود الذين سعوا إلى حشد تأييد العلمانيين والطبقة المتوسطة من المهنيين والمثقفين العراقيين على نطاق واسع، تعرقلت نتيجةً لأعمال العنف وغياب الأمن وتفشي الفاقة. في نفس الوقت، أصبحت هذه الهموم تشكل العوامل الرئيسية التي ترسم أهم وأبرز معالم الحياة اليومية للمواطن العراقي.

الأقلية العربية السنيّة

سنعرض الآن لآخر الكيانات السياسية العراقية، وهي المنظمات والأحزاب السياسية التي تسعى لتمثيل الأقلية العربية السنيّة. وتكمن المشكلة الرئيسية التي تواجهها هذه المنظمات في حقيقة أن الأقلية العربية السنيّة نفسها، قد أخفقت عملياً في الالتفاف حول أيٍّ من الأحزاب أو الشخصيات السياسية العراقية، وأنها طائفة منقسمة على نفسها بسبب الخلاف الدائر في صفوفها حول مسألة مقاطعة الانتخابات التي تجرى تحت إشراف الولايات المتحدة، أو المشاركة فيها.

وفي محاولة منه لكسب تأييد الطائفة السنية، تحالف الحزب الإسلامي العراقي مع تجمّع الشعب العراقي. غير أن شعبية الحزب الإسلامي العراقي انهارت نتيجةً لانخراطه في مجلس الحكم العراقي المؤقت الذي أنشأته سلطة التحالف المؤقتة كحلقة وصل بينها وبين المجتمع العراقي. وينظر الكثير من العرب السنة إلى الحزب الإسلامي العراقي بعين الريبة، لأنه خرج في آخر لحظة عن إجماع أحزاب ومنظمات وناخبي العرب السنة على رفض الدستور. لكن مشكلات العرب السنة مع الحزب الإسلامي العراقي تفتح الباب واسعاً أمام ظهور ائتلاف سياسي منافس، يتسم بقدر أكبر من الوطنية والعلمانية وروح النضال؛ ويعلن رفضه الواضح للوجود الأمريكي في البلاد. وربما يسعى هذا الائتلاف المحتمل لكسب تأييد الشيخ حارث الضاري، رئيس هيئة علماء المسلمين التي تتمتع بنفوذ واسع في الوسط العربي السنّي العراقي.

لكنّ أيّ منظمة تحاول تعبئة الجالية العربية السنيّة ستواجه مشكلتيْن رئيسيتيْن هما:

أولاً: سيسعى المتمردون الذين لا يؤيدون المشاركة في الانتخابات إلى نشر العنف والخوف، للحد من إقبال ناخبي مناطق العرب السنّة على صناديق الاقتراع.

ثانياً: لم يعلن أيٌّ من الأحزاب العربية السنيّة التي دأبت على رفض الاحتلال، موقفه النهائي من المشاركة في الانتخابات المقبلة.

من هنا يتّضح أن الناخبين العرب السنّة سينقسمون بين مؤيد ومعارض للانتخابات، مع احتمال أن يتعذّر على العديد منهم الإدلاء بأصواتهم بسبب المقاطعة، أو خوفاً من الأعمال الانتقامية. وهذا ما قد يؤدّي إلى حصول الأحزاب التي ستخوض الانتخابات باسم العرب السنة، على خمسين مقعداً برلمانياً في أحسن الأحوال.

إرهاصات الحرب الأهلية

تشكل انتخابات ديسمبر آخر خطوات خريطة الطريق التي وضعتها الإدارة الأمريكية للتقدم بالعراق من الاحتلال نحو بناء حكومة ديمقراطية حقيقية. لكن انهيار مؤسسات الحكومة العراقية إثر الإطاحة بنظام صدام، أدخل العراق في دوامة من العنف وعدم الاستقرار. كما أن تكرار الخطابات الطائفية والعرقية الانقسامية عرقلت عملية صياغة مسوّدة الدستور الدائم. وقد دأبت الكيانات السياسية الرئيسية في كل من الحكومة والمعارضة على تعريف أنفسها عبر انتماءاتها العرقية والطائفية، وراحت تخاطب دوائرها الانتخابية المحتملة على أساس هذه الانتماءات. إلى ذلك، شهدت الأشهر الستة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد جرائم القتل التي نُفّذت بدوافع طائفية. وعلى الرغم من أن المجاهدين السنّة المتطرفين كانوا أول المبادرين إلى ارتكاب هذه الجرائم، فإن عدداً من الميليشيات وفرق الموت التابعة لكلتا الطائفتين السنيّة والشيعية ـ داخل الحكومة وفي حركة التمرد ـ أصبحت الآن ترتكب مثل هذه الجرائم.

من المنظور التقليدي، لا يشكل هذا العنف أي حرب أهلية، لأن العراق لم يشهد بعد أي اقتتال داخلي بين مجموعات عسكرية منظّمة تمثل مكونات مجتمعية متناحرة. كما أن السنّة والشيعة والأكراد يعانون جميعاً من انقسامات داخلية، ناهيك عن أن آخر استطلاعات الرأي العام العراقي أظهرت أن الشعب متمسك بهويته العراقية ويكره الطائفية. لكن الخطر الحقيقي الذي تنطوي عليه انتخابات ديسمبر، يكمن في حقيقة أنها ستجرى في عراقٍ أنهكته أعمال العنف وبات يفتقر إلى الأمن والاستقرار، فضلاً عن أن الأحزاب

والكيانات السياسية ستخوض هذه الانتخابات على أسس طائفية وعرقية؛ مما قد يعجّل في وقوع حرب أهلية بدلاً من المضي قدماً على طريق المصالحة الوطنية، وبناء مؤسسات الدولة وإعادة الاستقرار.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

إصدار ونشر: سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN : 9948-400-21-6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-20-8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-400-66-6
الخليج في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-20-7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-400-91-7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-400-25-9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN : 9948-432-61-4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN : 9948-432-51-7

ترجمة ونشر: مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الي اللغة العربية.

المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN : 9948-424-89-1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN : 9948-424-44-1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN : 9948-400-22-4

فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN : 9948-400-14-3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN : 9948-400-08-9
التوازن العسكري ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-77-0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-91-3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-424-58-1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-85-9
سياسات تركيا تجاه شمال العراق- المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN : 9948-432-41-X

سلسلة أوراق بحثية: دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948-432-00-2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN 9948-424-93-X
العلاقات الخليجية – العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN : 9948-424-56-5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN : 9948-400-43-7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN : 9948-400-29-1

العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN : 9948-400-67-4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سونایاما	ISBN : 9948-400-63-1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN : 9948-400-33-X
مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-61-1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN : 9948- 432-49-5
إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-50-6
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN : 9948-432-30-4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل:١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948-434-08-0

سلسلة سياسات عامة: أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-424-79-4
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون : الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN : 9948-424-24-7
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2

قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2

سلسلة أوراق خليجية: تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN : 9948-424-48-4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN : 9948-400-75-5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN : 9948-424-17-4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948-432-59-2

سلسلة دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0
الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN : 9948-424-32-8
التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN : 9948-424-42-5
خمسة خيارات أمريكية سيِّئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN : 9948-424-59-X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN : 9948-432-08-8
الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-432-14-2

سلسلة دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-68-2

سلسلة ترجمات خليجية: يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-53-0
الامـتـثـال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-34-4
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-08-5

سلسلة أوراق المؤتمرات والندوات: من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي - الإمارات العربية المتحدة

الاسم : ..... المؤسسة : .....

العنوان ..... ص.ب : .....

الرمز البريدي : ..... الهاتف : ..... الفاكس :.....

البريد الالكتروني : .....

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- ☐ هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
- ☐ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
- ☐ بريد الكتروني : sales@grc.ae
- ☐ موقعنا على الانترنت : www.grc.ae